

جامعة وهران

كلية علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

المدرسة الدكتورالية للإقتصاد وإدارة الأعمال

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد

التخصص: الإقتصاد الدولي

### الموضوع

تداعيات الازمة المالية العالمية الراهنة على التجارة الخارجية الجزائرية

(الصادر ات - الواردات )

إشراف الاستاذ الدكتور:

سالم عبد العزيز

من إعداد الطالب:

النوني جيلالي

2014/03/17

أمام لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة وهران	أستاذ التعليم العالي	أ. د. زايري بلقاسم
مقرر	جامعة وهران	أستاذ التعليم العالي	أ. د. سالم عبدالعزيز
مقرر مساعد	جامعة وهران	أستاذ محاضر - أ.	د. حاكمي بوحفص
مناقشا	جامعة وهران	أستاذ التعليم العالي	أ. د. بن باير لحبيب
مناقشا	جامعة وهران	أستاذ محاضر - أ.	د. عبد اللاوي محمد

السنة الجامعة : 2013 - 2014



# الفهرس

4	الفهرس :
4	قائمة الأشكال :
4	قائمة الجداول :
أ	المقدمة :
ب	التقديم :
ث	الاشكالية :
ث	الفرضية :
ج	منهجية الدراسة :
ح	أهداف الدراسة :
ح	الدراسات السابقة :
ذ	دوافع ومبررات الدراسة :
ر	حدود الدراسة :
ز	خطة الدراسة :
ز	صعوبات البحث :

### الفصل الأول : الإطار العام النظري للالزمات

03	المبحث الأول : الالزمات المالية أنواعها وخصائصها
03	المطلب الأول: مفهوم الأزمة
03	الفرع الاول : مفاهيم متعددة للالزمة
06	الفرع الثاني : خصائص ومميزات الالزمات
08	المطلب الثاني : أنواع الالزمات المالية
10	الفرع الاول: الالزمة المصرفية
13	الفرع الثاني : أزمة سعر الصرف :

- 15.....: أزمّة سوق الأوراق المالية ( الفقاعات ) : الفرع الثالث
- 17..... : أزمّة المديونية : الفرع الرابع
- 18..... : مراحل واهم سمات أزمّات النظام الرأسمالي : المبحث الثاني
- 18..... : مراحل الأزمّات : المطلب الأول
- 18..... : مرحلة ما قبل اندلاع الأزمّة : الفرع الاول
- 18 ..... : مرحلة حدوث الأزمّة : الفرع الثاني
- 19.....: مرحلة انحسار الأزمّة وانتهائه.....: الفرع الثالث
- 20.....: سمات النظام الرأسمالية : المطلب الثاني
- 20..... : التدرج المرحلي للنظام الرأسمالي : الفرع الاول
- 23.....: أهم سمات الازمة العامة الرأسمالية .....: الفرع الثاني
- 24..... : نماذج الأزمّات المالية : المطلب الثالث
- 24..... : النماذج من الجيل الأول : الفرع الاول
- 25..... : النماذج من الجيل الثاني : الفرع الثاني
- 26..... : النماذج من الجيل الثالث : الفرع الثالث
- 29.....: نظرة تاريخية على أهم الأزمّات الاقتصادية : المبحث الثالث
- 29..... : أزمّة الكساد الكبير (1929): المطلب الأول
- 29.....: ظروف بروز الازمة: الفرع الاول
- 30.....: مظاهر الازمة: الفرع الثاني
- 32..... : نتائج الازمة : الفرع الثالث
- 35..... : أزمّة وول "ستريت" (1987) : المطلب الثاني

- 35..... الفرع الاول : ظروف نشوء الازمة : .....
- 36..... الفرع الثاني : نتائج الازمة : .....
- 37..... الفرع الثالث : السياسات المتبعة لمواجهة الازمة : .....
- 38..... المطلب الثالث : الأزمة المالية المكسيكية (1994) : .....
- 38..... الفرع الاول :ظروفها وتداعياتها : .....
- 40..... الفرع الثاني : نتائج الازمة : .....
- 41..... المطلب الرابع : الأزمة الآسيوية (1997): .....
- 41..... الفرع الاول :مظاهرها واسبابها : .....
- 42..... الفرع الثاني : نتائج الازمة وعدوئها: .....
- 43..... خاتمة الفصل الأول : .....
- الفصل الثاني : الدورات الاقتصادية والنظريات المفسرة للزمات**
- 46..... المبحث الأول : أنواع الدورات الاقتصادية : .....
- 46..... المطلب الأول : تعريف بمراحل الدورة الاقتصادية : .....
- 46..... الفرع الاول تعريف الدورة الاقتصادية : .....
- 47..... الفرع الثاني : مراحل الدورة الاقتصادية.....
- 50..... المطلب الثاني : أنواع الدورات الاقتصادية : .....
- 50..... الفرع الاول : دورات قصيرة الأجل : .....
- 54..... الفرع الثاني : دورات متوسطة الأجل : .....
- 54..... الفرع الثالث : دورات طويلة الأجل : .....
- 58..... المطلب الثالث: دورة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية : .....

- 58..... الفرع الاول : مفهوم دورة الاعمال :
- 58..... الفرع الثاني : مميزات دورات الاعمال :
- 60..... المبحث الثاني : التفسيرات النظرية للازمات الاقتصادية:
- 60..... المطالب الأول : التفسير الكلاسيكي للازمة:
- 60..... الفرع الاول : النظريات النقدية :
- 62..... الفرع الثاني : نظريات نقص الاستهلاك.....
- 64..... الفرع الثالث : نظريات فيض الإنتاج :
- 67..... الفرع الرابع : نظريات فيض الاستثمار.....
- 68..... الفرع الخامس : نظرية التحليل الرياضي :
- 69..... المطالب الثاني :التحليل النيوكلاسيكي للأزمة :
- 69..... الفرع الاول : كينز و عدم كفاية الطلب (ظروف بروز التحليل الكينزي) :
- 75..... الفرع الثاني : تحليل هايك للأزمة الاقتصادية :
- 80..... الفرع الثالث: التحليل الماركسي للازمة الاقتصادية :
- 81..... الفرع الرابع : نظريات التجديد والابتكار :
- 82..... الفرع الخامس : نظرية التغيرات البنوية:
- 82..... المطالب الثالث:التحليل الحديث للأزمة :
- 82..... الفرع الاول : تحليل "مينسكي" للازمة :
- 94..... الفرع الثاني : نظرية المباريات " Game Theory " :
- 95..... الفرع الثالث : النظرية السيكلوجية للازمة :
- 96..... المبحث الثالث : قنوات انتقال الازمات :

96.....	المطلب الاول :انتشار الأزمات :
96.....	الفرع الاول : انتشار الأزمات على المستوى المالي :
101.....	المطلب الثاني : العولمة المالية كقناة لإنتشار الازمات.....
101.....	الفرع الاول : مفهوم العولمة المالية :.....
102.....	الفرع الثاني : أنواع العولمة : .....
103.....	الفرع الثالث : أسباب ازدهار العولمة المالية : .....
104.....	الفرع الرابع : مظاهر العولمة : .....
106.....	الفرع الخامس : آثار العولمة المالية : .....
109.....	المطلب الثالث : التكتلات الاقتصادية والتجارة الخارجية(قناة إنتشار الازمات ) :
109.....	الفرع الاول : التكامل الاقتصادي ومقوماته : .....
113.....	الفرع الثاني : التجارة الخارجية كقناة حيوية ناقلة للازمات :
120.....	خاتمة الفصل الثاني :.....
	<b>الفصل الثالث : تداعيات الازمة المالية العالمية الراهنة على التجارة الخارجية الجزائرية</b>
124.....	المبحث الأول: أسباب الأزمة الاقتصادية الحالية:.....
124.....	المطلب الأول: الأسباب الغير المباشرة للأزمة الاقتصادية العالمية الحالية:.....
124.....	الفرع الاول : جذور الأزمة :.....
128.....	الفرع الثاني : بؤادر الازمة :.....
131.....	المطلب الثاني: الأسباب المباشرة للأزمة الاقتصادية الحالية:.....
131.....	الفرع الاول : قروض عالية المخاطرة :.....
139.....	الفرع الثاني : النتائج الاولية للأزمة :.....
141.....	المطلب الثالث: الانتشار العالمي للأزمة :.....



- 141.....:الفرع الاول : تدويل الازمة من أزمة أمريكية إلى أزمة عالمية:
- 143.....:المبحث الثاني : تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي :
- 143.....:المطلب الأول : تأثير الأزمة على الاقتصاد الأمريكي :
- 143.....:الفرع الاول : مظاهر الازمة :
- 145.....:الفرع الثاني : نتائج الاولوية للازمة :
- 148.....:الثاني : تأثيرات الأزمة على الاقتصاديات المتقدمة الأخرى :
- 148.....:الفرع الاول : تأثير الأزمة على الاقتصاد الأوربي :
- 150.....:الفرع الثاني : تأثير الأزمة على الاقتصاد الآسيوي :
- 153.....:المبحث الثالث : تأثيرات الأزمة على الدول النامية :
- 153.....:الفرع الاول : الوضعية الاقتصادية للبلدان النامية :
- 155.....:الفرع الثاني : أهم المحاور التي طالتها الأزمة المالية في الاقتصاديات النامية :
- 159.....:المبحث الثالث : تداعيات الأزمة على التجارة الخارجية الجزائرية
- 159.....:المطلب الأول : المناخ الاقتصادي قبل الأزمة :
- 159.....:الفرع الاول : الحالة الاقتصادية السائدة :
- 162.....:الفرع الثاني : قنوات إنتقال الازمة للجزائر :
- 165.....:المطلب الثاني : واقع التجارة الجزائرية :
- 165.....:الفرع الاول : أثر الأزمة الاقتصادية على التجارة الخارجية للجزائر
- 167.....:الفرع الثاني : هيكل التجارة الخارجية للجزائر
- 173.....:المطلب الثالث : إجراءات مواجهة الأزمة في الجزائر
- 173.....:الفرع الاول إجراءات تنظيمية وإدارية :

175.....	الفرع الثاني : الإجراءات النقدية :
182.....	الفرع الثالث : أولويات السياسة التجارية الجزائرية :
188.....	خاتمة الفصل الثالث :
<b>190.....</b>	<b>الخاتمة العامة</b>
197.....	قائمة المراجع
215.....	الملاحق

## فهرس الاشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	خصائص الأزمة المالية	07
02	تداخل وتشابك الازمات المالية	09
03	انهيار قيمة العملة	14
04	مراحل حدوث الأزمة	19
05	تذبذب حركة التجارة الدولية إبان الازمة الإقتصادية 1929	34
06	الدورة الاقتصادية عبر مراحلها المختلفة	46
07	تحليل جوغلار للدورات الاقتصادية	52
08	لدورة " كوندرا تيف" ومدتها 50 سنة	56
09	لتفاعل الدورات (كيتشن ، جوغلار ، كوندرا تيف )	57
10	النظرية الكنزوية وتحديد الدخل التوازني	74
11	مثلث القيمة لهايك	76
12	مراحل تشكل الأزمة الاقتصادية حسب هايك وذلك بالتمويل عن طريق الجهاز المصرفي	78
13	مراحل تشكل الازمة حسب "مينسكي"	84
14	وتيرة صعود أسعار المنازل في الولايات المتحدة	85
15	قنوات انتشار الأزمات المالية	96
16	تجارة السلع والخدمات للولايات المتحدة	117
17	تطور الحساب الجاري للولايات المتحدة و اليابان و الصين ( 1970-2009 )	125
18	لفرق بين القدرات الإنتاجية و القدرات المستخدمة من الإنتاج الصناعي للولايات المتحدة الأمريكية.	127
19	اتجاهات أسعار العقارات الأمريكية	129

132	يمثل تشكل الأزمة المالية الراهنة	20
134	تغيرات معدلات الفائدة قصيرة الأجل في الولايات المتحدة الأمريكية (2000-2009)	21
136	خطوات عملية التوريق	22
141	الناتج المحلي الإجمالي لدول و مجموعات اقتصادية مختارة مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2004.	23
164	آلية انتقال الأزمة الاقتصادية الحالية إلى الجزائر	24
177	لخلفية النظرية للإجراءات الجزائرية المتخذة لمواجهة الأزمة	25

قائمة الجداول :

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
32	نزيف رؤوس الأموال من البنوك في فترة (1931-1933)	01
33	البطالة أثناء أزمة (1929)	02
33	تقلص التجارة الدولية	03
55	لدورات الكبرى لكوندرا تيف	04
116	تجارة السلع والخدمات لأكبر الدول المصدرة والمستوردة في العالم	05
118	انخفاض إنتاج السيارات في الدول التقدمية G7	06
152	توقعات معد نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الاقتصاديات المتقدمة خلال (2007-2011)	07
161	تطور المديونية الخارجية للجزائر (2000-2007)	08
162	النمو الإقتصادي و النمو خارج المحروقات في الجزائر (2000-2007)	09
167	حجم الصادرات والواردات والنسب بمليون دينار جزائري	10
168	الهيكل السلعي للصادرات	11
169	يمثل الهيكل السلعي للواردات	12
170	الواردات الجزائرية	13
171	لصادرات الجزائرية	14
175	الواردات الجزائرية إبان الأزمة الاقتصادية	15
184	الأمثلة عن الخسائر في الصادرات خارج المحروقات	16

## قائمة الجداول :

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
32	نزيف رؤوس الأموال من البنوك في فترة (1931-1933)	01
33	البطالة أثناء أزمة (1929)	02
33	تقلص التجارة الدولية	03
55	لدورات الكبرى لكوندراتيف	04
116	تجارة السلع والخدمات لأكبر الدول المصدرة والمستوردة في العالم	05
118	انخفاض إنتاج السيارات في الدول المتقدمة G7	06
152	توقعات معد نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الاقتصاديات المتقدمة خلال (2007-2011)	07
161	تطور المديونية الخارجية للجزائر (2000-2007)	08
162	النمو الإقتصادي و النمو خارج المحروقات في الجزائر (2000-2007)	09
167	حجم الصادرات والواردات والنسب بمليون دينار جزائري	10
168	الهيكل السلعي للصادرات	11
169	يمثل الهيكل السلعي للواردات	12
170	الواردات الجزائرية	13
171	لصادرات الجزائرية	14
175	الواردات الجزائرية إبان الأزمة الاقتصادية	15
184	الأمثلة عن الخسائر في الصادرات خارج المحروقات	16

# المقدمة العامة

## 1-التقديم :

يعتبر ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية من الميادين الأكثر إثارة للدراسة والتحليل الاقتصادي في الألفية الثالثة نتيجة التطورات والتغيرات المستمرة والمتلاحقة التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي من عشرية لأخرى؛ و لتقوم التجارة الدولية بدورها التاريخي كمحرك للنمو والتنمية لا بد من توافر بيئة اقتصادية عالمية مناسبة، و نظام تجاري عالمي مساند لعملية التنمية وتحسين شروط التبادل الدولي،و المتتبع لتطورات الاقتصاد الدولي يلاحظ أن هذه الشروط قد توفرت بدرجة معينة في الفترة الممتدة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية و بداية السبعينات بفضل الدور الهام الذي لعبته المنظمات الدولية النقدية و التجارية والمالية المنبثقة عن النظام الرأسمالي.

فالازدهار الاقتصادي الذي ميز هذه المرحلة كان له تأثيرات إيجابية على التجارة الدولية عموما و تجارة المواد الأولية للدول النامية نتيجة ارتفاع الطلب الدولي عليها، الأمر الذي خلق نوعا من الطموح للدول النامية في تحسين موقعها في التقسيم الدولي للعمل و ذلك بالمطالبتها بتغيير هيكل النظام التجاري التقليدي المبني على تبادل المواد الأولية مقابل المنتجات الصناعية.

ساد الاعتقاد أن البيئة الاقتصادية الدولية أصبحت مواتية للدول النامية و الدول المتقدمة على السواء لطي عهد الأزمات و الفوضى التجارية، و بناء نظام تجاري متكافأ فيه شروط التبادل الدولي، ظهرت تطورات وتغيرات جديدة على النظام الاقتصادي الدولي تعلن مرحلة جديدة لهذا النظام ابتداء من أزمة الدولار سنة (1971) ؛ و ما رافقها من انهيار في نظام النقد الدولي واضطرابات في النظام التجاري ، وأزمة الآسيوية (1977) التي عصفت بالأسواق المالية .

ففي الوقت الذي بدأت تظهر فيه بعض مؤشرات تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات المتمخضة عن الأزمة المالية الآسيوية ، استيقظ العالم في (سبتمبر 2008 ) على خبر انفجار أزمة جديدة بأسواق الرهن العقاري الأمريكية والتي عصفت بأحد أكبر وأهم مصرف أعمال في الولايات المتحدة الأمريكية هو بنك "lehman Brothers" ، حيث ظهر دور العولمة المالية جلي نظرا



لتربط الأسواق المالية وتشابكها عبر العالم مما سرع من وتيرة الأزمة وانتقالها إلى مختلف دول العالم ، حيث ظهرت أدوات مالية حديثة نظرا لبروز أصول مالية من الصعب تحديد مستوى المخاطر فيها ، وبداولها راح المال يدور في القطاع المالي دورات متعددة لا تخدم الإنتاج لا من قريب ولا من بعيد ، وإنما تخدم مصالح المضاربين المتعطشين للأرباح دون جهد يذكر مما وفر تغذية إضافية للتضخم في القطاع المالي موضحة بجلاء انفصال القطاع المالي عن القطاع الحقيقي ، فالنتابع المفاجئ و المتسارع لتوتيرة الأحداث جعل الدول على اختلاف توجهاتها الاقتصادية تهرع إلى تبني خطط إنقاذ ضخمة تجنبها الانهيار الكلي لاقتصادياتها ، أحدثت جدلا في الساحة الفكرية الاقتصادية بعد الإعلان عن التدخل الحكومي لاحتواء الأزمة ، متخليين بذلك عن أهم ركائز الرأسمالية التي تغنت بها وهي الحرية المطلقة للأسواق او مايسمى "باليد الخفية لإدم سميث".

إن الأزمة المالية العالمية الحالية طرحت مجددا العديد من التساؤلات حول طبيعة ومحدودية الفكر الليبرالي الحديث بمختلف مدارس وتكاليفه السياسية حيث برزت الحاجة لإيجاد بدائل منهجية ، تم الاعتماد في البحث على كلمات مفتاحية ابرازها:

**الأزمة المالية العالمية :** هي الأزمة التي حدثت في الولايات الأمريكية المتحدة نهاية العام (2007) إثر الأزمة الرهن العقاري وانهيار عدد من المؤسسات المالية وما تبع ذلك من أزمات مالية عمت دول العالم .

**الفقاعة العقارية :** ارتفاع الأسعار لحدود ليس لها علاقة بقيمة البيوت الحقيقية وهو ما أشاع جوا من الذعر والتشاؤم لاحتمالية انفجار هذه الفقاعة في أي لحظة .

**المشتقات المالية :** مصطلح يشير إلى كافة أشكال العقود المبتكرة والتي تقوم على أساس أسعار الأسهم ، أسعار الفائدة ، أسعار المعاملات ، أو أسعار السلع ويشمل ذلك العقود الآجلة والخيارات وعمليات "swaps" ... الخ تنشأ عن تلك العقود الفرعية أدوات استثمارية مشتقة.

**التوريق :** أداة مالية لها صفة قانونية وتمويلية تقوم على أساس تجميع مجموعة متجانسة من الديون من حيث الاستحقاق والضمان كأصول وتحويلها إلى دين جديد بصيغة أوراق مالية قابلة للتداول على مستوى السوق المالي ومعززة ائمانيا بغرض تقليل المخاطر وضمان التدفق المستمر للسيولة المصرفية .

## 2 - الإشكالية :

لمعالجة الموضوع تُطرح للدراسة الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير الأزمة المالية العالمية الراهنة على التجارة الخارجية الجزائرية ؟  
وجاءت التساؤلات الفرعية جاءت كما يلي :

- ماهي العوامل التي عجلت بتسارع وتيرة أحداث الأزمة وساهمت في انتشارها بسرعة كبيرة؟

- ما مدى تأثير الاقتصاد الجزائري عبر قناة التجارة الخارجية خلال الفترة (2002-2012) ؟

## 3 - الفرضيات :

لمعالجة الإشكالية المطروحة والإجابة على التساؤلات السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

- إن التعقيد المتنامي للأدوات المالية الحديثة جعل من الصعب تقدير المخاطر المرتبطة بها وهو ما كاد يعصف بالأنظمة المصرفية حتى في أكثر الدول تقدما .

- لعبت العولمة المالية وعمليات التحرير المالي (عبر قنوات نقل الازمة) الدور الرئيسي في الانتقال الدولي للازمة حيث لم تبق الدول النامية في منأى عما يجري في العالم .

- الحلول التي أعدت لمواجهة الأزمة حلول ظرفية وانوية لا تحقق الاستقرار المرغوب فيه ولا يمكن تقييمها في الوقت الحالي .

- الجزائر دولة مرتبط بالاققتصاد الدولي رغم محدودية سوق المال بها ، ولايمكن بأي حال تجاهل الأخطار المترتبة بالاققتصاد الجزائري .

#### 4 - منهجية الدراسة :

تبعاً لطبيعة الدراسة فإن منهج البحث فيها تعددت ولئن كان الغالب فيها المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على التأسيس النظري والدراسات السابقة ، وأخر الإحصائيات، حيث في الفصلين الأول والثاني أين اقتضت منا ضرورة البحث إدراج المنهج التاريخي بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي .

وقد عالجتنا مشكلة البحث ضمن ثلاثة فصول سبقتها مقدمة عامة وتلتها خاتمة عامة كما يلي:

- **الفصل الأول بعنوان "الإطار العام النظري للازمات "** قمنا بتقسيم الفصل بموجبها إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول وتطرقنا فيه إلى طبيعة الأزمات المالية أنواعها وخصائصها، المبحث الثاني: مراحل وسمات الأزمات الاقتصادية، أما المبحث الثالث: نظرة تاريخية على أهم الأزمات.

- **الفصل الثاني بعنوان " الدورات الاقتصادية والنظريات المفسرة للازمات "** قسمناه بدوره إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول: أنواع الدورات الاقتصادية، المبحث الثاني: اشرفنا فيه التفسيرات النظرية للازمات الاقتصادية ، أما المبحث الثالث : قنوات انتقال الأزمة .

- **الفصل الثالث بعنوان " تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة على التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2002-2012) "** قسمناه إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول: تطرقنا فيه إلى أسباب الأزمة الاقتصادية الحالية، المبحث الثاني: أشرفنا فيه إلى تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي، أما المبحث الثالث : فبيننا فيه تأثيرات الأزمة المالية على التجارة الخارجية الجزائرية (2002-2012) .

- **خاتمة عامة :** ذكرنا فيها النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة .

## 5- أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى بلورة الأهداف الآتية :

- التعرف على أهم الأزمات التي عصفت بالنظام الاقتصادي ، وإلقاء الضوء على أهم أسباب تكرار ظاهرة الأزمات .
- معرفة نجاعة وفعالية التحاليل والتفسيرات الاقتصادية من مختلف المدارس الاقتصادية.
- التعرف على مكانة والدور الذي تلعبه التجارة الدولية في ظل الأزمة الراهنة وتداعيات هذا على التجارة الخارجية الجزائرية .

## 6 - الدراسات السابقة :

توجد عدة دراسات سابقة تناولت هذا الموضوع أهمها:

**6-1 دراسة "Tevelde Dirk" (2008)** لقد أوضحت هذه الدراسة أن اثار الازمة المالية تنتقل للدول النامية من خلال طريقين أساسيين هما :

**الطريق الأول :** أسواق الاسهم ، فلاحظ من خلال الدراسة أن سوق الاسهم الروسي توقف مرتين وسوق الاسهم الهندية تدهورت وانخفضت بنسبة 8% في اليوم الواحد في نفس الفترة الزمنية لأسواق الأسهم في الولايات المتحدة الامريكية والبرازيل .

**أما الطريق الثاني :** يتمثل في مجموعة قنوات لانتقال الاثر الى الدول النامية أهمها :

- التجارة الخارجية .
- التحويلات المالية للعاملين بالخارج.
- الاستثمار الاجنبي المباشر .
- الإقراض التجاري والمساعدات الدولية .

وأكدت الدراسة على أن الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على الاستثمار الاجنبي المباشر والتمويل الدولي سيتأثر حسابها الجاري ويتعرض لمشاكل مثل دول إفريقيا جنوب الصحراء ، التي اتجهت الى تخفيض معدلات الفائدة ، كما أن معدلات الصرف ومعدلات التضخم ستتأثر بالازمة المالية .

**2-6 دراسة " Behrendt christina " (2009):** لقد خلصت هذه الدراسة الى مجموعة من

النقاط الهامة تتمثل في :

- معظم الاسواق المالية العربية تأثرت سلبيا كنتيجة الازمة المالية العالمية ، إلا أن التأثير على الاقتصاد الحقيقي مازال محدود نسبيا.
  - إن المؤشرات الاقتصادية عن نمو الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية ومعدل البطالة لعام 2009 تأثر بالازمة فأدى ذلك الى إنخفاض نمو الناتج المحلي الاجمالي الى حوالي 4% في عام 2009 مقارنة بـ 6% عام 2008 الى جانب زيادة معدل البطالة من حوالي 4.9% عام 2008 الى حوالي 11% عام 2009، الى جانب التهديدات من ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الديون المحلية والتي تؤثر بشكل كبير على الدول العربية.
  - انخفاض العوائد من قطاع السياحي ، وكذلك إنخفاض المساعدات الانمائية الرسمية كنتيجة لازمة.
  - انخفاض مستوى المعيشة للمواطنين وزيادة مستوى التفاوت في توزيع الدخل الى جانب فقدان الكثير من العمال لوظائفهم نتيجة لازمة ، والتي أثرت على دول مجلس التعاون الخليجي.
- واتجهت الدراسة الى التأكيد على مواجهة الازمة المالية من خلال زيادة وتعزيز الاستثمار الاقليمي ، والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي واستخدام آليات لتشجيع وتعزيز فرص التوقف، وتشجيع النمو لصالح الفقراء وتعزيز اليات الحماية الاجتماعية وتعزيز المساواة بين طبقات المجتمع.

### 3-6 " José antonio and Stephany Griffith " (2009) :

لقد أوضحت هذه الدراسة أن الازمة المالية العالمية بدأت منذ منتصف عام 2008 نتيجة لأزمة الرهن العقاري ، والتي بدأت في الولايات المتحدة الامريكية وتعتبر أسوء أزمة منذ الكساد الكبير، حيث شاع الركود الاقتصادي على المستوى العالمي ، وانتقلت الازمة المالية الى الدول النامية من خلال القنوات الآتية :

- التحويلات المالية للعاملين بالخارج.
- تدفقات رؤوس الاموال ، وهي تعتبر أهم قناة انتقلت الازمة من خلالها الى الدول النامية.
- التجارة والتي توسعت بشكل كبير عن الانتاج العالمي وكانت مصحوبة بالتنوع الكبير في الهيكل التجاري.

**4-6 عبد الرحمان مغاري (2009)** إنعكاسات الازمة المالية على الاقتصاد الجزائري، ملتقى دولي حول : الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، بجامعة سطيف، خلصت الدراسة الى جملة من النتائج والتوصيات أهمها:

- لقد كانت آثار الأزمة المالية العالمية التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية وانتشرت في بقية اقتصاديات العالم آثارا بالغة الخطورة توقفت حداثها وسرعة انتشارها على مدى الترابط الموجود بين اقتصاديات العالم المختلفة.
- بالنسبة للجزائر من حسن حظها فإن ضعف ارتباط نظامها المالي بالنظام المالي العالمي، والذي يظهر في انعدام العلاقات بين البنوك الجزائرية والبنوك العالمية فيما يخص التعامل في الأصول المالية المشتقات المختلفة وقاها من آثار هذه الأزمة، هذه النتيجة يجب ألا تعتبر ذريعة للتوقف عن إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، التي هي اليوم في أمس الحاجة إلى تطوير وتفعيل من أجل أداء الدور المنوط بها.
- على صعيد مالي آخر أظهرت طريقة تسيير احتياطات الصرف الجزائرية جدواها إلى حد كبير، فهي بقيت في منأى عن الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية، وفي هذا

الصدد أثنى صندوق النقد الدولي على قيام بنك الجزائر بتوظيف بعض من احتياطات الصرف الجزائرية في أدونات الخزانة الأمريكية، واعتبر ذلك تسييرا حذرا، وقد يفهم من ذلك على أنه توجيه للجزائر لتوظيف مزيد من الأموال في هذه الأدونات، بما يسمح بتقديم دعم للولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن هذا التسيير الحذر يجب ألا يكون كابحا فيؤدي إلى تضييع فرص على الجزائر، وفي هذا الصدد قد تبدو فكرة إنشاء صندوق سيادة ذات أهمية وتحتاج إلى دراسة متأنية.

- إن تحول الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية انتشرت في كافة اقتصاديات العالم عبر قنوات التبادل المختلفة كان وراء تحمل للجزائر بعض الآثار السلبية التي تمثلت في تناقص إيرادات البلد من العملات الصعبة المتأتية من تصدير محروقات التي شهدت تقلص الطلب وتراجع إيرادات البلد من العملات الصعبة.

## 7 - مبررات ودوافع اختيار الموضوع :

لكل باحث ميولات ترتبط إما بقناعاته الشخصية أو الظروف التي يعيشها في فترة ما وتجعله يصب اهتماماته في جانب معين من المواضيع المتداولة في الساحة ، وموضوع الأزمة المالية الحالية من المواضيع التي فرضت نفسها في الفترة الأخيرة لذا كانت لنا أسباب دفعتنا للبحث فيها ومنها :

- الضجة الإعلامية وما صاحبها من كتابة في الجرائد و تصريحات المسؤولين لبعض الدول النامية من أن اقتصاديات بلدانهم بخير وأنهم غير معنيين بالأزمة مثل ما هو الحال عليه عندنا بالجزائر في حين أن الدول المتقدمة والتي تعتبر كقاطرة للاقتصاديات الأخرى فهي تتهاوى وتتهار مؤسساتها الواحدة تلو الأخرى .

- غزارة ما كتب ونظم من ملتقيات دولية ومحلية والتي ما إن تم إعلان الأزمة في(سبتمبر 2008) حتى سارعت الدول والجامعات إلى تنظيمها ليحلل ويناقش كل واحد منهم الأزمة من منظوره خاصة بعد الضجة التي أحدثتها ، وهو ما شجعنا لمحاولة معرفة ما حدث بالضبط من

خلال الإطلاع على مختلف مداخلات وأوراق البحوث التي قدمت والتوصيات التي خرجت بها لأخذ فكرة عن الموضوع ثم الجمع بين محاورها و ورشاتها ، حتى يسهل لنا الفحص الدقيق لها وإخراج معلومات بسيطة تناسب وتلاءم الباحثين في مستوياتها .

- بإعتبار ان الاقتصاد الجزائري يعتمد في الاساس على قطاع المحروقات ، وإيماننا منا أن التجارة الخارجية الجزائرية لان تكون بمنى عما يعصف بالتجارة الدولية ، ولهذا إرتئينا أن نتطرق لهذا الموضوع والغوص في حيثياته من اجل التعرف على مدى تأثير التجارة الخارجية الجزائرية بالازمة المالية.

## 8 - حدود الدراسة :

إن هذا الموضوع الذي تناول في هذه الدراسة يتعلق بتداعيات الازمة المالية على قطاع التجارة ، ولمعالجة هذا الموضوع تم دراسة حالة الجزائر كإطار مكاني لهذه الدراسة أما الحدود الزمنية للموضوع متعلقة بسنوات (2002-2012) وإن كان ذلك غير واضح في عنوان الرسالة.

## 9 - خطة الدراسة :

تعتمد الدراسة على الخطة الآتية :

- 1 - الإطار العام النظري للزامات .
- 2 - الدورة الاقتصادية والتفسيرات النظرية للازمة .
- 3- تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة على التجارة الخارجية الجزائرية.
- 4 - الخاتمة نلخص فيها أهم ماورد من نتائج وتوصيات.



## 10 - صعوبات البحث :

كأي بحث واجهتنا صعوبات أثناء قيامنا به ومن أهم المعوقات التي اعترضت طريقنا:

كثرة وغزارة ما كتب عن الأزمة في بدايتها بالخصوص ماتضمنته أوراق البحوث والمداخلات مما جعل عملية التمهيص والانتقاء صعبة ، مع عدم توفر إحصائيات دقيقة في النشرات الإقتصادية الدولية لعام (2008-2009) وذلك حفاظا ؛ كما يبدو على السرية الإقتصادية للكثير من المنشأة العالمية خشية من التداعي في انهياراتها بشكل كبير.

# الفصل الأول

الإطار العام النظري للالتزامات

شهد العالم منذ ستينات القرن التاسع عشر عدة أزمات مالية في إنجلترا باعتبارها في ذلك الزمن المركز المالي الأساسي للعالم، ثم حدثت أزمات مالية حادة في أوروبا في بداية القرن العشرين ترتبت عليها الحرب العالمية الأولى، ثم انتقلت الأزمة إلى الجانب الآخر من الاطلنطي حيث وقع الانهيار المالي ، الذي خلف أزمة الكساد الكبير (1929) واستمر تأثيرها عشرة أعوام بعد ذلك، وفي ستينات القرن الماضي وقعت عدة أزمات منها أزمة الديون البولندية ثم أزمات متعددة ومتشابهة في المكسيك والأرجنتين وكندا ، ثم انهيار بورصة لندن في أكتوبر (1987)، والأزمة الآسيوية التي عصفت ببلدان شرق آسيا في (1997) وحدث بسببها انهيارات كثيرة في تايلندا واليابان وكوريا وماليزيا واندونيسيا ..... وغيرها.

الملاحظ هو في كل هذه الانهيارات كانت المسببات تختلف ظاهرياً ، و تشترك في تطوراتها و تداعياتها ، ومن ثم يبدأ الانهيار المتمثل في أزمة الدين الكبير الذي يفوق طاقة الاقتصاد أو السوق، وتتشابه أيضاً في نتائجها المؤدية إلى تراجع في الإنتاج ثم بطالة كبيرة وقد اعتبرت البطالة أخطر هذه المشاكل ؛ مما أعطى فرصة للمدارس الاقتصادية وللمنظرين للمساهمة في الموضوع .

## المبحث الأول : الأزمات المالية أنواعها وخصائصها

المطلب الأول: مفهوم الأزمة :

الفرع الاول : مفاهيم متعددة للأزمة:

على الرغم من تباين التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالأزمة<sup>1</sup> بسبب تعدد الكتاب والمنظرين والباحثين والأزمة التي صادفت هذه الأزمات ، إلا انها اشتركت في الوصف والإيحاء نستعرض بعضها :

ترجع في الأصل إلى هشاشة النظام الاقتصادي (الرأسمالي ) وعدم قدرته على التصدي للصدمات ، ما ينجر عنه فقدان الثقة في عملة بلد ما ، أو في احد أصوله المالية الاخرى ويتسبب ذلك في نتائج سلبية كبيرة للبلد من سحب المستثمرين لأموالهم إلي عدم الاستقرار المالي ومن ثم عدم توازن في الاقتصاد الكلي، وبالتالي وقوع البلد تحت طائلة الأزمة ( مينسكي).

الأزمة هي حالة من الاختلال تمس أسواق الائتمان لبلد أو مجموعة من البلدان، تتسبب الأزمة انكماش اقتصادي يصاحبه انحصار القروض وأزمة سيولة مؤدية إلي حالة من الذعر وعدم الثقة في أسواق رأس المال . (كروكمان )

هي اضطرابات مالية تترايد وتتراكم بصفة مستمرة ، لأحداث وأمور غير متوقعة على مستوى جزء من النظام أو النظام كله ، لها تداعيات على جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، تدوم لعدة سنوات بالإضافة إلى تأثير الشديد على أطراف داخل النظام أو خارجه ماديا وسلوكيا . (كيندلبرجر)

<sup>1</sup> Robert Holland (1985) The Search for Financial Stability: The Past Fifty Years.p97.

هي عبارة عن بروز خلل ما أو تفاقم لمجموعة من الاختلالات جرى الإدارة السيئة أو الإشراف الغير فعال داخل النظام ، مما يؤثر على الاستقرار المالي.(روبرت هولند، ليستر ثورو)<sup>2</sup>

تعتبر الأزمة المالية نتاج لانحراف البنوك عن دورها الرئيسي ، واستخدام أصول العملاء في استثمارات المضاربة ، حيث أن البنوك ركزت في الفترة السابقة لازمة المالية على توسيع نشاطاتها لتغطي مجالات لا تشملها المجالات الرئيسية لعمل البنوك .(بول فولكر)<sup>3</sup>

وتُعرف الأزمة المالية أنها عبارة عن تغير كبير تعرفه كل أو بعض قيم المتغيرات المالية التالية: عرض السندات والأسهم ، اسعارها ، الطلب على القروض ، حجم الودائع البنكية وسعر الصرف ، ومن ثم فمصطلح الأزمة المالية يقترن بتغير (أنخفاض ) معتبر لقيم هذه المتغيرات المذكورة آنفا .(ايريك بارتون)

وتُعرف الأزمة المالية على أنها عبارة عن إرتفاع<sup>4</sup> شديد وسريع في الطلب عن النقود لأغراض احتياطية ؛ ومن جهة أخرى فالأزمة المالية هي إضطراب أو اختلال يصيب الأسواق المالية ويتميز بإنخفاض معتبر في أسعار الأصول وعدم الملاءة أو عدم قدرة المدينين والوسطاء على الدفع ، وينتشر هذا الاختلال على شكل تفرعات عبر النظام المالي ، متبطاً أو مبطلا قدرة الأسواق على تخصيص رؤس الأموال في الإقتصاد بشكل فعال.(ايريك بارتون)

فالأزمة المالية هي عجز الأسواق المالية<sup>5</sup> على توفير رؤوس الأموال اللازمة للمستثمرين ، أصحاب المشاريع الأكثر مردودية ويعزى هذا العجز بما يسمى بالإنقضاء العكسي " *adverse Selection* " والخطر الخلفي " *aléa moral* " ، ويجدر بنا أن نشير أن الإنقضاء العكسي يتمثل في كون أن المستثمر صاحب المشروع الأكثر خطرا هو الذي تكون له حظوظ أوفر في الحصول

<sup>2</sup> Lester Thurow. (1996) The Future of Capitalism .p 211.

<sup>3</sup> بول فولكر ، (2012) ، الكلمة الرئيسية في افتتاح ملئقى أسواق المال العالمية الذي ينظمه بنك أبوظبي الوطني .

<sup>4</sup> مجلة التمويل والتنمية، (2002)، ص06.

<sup>5</sup> عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي، (2005) ، العولمة المالية وإمكانيات التحكم في عدوى الأزمات، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ص.32.

على قروض من عند البنوك ، أما الخطر الخلفي فيتمثل في كون المدين ، وبعد التعاقد والحصول على قرض من عند البنك قد يباشر ممارسة نشاط معين آخر من شأنه رفع احتمال عدم القدرة على الدفع ومن ثمة عدم استرجاع البنك لأمواله .

وتُعرف على أنها خلل مفاجئ لأوضاع غير مستقرة ، يترتب عليها تطورات غير متوقعة نتيجة عدم القدرة على احتوائها من قبل الأطراف المعنية ، وغالبا ما تكون بفعل الإنسان<sup>6</sup> .

وتُعرف أيضا على أنها اضطراب حاد وفجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان ، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

وتُعرف الأزمة المالية بأنها الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول<sup>7</sup> ، والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية، مثل الآلات والمعدات والأبنية، و إما أصول مالية، هي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو المخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار مثلا، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية ( للنفط أو للعملة الأجنبية مثلا ) (فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها )، وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد .

كما يمكن تعريف الأزمة المالية بأنها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من ابرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية والذي ينعكس سلباً في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق

---

<sup>6</sup> بلال خلف السكارنة (2005)، خطط الطوارئ ودورها في إدارة الأزمات المالية ، ص 8.  
<sup>7</sup> يوسفات علي، (2010)، التنمية الاقليمية والمكانية كإحدى اليات لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في ظل الازمة المالية العالمية، ملتقى الدولي الثاني : حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الازمة المالية العالمية بجامعة بشار الجزائر، ص 2.

المالية الدولية ؛ من كل هذا يمكن الخروج بتعريف شامل للأزمة المالية<sup>8</sup> وهي : " انهيار في الأسواق المالية مصحوبا بفشل عدد كبير من المنظمات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي " .

## الفرع الثاني : خصائص ومميزات الأزمات :

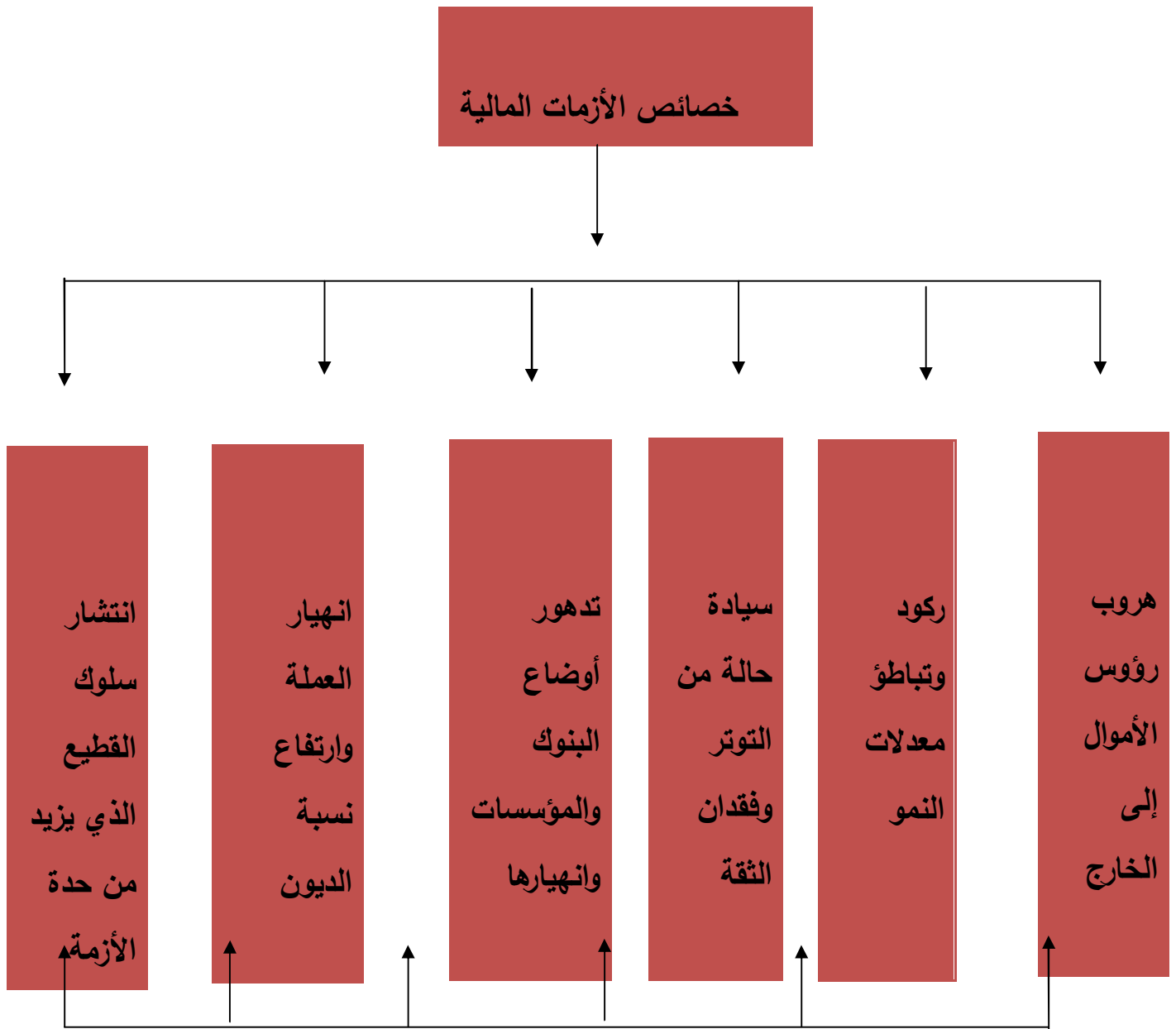
### اولا : خصائص الأزمات :

تتطوي الأزمة على جملة من الأعراض تُشكل بمجموعها عناصر الأزمة وهي تتصف بالخصائص الآتي ونذكر منها:<sup>9</sup>

- الأزمة نقطة تحول أساسية ومرحلة حرجة وأحداث متتابعة و متسارعة تصيب الكيانات المالية وتهدد وجودها .
- حالة الذعر تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر والقلق ، مما يضعف إمكانات الفعل المؤثر والسريع لمجابهتها، أو صدور ردود أفعال شديدة وغير صحيحة من قبل الجهات المعنية بالأزمة.
- المفاجأة تؤدي إلى حالة من الخوف تصل إلى حد الرعب من المجهول المصاحب للإطار الأزمة وتضاعفها المفاجئ يؤدي إلى درجة عالية من الشك في الخيارات المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة سبب ازدياد التوتر والقلق .
- نقص المعلومات حيث يؤدي التعقيد والتشابك والتداخل والتعدد في عناصرها وعواملها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة والمعارضة لها إلى عدم توفر معلومات من المتسبب بهذه الأزمة ؟ وما حجم الأزمة وما أثارها المتوقعة ؟

<sup>8</sup> عرفان تقي الحسيني ، (1999) ، " التمويل الدولي " دار مجدلاوي للنشر عمان ، ص 200 .  
<sup>1</sup> يوسف علي عبد الاسدي وحسين جواد كاظم ، ( 2011 ) ، تحليل الأزمات المالية وسبل الإحاطة منها ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، بغداد ، ص 26 .

- تمثل مجابهة الأزمة تحدياً للنظام الإداري والمالي نظراً لتهديدها مصالح النظام واستمراره في أداء وظائفه وتحقيق أهدافه واستقراره، ويتطلب ذلك توافر درجة عالية من الكفاءة والخبرة للخروج من هذه الأزمات .
- الحاجة إلى وقت طويل وغياب الحل الجذري السريع فمواجهتها تستوجب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة وابتكار نظم أو أنشطة تمكن من استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات الفجائية وقد تحتاج الأزمة لبعض السنوات للخروج منها وتجاوز أثارها . شكل رقم (01): خصائص الأزمة المالية:





## ثانيا : مميزات الأزمات :

- تتميز الأزمة ب : زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي<sup>10</sup> بكامله.
- صفاتها دورية لارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي.
- طول فترتها نسبيا اذ تستغرق مدتها 4 سنوات .
- عمق وحدة الأزمة بشكل تلقائي .
- انخفاض معدلات الفائدة.
- اختلاف أمد و حدة الأزمة من بلد لآخر .
- تدهور أسعار المواد الأولية الزراعية مما أدى الى ظهور أزمات في موازين المدفوعات .
- ترافقها مع أزمة حادة في أسعار صرف العملات<sup>11</sup>.
- زيادة العرض وانعدام الطلب مما يؤدي الى انهيار أسعار تلك الأوراق المالية .
- اندفاع أصحاب الأوراق المالية الى التخلص من الأسهم و السندات التي يمتلكونها .
- تهاقت أصحاب الودائع لبنوك التجارية لسحب ودائعهم منها وذلك لعدم ثقة الأفراد بالوضع الاقتصادي .

<sup>10</sup> فريد النجار، (1999) البورصات و الهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، ص 207 .  
<sup>11</sup> أحمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد حسن ، (2000) ، تطور الفكر و الوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، ص199.

## المطب الثاني : أنواع الأزمات المالية :

يمكن أن يظهر لنا أربعة أنواع للأزمات المالية وهي الأزمات المصرفية ، أزمة

أسعار الصرف (العملة) وأزمات أسواق الأوراق المالية

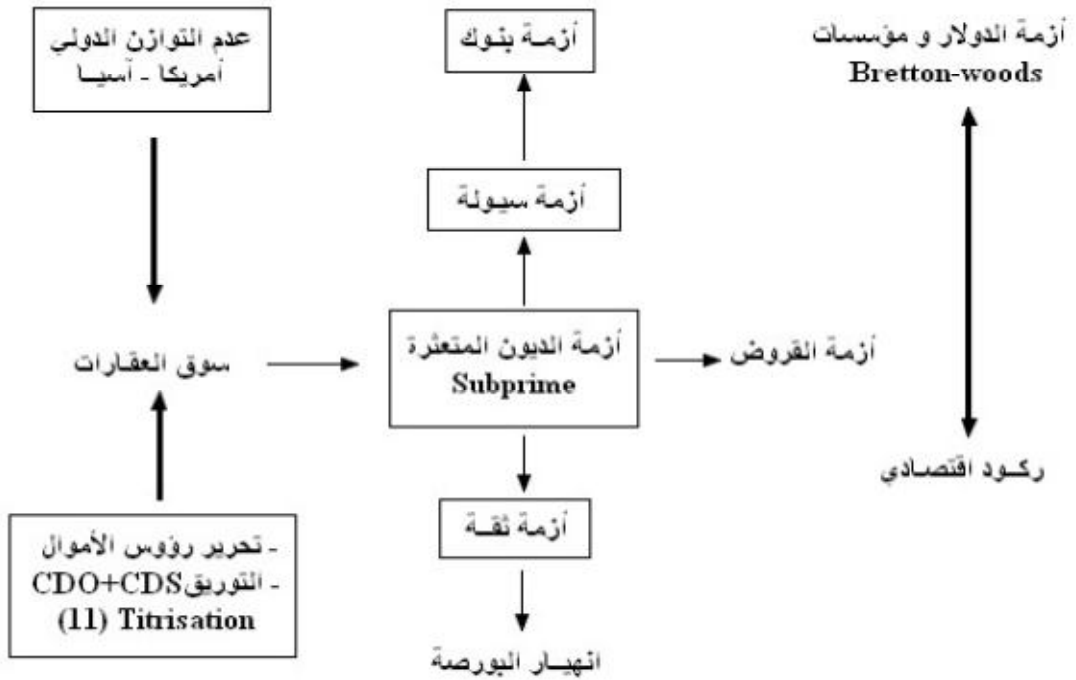
( فقاعات ) وأزمة المديونية ، وقد تأتي هذه الأزمات منفردة أو مجتمعة ملحقمة أضرار

اقتصادية بالغة في البلاد التي تقع فيها كما هو الحال في الأزمة المالية المعاصرة التي طالت

جميع مجالات المالية لدرجة يصعب نسبتها إلى إحداها<sup>12</sup>

ويمكن توضيح تداخل وتشابك انواع الازمات من خلال الشكل التالي .

الشكل رقم (02) يمثل تداخل وتشابك الازمات المالية :



Source : Jean-François Ponsot, (2009), la crise des subprimes à la crise systematique les écueils de la : titrisation , Economie strategiques d'entreprise, P :12.

<sup>12</sup> احمد طفاح ، (2005)، الازمات المالية وازمات سعر الصرف واثرها على تدفقات المالية ' المعهد العربي للتخطيط ، ص7.

## الفرع الاول: الأزمة المصرفية :

تؤدي المصارف دورا كبيرا في تغذية الاقتصاد بالسيولة<sup>13</sup> فهي مُجمع للأموال ووسيط بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز، وينتج عن هذه العملية إذا تمت لإارتها بشكل جيد أرباح كبيرة ، لكن قد تتعرض البنوك إلى مجموعة من المخاطر والتي يسعى المدراء أثناء إدارتهم لهذه الفوائض المالية تجنبها ، لكنهم يقفون في كثير من الحالات عاجزين عن مواجهتها فيصاب هذا القطاع بأزمة مالية، قد تمتد إلى قطاعات أخرى ، وتواجه السوق المصرفية على غرار بقية الأسواق عدة مخاطر قد تؤدي بها إلى أزمة مالية لذا سنتعرف على الأزمة التي تصيب السوق المصرفية، وعن الأسباب المؤدية لها ؛ حيث أن الأزمات المصرفية كانت نادرة الوقوع نسبيا في الخمسينيات والستينيات بسبب القيود على رأس المال والتحويل آنذاك ولكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ التسعينيات وتحدث بالترادف مع أزمة الصرف.

وتسمى أيضا بالذعر المالي\* و تظهر الأزمات المصرفية عندما تتعرض المصارف لطلبات كبيرة ومفاجئة من جانب المودعين لسحب ودائعهم بحيث لا تغطي سيولتها المتوفرة ولا نسبة احتياطها (احتياطها القانوني) \* حجم السحوبات المطلوبة وهذا ما يسمى بأزمة السيولة لدى البنوك ؛ ويستطيع البنك المركزي التدخل باعتباره الملجأ الأخير للسيولة في حالة تعرض بنك

بن سميحة عزيزة ، ( 2012 ) ، نداعيات الازمة المالية الراهنة على اسواق المال والتجارة العربية ، الملتقى الدولي الثاني حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن 13 الأزمات ، جامعة الوادي، ص.3.

واحد ويمكن أن تتحقق هذه الحالة بتوافر عوامل أساسية نذكر منها :

1 تزايد المديونية قصيرة الأجل عن الأصول قصيرة الأجل.

2 وعدم احتوى السوق على دائن كبير يكون قادر على توفير التسهيلات اللازمة لسداد الالتزامات قصيرة الأجل.

3 ثم عدم وجود "قرض أخير أو نهائي" .

في الواقع العلمي يصعب التعرف على الأزمة المصرفية نظرا لطبيعة المشاكل من ناحية ولنقص المعلومات والبيانات من ناحية أخرى ، كذلك فإن تتبع الأزمات المصرفية التي حدثت في السبعينات والثمانينات وحتى التسعينات في الدول المتقدمة الصناعية ، يجد أنها لم تنتج في جانب الخصوم من ميزانيات البنوك في الدول التي حدثت فيها الأزمة؛ أما في الدول النامية فتأخذ الأزمة في العادة شكل هجوم على البنوك لسحب الودائع ، مثل في ذلك أزمة الأرجنتين والفلبين و تايلاندا وتركيا ... وغيرهم في الثمانينات والتسعينات ، أما الأزمة في الكورية حيث عجزت البنوك على سد لأجل الودائع المتبادلة بين البنوك.

---

\* الذعر المالي : يشير الى انتقال الازمة المالية من دولة لآخرى بسبب العدوى المالية وتمييز مفهوم الازمة المالية عن مفاهيم اخرى مثل عدم الاستقرار المالي حسب ( Del haise, 1998 ) فالازمة المالية هي الحالة التي تتحرك فيها المتغيرات المالية واسعار صرف العملات باتجاه واحد صعودا ونزولا وغالبا ما تكون بشكل معاكس للتوقعات السابقة لها، بينما يشير عدم الاستقرار المالي الى الحالة التي تنقلب فيها تلك المتغيرات صعودا ونزولا وان جزء من هذه التقلبات يمكن التنبؤ بها ولا يكون ذلك للجزء الاكبر منها وحيث يمكن التأمين إزاء التقلبات المتوقعة والتغلب عليها غير المتوقع .

\* الاحتياط القانوني : تمثل حجم الاموال النقدية السائلة والتي يحتفظ بها البنك لمواجهة الالتزامات القانونية والتشريعية التي يصدرها البنك المركزي، وهذا يدخل تحت إطار مسؤولية البنك المركزي في الرقابة ومدى إلتزام البنوك التجارية بتعليمات والتي تشمل النقد في الصندوق والودائع لدى البنك المركزي .

يمكن ملاحظة اثر المؤشرات الاقتصادية الجزئية ( على مستوى البنك) والكلية التي تؤدي إلى أزمة مصرفية من خلال مخاطر السوق<sup>14</sup> ، فالبنوك تخضع لمخاطر السوق العالمية عندما تتركز محافظها الاستثمارية في قطاعات تتأثر بقوة الظروف الدورة الاقتصادية ، وخاطر الائتمان التي تحدث عندما يصبح المدينون غير قادرين على سداد ديوانهم، وأخيرا مخاطر السيولة والتي تحدث عندما يسحب المدخرون ودائعهم بكميات كبيرة أو أن تكون الأصول السائلة في البنوك غير كافية لتغطية الودائع المراد سحبها .

هناك عوامل مهمة تحدد الأزمة المصرفية هي العدوى ، وأزمة الثقة حيث تتمثل أزمة الثقة التي تنشأ بسبب وجود ضمانات حكومية ، تهيئ للبنوك فرصة للاقتراض من الخارج لتمويل مشروعات محلية تتسم بالخطورة العالية ، فإذا قررت الحكومة إلغاء هذه الضمانات لأبواب معينة فان البنوك ستواجه مشاكل في السيولة أمام المقروض الأجنبي، أو تزيد معدلات القروض المتعثرة في النظام المصرفي مما يزيد اضطرابه وتحدث الأزمة .

قد تحدث الأزمة المصرفية لأسباب عديدة نذكر منها أسباب ما يتعلق بالاقتصاد الجزئي والتمثلة في عدم الاتساق بين أصول وخصوم البنوك ( الالتزامات قصيرة المدى مقابل أصول طويلة المدى أو الالتزامات بالعملة الأجنبية مقابل أصول بالعملة المحلية ) ، و التدخل المفرط في توجيه القروض ، و ضمانات حكومية مفرطة وإجراءات تحفز على المخاطر، وكذلك التحرير المالي المبكر .

هناك أسباب أخرى متعلقة بالاقتصاد الكلي نذكر منها صدمات خارجية وداخلية تتمثل في (تغير في معدلات تبادل أو ارتفاع في سعر الصرف العالمي أو تدهور سعر الصرف )، والتوسع المفرط في الإقراض ، وكذلك إتباع نظام سعر الصرفي مدى مرنته و ملائمتة و تراجع نمو النشاط الاقتصادي ، و الانخفاض في أسعار الأسهم وأسعار الأصول مثل العقارات.

<sup>14</sup> ستان نيجنكو، (1979) ، ترجمة محمد عبد العزيز، الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي : أصلها و تطورها، مطبعة جامعة بغداد، ص 104 - 106.

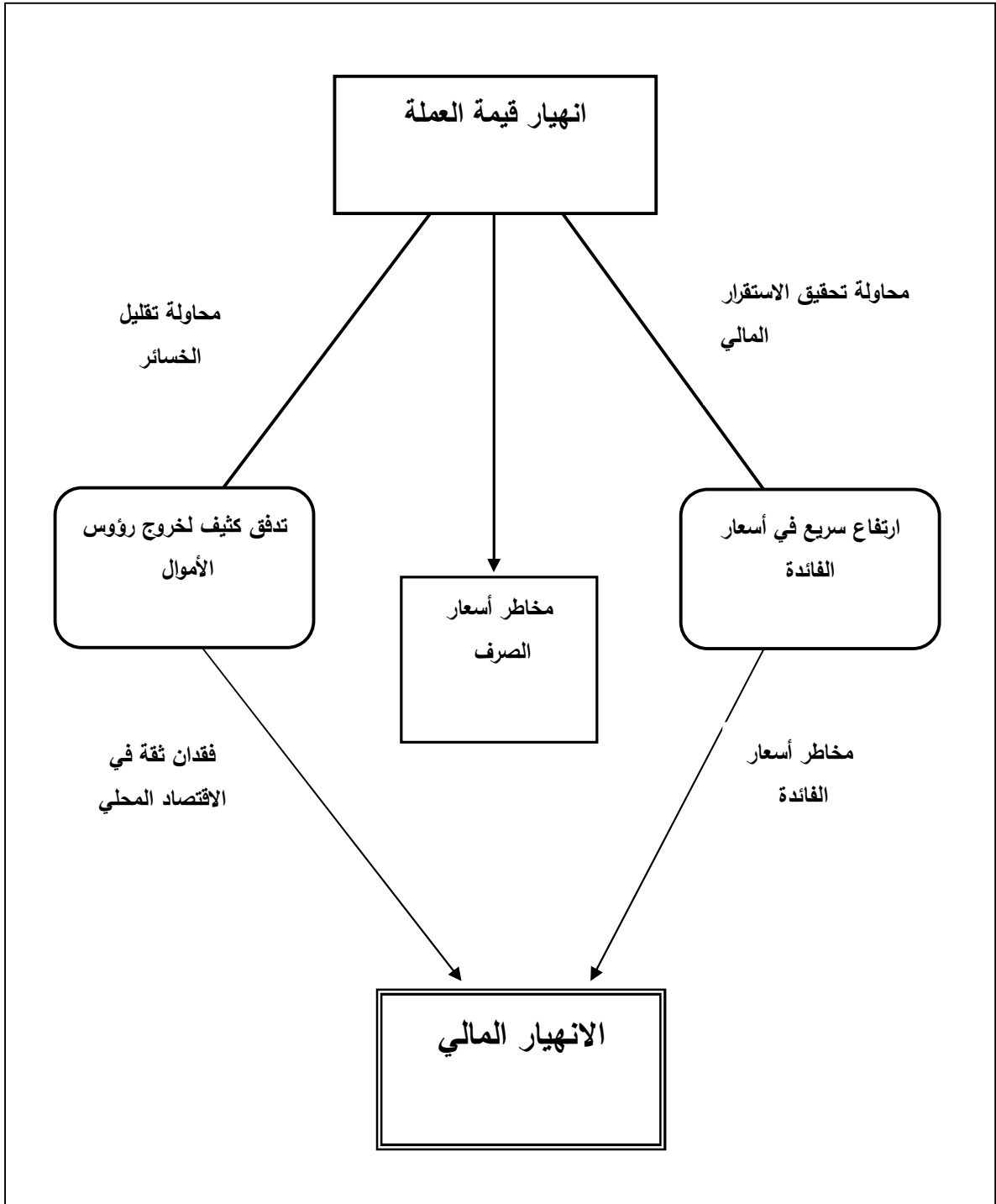
## الفرع الثاني : أزمة سعر الصرف:

بدأت أزمة سعر الصرف في الظهور منذ انهيار نظام "بروتن وودز" سنة (1970)، حيث تقع أزمة سعر الصرف في حالة حصول انخفاض كبير في قيمة الصرف أو إجبار السلطات النقدية للتدخل من خلال بيع العملات الأجنبية لحماية سعر الصرف، أو من خلال رفع كبير في سعر الفائدة وتسمى أزمة سعر الصرف أيضا بأزمة الصرف الأجنبي، أو أزمة العملة أو أزمة ميزان المدفوعات\* وهي أزمة مالية تتمثل بإتباع الحكومة لنظام سعر الصرف ثابت مع قيامها بالتوسع في الإنفاق العام ، بصورة غير طبيعية مما يترتب عليه خلق عجز كبير في الموازنة العامة ، بحيث يمكن لهذا العجز أن يستمر إذا لم تقم حكومة بإتباع سياسات نقدية توسعية تتمثل في إصدار النقد لتمويل هذا العجز مما يؤدي حتما إلى تصاعد معدلات التضخم ، ومن ثم ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وبالتالي يزيد عجز الميزان التجاري ، وميزان المدفوعات ومع استمرار الوضع لفترة زمنية سوف تستنفذ الاحتياطات ، وبالتالي تصبح غير قادرة على الدفاع عن سعر صرف العملة المحلية، مما يؤدي بالنهاية إلى انهيار سعر الصرف الثابت؛ بمعنى آخر فإن الأزمة تحدث عند غياب التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية الأساسية ونظام سعر الصرف السائد ، ويكمن مصدر الأزمة في الإفراط في خلق الائتمان المحلي إما لتمويل العجز الموازنة العامة للدولة أو لتوفير المساعدة للنظام المصرفي الذي يتسم بالضعف كما هو موضح في الشكل الموالي.

---

\* ميزان المدفوعات : يعرف ميزان المدفوعات أنه سجل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في الدولة معينة و غير المقيمين فيها ، و ذلك لمدة معينة غالبا ما تكون سنة ويُعرف من طرف صندوق النقد الدولي بكونه سجل يعتمد على القيد المزدوج و يتناول أخصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة لتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد و كذا التغيرات في قيمة و مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي و حقوق سحب خاصة من الصندوق و حقوقها و التزاماتها تجاه بقية دول العالم ، حيث أن صندوق النقد الدولي استعمل أسلوبا وظيفيا ، بمعنى عدد الوظائف التي يتعين على الميزان توضيحها و بالتالي هو أكثر عمقا .

الشكل رقم (03): يمثل انهيار قيمة العملة :



Source: David Pym Charles (2000) , Kalomeris, emergine financial markets, Lond,p264.

### الفرع الثالث : أزمة سوق الأوراق المالية ( الفقاعات ):

يقوم طالبو التوفير من خلالها بتحويل قسم من أموالهم<sup>15</sup> ، مما لا يودون إنفاقه خلال فترة من الزمن إلى أداة مالية عالية الربحية ، وهي الأداة المالية ذات الدين أو الائتمان التي تطلب من المقترض أن يدفع فائدة دورية ، وان يعيد القرض في نهاية الفترة المتفق عليها أو تعطي صاحبها حصة من الشركة ونصيبا من ارباحها، يحدث هذا النوع من الأزمات في أسواق الأوراق المالية<sup>16</sup> نتيجة للتدهور الحاد والمفاجئ في أسعار الأسهم والسندات ، وهذا راجع إلى ارتفاع الأصول وتجاوز قيمتها العادلة بشكل غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره ، وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل والأصول تكون عادة إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية ، مثل الآلات والمعدات والأبنية وإما الأصول مالية تتمثل في مخزون سلعي حقوق ملكية رأس المال مثل الأسهم وحسابات الادخار مما يترك آثار على قطاع الإنتاج والعمالة .

من أسباب هذه الأزمة يمكن القول أنها تختلف حسب اقتصاد كل دولة فان هناك أسباب عامة و المتمثلة في المناخ الذي تتهار فيه البورصات ، ومن أبرزها تراكم الديون العامة والديون المشكوك في تحصيلها ، و الزيادة في معدلات النمو في اقتصاديات الدول بشكل لا تستوعبه طاقتها الاقتصادية ، وكذلك استخدام القروض القصيرة الأجل لتمويل مشروعات طويلة الأجل؛ ضف إلى هذا تفشي الفساد في الجهاز المصرفي، ووصول الطلب إلى أدنى مستوياته بما يخلق حالة من الركود كما أن المضاربات تخلق ما يسمى بالاقتصاد الفقاعات\* الذي سريعا ما ينهار جرى أي هزة هنا أو هناك.

<sup>15</sup> عبدالله شحاتة , بحث بعنوان الازمة المالية : المفهوم والاسباب ، منشور بتاريخ 2009/4/2 على الموقع :

[www.kantakji.com/figh/files/manager/104.doc](http://www.kantakji.com/figh/files/manager/104.doc)

<sup>16</sup> فتية عقون ، راضية مدي، (2012) ، التمويل الاسلامي كبديل لمواجهة الازمة العالمية وافاقها المستقبلية، الملتقى الدولي الثاني حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي، ص 5.



للانهيار البورصات عدة مؤشرات نذكر منها انعدام الإفصاح المالي أو الإدلاء بمعلومات خاطئة ، لها عواقب وخيمة وانعكاسات سلبية على الأسواق المالية<sup>17</sup> ، و وجود غالبية من المستثمرين الغير محترفين يتعاملون مع الأسواق المالية ونقص كبير في المعلومات فضلا عن وجود عمليات لجني الأرباح وأخرى لتعديل المراكز الاستثمارية في السوق ، و عدم استقرار في الاقتصاد الكلي لاسيما فيما يتعلق بانخفاض شروط التبادل التجاري الذي يؤدي إلى عجز المشتغلين بالأنشطة التجارية عن الوفاء بالتزاماتهم اتجاه البنوك، تقلبات في أسعار الفائدة الدولية التي تؤثر على تكلفة الاقتراض و على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فضلا عن التوسع في منح الائتمان وضخامة التدفقات المالية الخارجية.

---

\* اقتصاد الفقاعات : فكرة هذه التسمية جاءت من شكل البالون أو الفقاعة، فالبالون يتم نفخه ويشغل حجماً أكبر بكثير مما يحتوي عليه من المادة "عدا الهواء"، وهذه هي خلاصة فكرة اقتصاد الفقاعة الذي هو باختصار بيع الأصول والسلع والمنتجات بسعر أكبر من قيمتها الأصلية، وظهور الاقتصاد بحجم أكبر بكثير من قدراته وقيمه الجوهرية. هذه الفقاعة الاقتصادية غالباً ما تكون مصحوبة بحركة مضاربة قوية تسببت بها من أجل مصالح ضيقة لفئة قليلة العدد من الأشخاص، وهذا ما رأيناه مثلاً في اقتصاديات بعض الدول، والتي أدت المضاربة فيها إلى بيع بعض من الشقق الصغيرة بأسعار تفوق السبعة مليون دولار أمريكي، ولعدة مرات صنع منها السماسرة المضاربون ملايين الدولارات في كل عملية بيع و الوجه الآخر لهذه الفقاعة هو الأرباح غير المتوقعة، وهي أرباح يحصل عليها بعض السماسرة والأشخاص دون جهد فعلي، أو إنتاج مادي، وهذه تنطبق عادة على سوق الأسهم والبورصة، فكلما زادت هذه الأرباح غير المتوقعة كلما زاد حجم الفقاعة انتفاخاً، وأضحينا أقرب لانفجارها، فالسيولة تزداد، والإنتاج غير موجود مما يعني ارتفاع قيم السلع والأصول بشكل غير منطقي لوجود سيولة كثيرة، ومنتجات أقل، ويربط المحللون دوماً وجود الفقاعة الاقتصادية بخبل البيع والشراء العقاري، بحيث نرى ارتفاع مهولاً في أسعار العقارات دون وجود سبب اقتصادي واضح لهذا الارتفاع، فإذا بدأنا نسمع جملة "إن هذا الارتفاع في الأسعار المجنون ليس له سبب" فاعرف أننا في مراحل الفقاعة الاقتصادية الأولى.

## الفرع الرابع : أزمة المديونية :

لقد أصبحت أزمة الدين أو ما يعرف بأزمة المديونية تشد كثير من الانتباه نظرا للمخاطر الناجمة عنها والتي أرهقت الكثير من الدول خاصة في البلدان النامية منها ولقد ساهمت عوامل داخلية وأخرى خارجية في تفشيها<sup>18</sup> ، حيث ليس هناك تعريف لازمة الدين أو المديونية الخارجية كما هو متفق عليه بل هناك عدة تعاريف يمكن نسبها للمديونية على أنها تلك العملية التي تتميز بحركة تدفقات رؤوس الأموال في اتجاه البلدان المقترضة من البلدان الدائنة ، وعند انقطاع حركة التدفقات تحدث أزمة المديونية الخارجية الناتجة ويكون سبب الانقطاع في اغلب الأحيان راجعا إلى عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته الخارجية ، ويمكن حصر أسباب استئانة الدول خصوصا الاقتراض من الخارج ، فيمكن القول أن الدول تستدين من اجل تمويل العجز في ميزان مدفوعاتها بصفة عامة أو الاستئانة لغرض التنمية أو سوء توظيف القروض أو تهريب رؤوس الأموال الى الخارج و الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة مما يزيد من الواردات الغذائية التي تتطلب تمويل كبير، كذلك الاهتمام بالصناعة يتطلب كثافة رأسمالية تفوق طاقة اغلب الدول النامية مما يحتم عليها الإقراض الأجنبي، ويمكن التطرق إلى أسباب أخرى خارجية وهي الارتفاع في سعر الفائدة وانخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام ، كذلك أثار الركود التضخمي السائد في معظم الدول الرأسمالية .

<sup>18</sup> أمال قحايرية، (2005) أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف ، العدد03 ، ص136.

**المبحث الثاني : مراحل واهم سمات أزمات النظام الرأسمالي :**

**المطلب الأول : مراحل الأزمات :**

**الفرع الاول : مرحلة ما قبل اندلاع الأزمة :**

تعتبر هي مرحلة ميلاد الأزمة<sup>19</sup> ، حيث تتكون أحداث ومواقف غير محددة المعالم أو الاتجاه أو الحجم أو المدى ، وتتمثل أهمية هذه المرحلة في محاولة استشراف الأزمة ، والاستعداد والحيلولة دون وقوعها ، أو الإعداد لمواجهةها عند حدوثها ، وبعد ذلك متنفسا للضرورة لإفقادها مرتكزات النمو ومن ثم تحجيمها والقضاء عليها والأزمات المالية لا تحدث فجأة وإنما تسبقها مقدمات ومؤشرات<sup>20</sup> كثيرة تنبئ بوقوعها، ومن هذه المؤشرات ما يتعلق بارتفاع نسب العجز المالي ، والاستهلاك الحكومي ، وارتفاع حجم الائتمان المصرفي والديون الخارجية القصيرة الأجل المستحقة على القطاعات المصرفية ، والتقلبات في أسعار الأسهم ، وارتفاع الأسهم، وارتفاع نسبة الديون المعدومة، والتحويلات الكبيرة في الأسواق المالية ، وضعف الرقابة و الإشراف ، وغياب الشفافية و الإفصاح وغيرها مما يعد مقدمات لمولد مالية.

**الفرع الثاني : مرحلة حدوث الأزمة :**

تمر هذه المرحلة عندما لا يمكن السيطرة على متغيرات الأزمة المتسارعة ، لتصل إلى نقطة الانفجار منذرة بخطر حقيقي على الاقتصاد ، ويكمن ذلك في الصدمة وحالة عدم التوازن التي تحدثها، ولهذه المرحلة مؤشرات تظهر في التقلبات الحادة في أسعار الأصول المالية وأسعار الأسهم والعقارات، وتزايد حالات الإفلاس ، والاندفاع في سحب الودائع وإغلاق العديد المشروعات ، وتأميم بعض المؤسسات ، وتقديم المساعدات للمؤسسات المالية من قبل الحكومات، كل هذه الأحداث تعد مؤشر لانفجار الأزمة .

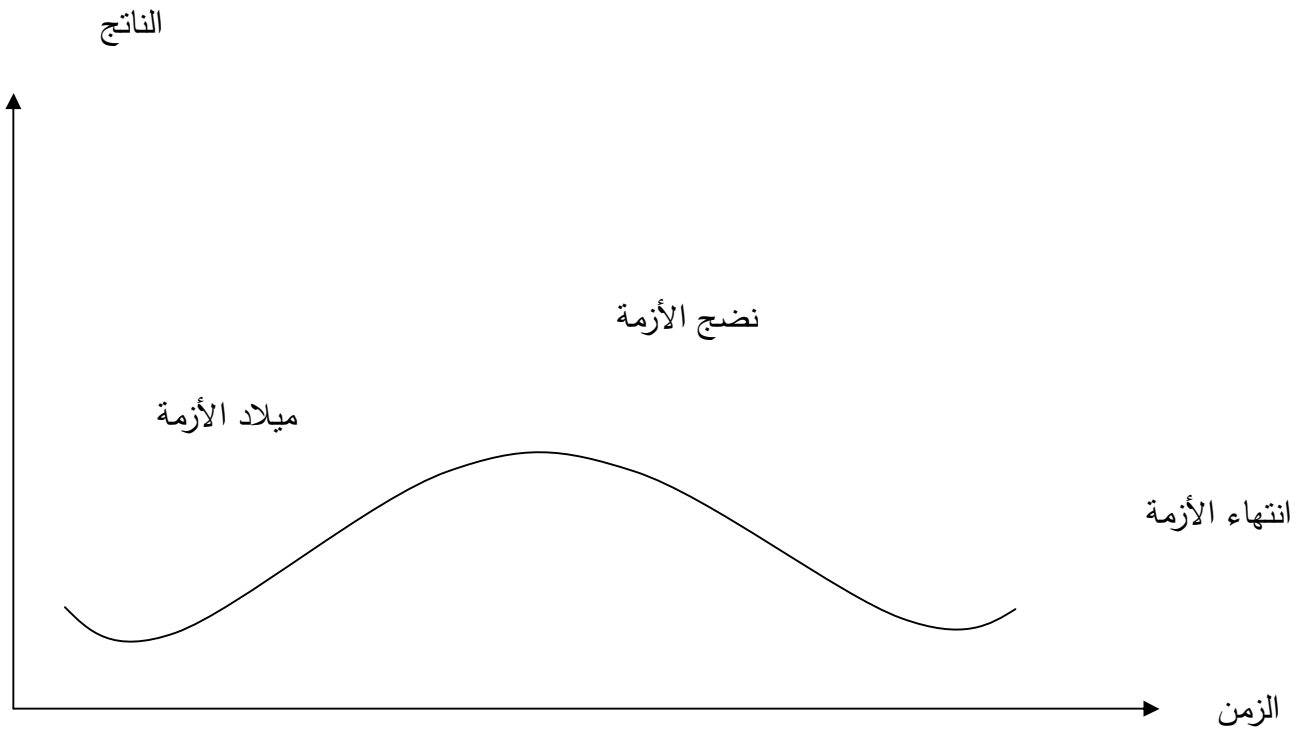
<sup>19</sup> السامرائي فحطان عبد سعيد ، (2009) ، إقتصاد الفقاعات، دراسة في جذور الأزمة في الإقتصاد الرأسمالي مع إشارة إلى الأزمة المالية العالمية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي ، كلية العلوم الإدارية والمالية ، جامعة الإسراء بعنوان " الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول ، التحديات والآفاق وانعكاساتها المستقبلية.

<sup>20</sup> عبد الكريم جابر ،(2010)، نحو مساهمة فاعلة للدول النامية لبناء نظام اقتصادي جديد ، جامعة بغداد، العراق ، ص 03.

### الفرع الثالث : مرحلة انحسار الأزمة وانتهائها :

هذه المرحلة تبدأ بعد أن يقوم الجهاز المالي والنقدي بمجابهة الأزمة بعد انفجارها وذلك بتغيير السياسات المالية والنقدية ، وإجراء الإصلاحات الضرورية في الإدارة والضوابط الرقابية والنظم الخاصة بالعمل للخروج من هذه الأزمة المالية فإن تفاقم الأزمة وانفجارها ووصولها إلى الذروة هو بداية الانفراج ومرحلة انتهاء الأزمة والانفراج ، ويمكن توضيح مراحل حدوث الأزمة عن طريق الشكل الآتي :

الشكل رقم (04) مراحل حدوث الأزمة



Source : omar youcef (2011) 'the conteporary financial crisis an islamic economic evaluation P (25).

**المطلب الثاني : سمات النظام الرأسمالي :**

**الفرع الاول : التدرج المرحلي للنظام الرأسمالي :**

يتدرج النظام الرأسمالي على المراحل المتتابعة التالية :

**اولا: مرحلة الرأسمالية التجارية<sup>21</sup>:**

حيث نشأت الرأسمالية التجارية في ظروف تاريخية اتسمت بما يلي :

- انهيار النظام الإقطاعي و ظهور الدولة القومية الموحدة .

- حاجة الدول الناشئة إلى رؤوس الأموال لصيانة سيادة الدولة و للإتفاق العسكري.

- مساعدة الاكتشافات الجغرافية في تدفقات الذهب و مختلف المعادن النفيسة إلى أوروبا.

في إطار مراحل تطور طريقة الإنتاج الرأسمالية بما يسمح بهيمنة رأس المال النقدي و رأس المال المنتج على الإنتاج، الذي بدأ الطابع الصناعي في السيطرة عليه لذلك برزت الرأسمالية الصناعية مخضعة رأس المال التجاري السائد في التداول.

**ثانيا : الرأسمالية الصناعية:**

حيث وفرت الرأسمالية الصناعية و رأسمالها من خلال المناخ العالمي المناسب لاتساع حدود ونطاق السوق العالمية، و تيسير حركية السلع و رؤوس الأموال، وبالتالي توفير فرص تحقيق الأرباح، هذا كما عرفت الرأسمالية نقلة نوعية جديدة بتحولها من رأسمالية منافسة إلى رأسمالية احتكارية.

<sup>21</sup> عبد العزيز عجيبة، محمد محروس إسماعيل ، (1976) ، التطور الاقتصادي و العالم العربي ، الدار الجامعية للطباعة و النشر، ص 58.

### ثالثا : مرحلة الرأسمالية المالية :

بنهاية القرن التاسع عشر اتجه رأس المال نحو الاحتكار من خلال<sup>22</sup> :

- هيمنة الاحتكارات على اقتصاديات بلدانها .

- اندماج رأس المال الصناعي برأس المال المصرفي و تكوين رأس المال المالي .

- تصدير الاحتكارات لرأس المال علاوة عن تصدير المنتجات من العواصم الاستعمارية إلى

المستعمرات و المناطق التابعة جعل رأس المال يكتسب مقدرة حركية أكثر .

بالتالي أصبحت ظاهرة تدويل رأس المال خاصة ملازمة للرأسمالية الاحتكارية، و مؤشرا جوهريا

للتغيرات النوعية الحاصلة في مضمون النظام الرأسمالي العالمي .

لذلك فما هو مضمون عملية تدويل و تحرير حساب رأس المال و ما هي أهم تداعياته؟

#### مضمون عملية تحرير حساب رأس المال و مستوياته :

سمحت حقبة نهاية عصر استقرار و ثبات أسعار الصرف بانهيار نظام -بريتين وودز-

في سنة (1971) بالتخلي عن مبدأ الاقتصاد الموجه و التحكم في آليات السوق لصالح مبدأ

التحرر و الانفتاح الاقتصادي، و التي ساهمت في نمو التدفقات الرأسمالية بمختلف صورها و

بتباين مصدرها ، وتشمل عملية التحرير المالي<sup>23</sup> و التي تقوم عليها عولمة الأسواق المالية على

تحرير حساب رأس المال، فالمفهوم الشاسع لتلك العملية يتضمن جملة من الإجراءات و الأساليب

المعتمدة من طرف الدولة للتخفيف أو رفع الضوابط المفروضة على النشاط المالي<sup>24</sup> لتدعيم كفاءته

و إصلاحه الكلي، أما المفهوم الدقيق لها فيتضمن تحرير عمليات السوق المالية من الضوابط

---

<sup>22</sup> عبد الأمير موسى السعد، (2004)، مقارنة نظرية حول رأس المال و التجارة الدولية، مجلة بحوث اقتصادية و عربية، مطبعة معهد التخطيط القومي، العدد 32، ص 154.

<sup>23</sup> رمزي زكي، (1999)، العولمة المالية، الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي، دار المستقبل العربي، القاهرة، ص 73.

<sup>24</sup> سامي عفيفي حاتم، (1993)، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الدار المصرية اللبنانية، ص 34.

المفروضة عليها و المقيدة لتداول الأوراق المالية على المستويين المحلي و الدولي و التحرير المالي يكون على صعيدين المحلي و الدولي .

### تحرير حساب رأس المال على المستوى المحلي:

يشمل جملة من الإجراءات تتضمن<sup>25</sup> :

- التخفيف من الآليات الرقابية باعتماد الأدوات الكمية غير المباشرة لتوجيه السياسة النقدية بدلا من الأدوات النوعية المباشرة ( التي عادة ما تقيد إستراتيجية التحرير) على اعتبار استخدام الآليات النقدية لغير المباشرة يمثل جزء مهم من جملة الإصلاحات التي تسعى إلى تحرير الاقتصاد ككل بما فيها القطاع المالي.
- حرية تحديد أسعار الفائدة و ذلك بالتوجه إلى السوق المالية.
- التخفيف أو رفع الضوابط المفروضة على السوق المالية و أمام انضمام المستثمرين و شركات المساهمة إلى السوق أو الانسحاب منها لتحفيز تلك الشركات على اختيار الآلية المناسبة لإصدار الأوراق المالية مما يدعم ذلك كفاءة السوق المالية .
- إزالة السقوف الائتمانية على البنوك التجارية و إعطاءها الحرية التامة في تحرير هيكل أسعار الفائدة للإقراض و الاقتراض.
- خصخصة المؤسسات المالية و تحفيز المنافسة بينها محليا و دوليا ذلك مع تطوير و عصنة و إعادة تأطير السوق المالية ( من خلال البنية الأساسية ، التشريعات ، إنشاء شبكة للتعامل مع السماسرة في السوق المالية....) و تحريرها من الضوابط المقيدة للمعاملات و الاستثمار فيها لتسهيل نشاطها .

<sup>25</sup> حيدر نعمت ، (2005) ، سياسات التحرر المالي في البلدان العربية ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 25 .

## تحرير حساب رأس المال على المستوى الدولي:

يستند إلى جملة من الإجراءات التي تعتمد على تحرير معاملات حساب رأس المال<sup>26</sup> بمختلف صورته و الحسابات المالية لميزان المدفوعات و المعاملات المتعلقة بالنقد الأجنبي و يترتب عن حركية رؤوس الأموال الدولية بمدخلها القصيرة و الطويلة الأجل التغير في دائنية الدولة تجاه العالم الخارجي، فحركية رؤوس الأموال القصيرة الأجل من اختصاص السوق النقدية الدولية مترتبة عن عمليات الحيازة و البيع للسندات القصيرة الأجل عبر الحدود الدولية؛ أما عن الحركة الدولية لرؤوس الأموال طويلة الأجل فهي من اختصاص السوق المالية الدولية؛ وهي مترتبة عن عمليات الحيازة و التنازل عن الأسهم و السندات طويلة الأجل عبر الحدود الدولية .

عموما تستند عملية تحرير حساب رأس المال في مستواه الدولي إلى الإجراءات التالية:

- رفع قيود الصرف باعتماد سعر صرف متغير مرن يتحدد حسب تغيرات آليات السوق، على اعتبار أن سعر صرف العملة المحلية يعبر عن المستويات الحقيقية لأسعار الموجودات المحلية.
- تحرير معاملات الحساب الرأسمالي لتعظيم حرية تدفقات من وإلى الدولة ، من وإلى الأسواق المالية، مما يزيد ذلك من فرص امتلاك وتداول المقيمين لمختلف الأصول الأجنبية و لغير المقيمين للأصول المحلية.
- التخفيف و إلغاء القيود المفروضة على تحديد هيكل أسعار الفائدة لتصبح تخضع إلى آلية السوق مما يدعم ذلك مستوى التنافسية في السوق المالية محليا و دوليا.
- تحفيز الشركات الأجنبية على الدخول إلى السوق المالية المحلية لإصدار مختلف الأوراق المالية و القيام بدور الوساطة المالية مما يدعم ذلك درجة التنافس في القطاع المالي.

<sup>26</sup> ميشيل تشوسودوفيسكي ، (2005) ، ترجمة جعفر علي حسين السوداني ، عولمة الفقر و إصلاحات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ، بغداد، ص 79.



## الفرع الثاني: أهم سمات الأزمة العامة الرأسمالية :

إن الأزمة العامة في النظام الرأسمالي<sup>27</sup> حملت وتحمل بعدا شاملا وعالميا إذ تعكس ضعف وهشاشة النظام الاقتصادي الرأسمالي وفشله في إيجاد حلول لأزماته المتكررة وتتمثل السمات الرئيسية للأزمة في :

**السمة الأولى :** انقسام العالم إلى نظاميين اجتماعيين اقتصاديين متضادين هما النظام الاشتراكي و النظام الرأسمالي واشتداد الصراع بينهما ، فالتغيرات الحاصلة في القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية على الصعيد العالمي أدت إلى تعميق الصراع والتناقض بين نظاميين آخذة بذلك طابعا طبقيًا وايدولوجيًا.

**السمة الثانية :** إنهاء الازمة التاريخية الاستعماري<sup>28</sup> نتيجة التناقض الحاد و التناقض العدائي بين البرجوازية الاحتكارية في الدول الامبريالية ، وبين الشعوب المستعمرة حيث تسعى الكثير من الدول المستقلة للحصول على تحريرها الاقتصادي بعد الحصول على الاستقلال السياسي .

**السمة الثالثة :** تفاقم التناقضات<sup>29</sup> الداخلية لاقتصاد البلدان الرأسمالية وعدم استقرارها وتعنيفها وتجلي هذا التقلبات الحادة ونقص التشغيل المستمر للطاقات الإنتاجية وتنامي البطالة .

---

<sup>27</sup> خلف فليح حسن ،(2007) الاقتصاد الكلي ، عالم الكتاب الحديث للطباعة والنشر، عمان ، ص 267.  
<sup>28</sup> عيسوي إبراهيم ، (2008) ، التكاليف الاقتصادية للحرب على العراق، محاضرة علمية غير منشورة ، مسقط.

<sup>29</sup> يعقوبي محمد، توفيق تمار،(2010)، تقييم السياسات التنموية المقترحة للدول النامية ، الملتقى الدولي الثاني : حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الازمة المالية العالمية ، بجامعة بشار الجزائر، ص4.

## المطلب الثالث : نماذج الأزمات المالية :

التحليل النظري للأزمات مالية يتمثل في ثلاثة أجيال من النماذج.

### الفرع الاول : النماذج من الجيل الأول:

حاول كل من " Krugman " (1979)، " Flood " و " Garber " (1984) ، تفسير

أزمات ميزان المدفوعات التي حدثت خلال سنوات الثمانينيات مثل أزمة المكسيك (1973-1982)

وأزمة الأرجنتين (1978-1981)، ووفقا لهذه النماذج، الأزمات يمكن أن تفسر من خلال عاملين

أساسيين:

- التأثير السلبي لتدهور أساسيات الاقتصاد الكلي .

- العجز المستمر في الموازين المدفوعات.

هذان العاملان يمكن أن يسببا خلا في سوق النقود أو على مخطط الميزانية ، بالإضافة إلى

انخفاض مخزون احتياطي الصرف، ففي نظام سعر الصرف الثابت ينتج عن الارتفاع المفرط

للتضخم تدهور قيمة العملة المحلية<sup>30</sup>، وبالتالي تضطر السلطات النقدية إلى شراء عملتها بالاعتماد

على احتياطي الصرف، الذي يتمخض عنه تراجع تدريجي لحجم هذا الأخير حتى الوصول إلى

أدنى مستويات ، ونتيجة هجمات المضاربة تخفض قيمة العملة<sup>31</sup>، كما تشير هذه النماذج إلى أن

اندلاع الأزمات المالية لا يرجع إلى ظواهر عشوائية محضة، بل نتيجة السياسات الاقتصادية الكلية

المتبعة من طرف الدولة، والتي ينتج عنها فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين (أصحاب الأصول)،

الأمر الذي يؤدي إلى حدوث أزمة أكيدة<sup>32</sup>.

<sup>30</sup>Zeineb Zouari et Samir Hammami,(2007) crises financières et contagion, cas de subprime, mémoire spécialité Maitrise en Actuariat et Finance, institut des hautes études commerciales de sousse P2.

<sup>31</sup> Michel-Henry Bouchet.( 2005) la globalisation, introduction à l'économie du nouveau monde, Pearson Education, Paris, pp 178-179.

<sup>32</sup> Zeineb Zouari et Samir Hammami, op.cit, p p 2 - 5.

## الفرع الثاني : النماذج من الجيل الثاني:

ظهرت في سنوات التسعينات وفقا للدراسة التي قام بها " et Eichengreen Wyplosz " (1993) حول التجارب الأولى للعلومة المالية في الدول المتقدمة، وتبعهم فيما بعد " Obstfeld " (1994-1996) الذي قام بتحليل أزمة آلية سعر الصرف الأوروبية في الفترة (1992-1993). فحسب هذه النماذج الأزمة تتسم بالنفوذ ما بين الحكومة الممثلة في السياسات الاقتصادية والسوق من خلال تحقيق الطابع الذاتي للمستثمرين، ويمكن أن تتدلع بدون تقاوم أساسيات الاقتصاد الكلي، باعتبار أن السياسات الاقتصادية ليست محددة سلفا، ولكن هي استجابة للصدمات التي تؤثر على الاقتصاد، بما في ذلك التطورات الحاصلة في سوق العملات الأجنبية، فبإمكان المضاربين اختيار أي عملة لمهاجمتها، لذا يواجه تكوين توازنات متعددة وأزمات يمكن أن تتدلع أو أن تنتقل بفعل العدوى، أما سلوك السلطات النقدية فهو يتوسط ما بين تفضيله سعر الصرف الثابت وأهدافه الأساسية طويلة الأجل<sup>33</sup>.

للفهم الجيد لأزمة المكسيك (1994)، إفترض "Sachs"، "Tornell"، "Velasco" (1996) أن الأزمات تحدث ذاتيا في إطار نقص مصداقية سياسة الصرف، فأثبتوا أن نماذج الجيل الثاني تُظهر توازنات متعددة تحدث ذاتيا، وأن المضاربة ترفع تكلفة الدفاع عن سعر الصرف، وبالتالي تحاول السلطات النقدية المحافظة على قيمة العملة عن طريق السياسات الاقتصادية الكلية، ولكن إذا رفعت المضاربة التكلفة أكثر، فتضطر الدولة في وقت لاحق إلى التخلي عنه، وبالتالي تكون توقعات المضاربين قد حدثت ذاتيا، وعليه نلاحظ أن ترك السوق حرا لا يقود بالضرورة إلى التوازن حتى إذا كانت كل السياسات الاقتصادية الكلية سليمة<sup>34</sup>.

<sup>33</sup> André Cartapanis, (2008) les marchés financiers internationaux, La Découverte, Paris, p89.

<sup>34</sup> Zeineb Zouari et Samir Hammami, op.cit, p 6.

## الفرع الثالث : النماذج من الجيل الثالث:

ظهرت هذه النماذج من الأزمات المالية بعد أزمة جنوب شرق آسيا خلال الفترة

(1997-1998) من قبل " Pesenti " و (2000) " Tille " ، (2001) " Krugman "، والتي بدأت بانخفاض الباهت التايلندي في جويلية (1997)، ثم امتدت إلى الدول الناشئة في المنطقة الآسيوية، ويرجع سبب الأزمات إلى الدخول المفرط لرؤوس الأموال، فارتفع حجم القروض المحلية، ونتج عن سوء تقدير مخاطر ها إلى زيادة حجم الديون المشكوك في تحصيلها من ميزانية البنوك، مما أدى إلى فرض قيود على الائتمان كنتيجة لانخفاض السيولة في البنوك وكذا تدهور ثروة عدد كبير من المقترضين، فتحوّلت الأزمة البنكية إلى أزمة سعر الصرف بسبب التوقف الهائل لتدفقات رؤوس الأموال على شكل قروض مصرفية قصيرة الأجل بالعملية الصعبة، فتدهورت احتياطات النقد الأجنبي الذي زاد من العجز في الحساب الجاري وساهم في انخفاض سعر الصرف، فتزايد العبء الحقيقي للدين، وتسارع خروج رؤوس الأموال، الأمر الذي عزز آليات الأزمة وجعلها أمرا حتميا. يعتبر مفكري هذه النماذج أنه لا يمكن الفصل ما بين أزمة سعر الصرف والأزمة البنكية، والتي تحدث بالتفاعل ما بين المضاربة على العملة المحلية وسلسلة من الإفلاس البنكي، وبالتالي تجمع ما بين انخفاض ثقة الأعوان الاقتصاديين في نظام سعر الصرف وسيولة الوسطاء الماليين، فالتحليل الإحصائي الذي قام به " valasco " سنة (1987) يشير إلى أن أزمة بنكية تؤدي إلى أزمة سعر الصرف بواسطة الإفراط في الإصدار النقدي للعملة المحلية.

فالأزمات السابقة كانت متعلقة بالاقتصاد الكلي، "بول كروغمان Krugman Paul " حيث ركز على القضايا الاقتصادية الجزئية، المؤسساتية والنظامية في أن واحد ؛ إن الاقتصاديين الذين حللوا هذا النوع الجديد من الأزمة يشتركون في نفس الشكوك حول مزايا تدخل صندوق النقد الدولي، وكذلك انتقاد تأثير العولمة على الأسواق الناشئة، وفي كثير من الأحيان التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال كما أنها تركز على الاختلالات الهيكلية للنظم المالية المحلية والحوكمة السيئة، فالتنسيق ما بين الأعوان الاقتصاديين يؤدي أحيانا إلى "رأسمالية المحاباة" في القطاع المالي بشكل خاص،

أما دور صندوق النقد الدولي فقد تم انتقاده لأنه قدم تشخيص خاطئ، وعلاج للصدمة موحد زاد من آثار الانكماش وعجل العدوى في المنطقة، مما رفع أسعار الفائدة الحقيقية، وأضعف الجهاز المصرفي المحلي عن طريق زيادة الديون صعبة الاسترجاع، مما أدى إلى التصفية، البطالة وتفاقم الركود الاقتصادي<sup>35</sup>.

هناك سببين مكملين دفعا إلى تفاقم عدم التوازن المالي على مستوى الاقتصاد الجزئي (النظام المصرفي) والاقتصاد الكلي (ميزان المدفوعات) وهما:

أ - **الضعف الهيكلي**: أي تفاقم زيادة الضمانات الحكومية لديون القطاع الخاص (الخطر المعنوي)، من خلال التحرير السابق لأوانه لميزان المدفوعات ولتدفقات رؤوس الأموال، بإلغاء القيود التنظيمية للنظم المالية، وضعف النظام المصرفي الوطني، فإذا كان إلغاء القيود التنظيمية مصحوب بعدم فعالية الرقابة المالية، فالقطاع الخاص سيشجع اتخاذ المخاطرة المفرطة والمضاربة.

ب - **حالات الذعر المالي**: بسبب الأعوان الاقتصاديين، والذي أدى إلى تدهور السلوك الجماعي للموديعيين حيث يسحبون أموالهم من البنوك، و المستثمرين يخرجون رؤوس أموالهم من البلدان، الدائنين إما أن يقصروا آجال قروضهم أو أن يفضلوا عدم الاقتراض؛ فإن جميع الظروف تصبح مهياة لتحقق الأزمة، خاصة مع هبوط أسعار الأصول المالية وهروب رأس المال وهجمات المضاربة، من هنا يتضح انه لايمكن الفصل مابين أزمات سعر الصرف والأزمات البنكية ، ومن هنا ظهر مصطلح الأزمات المزدوجة التي تحدث بالتفاعل مابين المضاربة على العملة المحلية وسلسلة من الإفلاس البنكي.

<sup>35</sup> الطواخي عبد النبي اسماعيل ، بحث بعنوان : التنبؤ المبكر بالازمات المالية باستخدام المؤشرات المالية ، منشور بتاريخ 2009/4/2 على موقع [www.kantakji.com/figh/files/manager/104.doc](http://www.kantakji.com/figh/files/manager/104.doc)

هذه النماذج من الجيل الثالث من الأزمة تؤكد على ثلاث نقاط<sup>36</sup>:

- دور أساسي للاقتصاد الجزئي في أزمات الاقتصاد الكلي.

- دور بعض العوامل الخارجية المتصلة بالعولمة (المضاربة المزعزعة للاستقرار، العدوى).

- دور المؤسسات الوطنية والدولية، والدُ وكمة\*.

---

\*الدُ وكمة : وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ حوكمة الشركات بهدف تحسين الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي لدول المنظمة، وتتضمن حوكمة الشركات مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم ومجموعة أصحاب المصالح كما توفر الهيكل الذى من خلاله يتم وضع أهداف الشركة وتقرير الوسائل لبلوغ هذه الأهداف ومراقبة الأداء، ودُ وكمة الشركات الجيدة توفر حوافز مناسبة وسليمة لمجلس الإدارة لتحقيق الأهداف التى تكون فى مصلحة الشركة ومساهمتها كما تشمل عملية الرقابة الفعالة، ووجود نظام فعال لدُ وكمة الشركات فى كل شركة على حدة وفى الاقتصاد ككل يساعد على توفير درجة من الثقة اللازمة لسلامة عمل اقتصاد السوق مما يؤدي الى مكافحة الفساد وخفض تكلفة راس المال وجذب مصادر تمويل اكثر استقرارا وتشجيع المنشآت على استخدام الموارد بطريقة اكثر كفاءة مما يعزز النمو الاقتصادي .

ويعتمد إطار دُ وكمة الشركة على البيئة القانونية والتنظيمية بالإضافة الى عوامل أخرى مثل أخلاقيات الأعمال ومدى إدراك الشركات بالمصالح البيئية والاجتماعية للمجتمع .

وفى خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية تركز الاهتمام على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات فى المصارف نتيجة للتطورات السريعة فى الأسواق المالية وعولمة التدفقات المالية والتقدم التكنولوجى، مما أدى الى حدوث ضغوط تنافسية متزايدة بين البنوك والمنشآت غير المصرفية، وحدث نمو فى الأسواق المالية وتنوع فى الأدوات المالية للبنوك مما زاد من أهمية قياس المخاطر وإدارتها والسيطرة عليها مما يتطلب الابتكار المستمر لطرق ادارة الأعمال والمخاطر وتغيير للقوانين ونظم الإشراف بما يحافظ على سلامة النظام المصرفى..

---

<sup>36</sup>John Chown، (1994) History of Money ،New York ، p 267 .

### المبحث الثالث : نظرة تاريخية على أهم الأزمات الاقتصادية :

إن النظام الرأسمالي يعاني منذ نشوئه ولحد الآن من الأزمات الاقتصادية التي أدت في غالب الأحيان إلى إحداث تغيرات ضخمة في الاقتصاديات الدولية مما تطلب إعادة هيكلة جذرية للسياسات الاقتصادية المنتهجة، وضياح أصول هائلة من المستثمرين في الأسواق المالية لهذه الدول ، وسنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الأزمات المالية الدولية التي واجهت العالم .

#### المطلب الأول : أزمة الكساد الكبير (1929):

##### الفرع الاول : ظروف بروز الازمة:

وهي أول أزمة عصفت بالاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الأولى ، أين شهدت معظم دول العالم فترة رخاء اقتصادي وعرفت نوعا من الاستقرار في العلاقات النقدية والمالية الدولية ، لكن هذا الأخير ما لبث أن اختفى مع انفجار الأزمة التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية لتنتقل بشكل سريع إلى باقي البلدان الصناعية الأخرى ، مخلفة نتائج وخيمة على جميع القطاعات الاقتصادية والطبقات الاجتماعية بشكل جعل الاقتصاديين الكلاسيكيين عاجزين عن تفسير ما حدث لأنه خالف كل توقعاتهم النظرية فالكساد الطويل ألزاهم الصمت وأجبرهم على الترقب والانتظار لسنوات طويلة، في هذه الفترة الصعبة وبعد مرحلة اليأس التي خيمت على السياسيين والاقتصاديين ظهر تفسير مقنع لما حدث سنة (1936) بفضل الاقتصادي البريطاني " جون مينا رد كينز " في كتابه المشهور\* " النظرية العامة للتشغيل ، الفائدة والنقود " .

## الفرع الثاني : مظاهر الازمة:

تجلت أهم مظاهر وخصائص الأزمة والنتائج المترتبة عنها فيما يلي<sup>37</sup>:

الرخاء الاقتصادي الذي عرفته الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك والذي أدى إلى توسيع في الإقراض ، من اجل شراء مختلف المواد الاستهلاكية والأجهزة فزاد ذلك من حدة الديون خاصة بعد التيسيرات الائتمانية التي منحها الجهاز المصرفي لذوي الدخل المنخفضة وتمكن الكثيرون من الاستثمار في البورصة وبالتالي اتجه سوق الأوراق المالية إلى صعود وتنامي وزداد عدد المهتمين به إلى إعداد ضخمة من أفراد: مضاربين ، شركات سمسة، وحتى الأسر الأمريكية ، وبحلول عام (1929) كانت أسعار الأسهم قد تضاعفت أربع مرات ، خلال خمسة سنوات فارتفعت قيمة مؤشر - دوجونز - في الأسهم الرئيسية ببورصة - نيويورك - في سبتمبر (1929) إلى 381.7 نقطة فقط في ديسمبر (1929).

في ظل هذه الظروف انفوت " الأزمة المالية " وهذا ما حدث بالفعل يوم الخميس الأسود (18 أكتوبر 1929) في بورصة نيويورك بعد طرح 13 مليون سهم في السوق لكن لا وجود للمشتريين فانتشر الذعر وسارع المستثمرون إلى البورصة لبيع ما لديهم من أسهم إذ ظلت الأسعار في تدني ، و انهارت البورصة<sup>38</sup> خاسرة 30 مليار دولار ، وفقد مؤشر داوجونز 89% من قيمته عام (1932) فاضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سحب أموالها المستثمرة بالخارج ،

وتوقفت إعاناتها لبعض الدول وامتدت الأزمة إلى البلدان الصناعية الأوربية ومنها إلى مستعمراتها، فمست كل دول العالم ولم يفلت منها سوى الاتحاد سوفيائي باعتباره يتبع النظام الاشتراكي .

<sup>37</sup> عبد الغني بن محمد (2008) ، أزمة 1929 ، مجموعة من المقالات ، سلسلة رقم 03 أتعرف على الأزمة المالية 2008 ، دار البحار الأردن .  
<sup>2</sup> علي فلاح المناصير ، وصفي عبد الكريم الكساسبة ، (2009) ، الأزمة المالية العالمية ، حقيقتها أسبابها تداعياتها وسبل العلاج ، جامعة الزرقاء، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، ص 8.



وقد تميزت فترة الكساد الكبير بمجموعة من الخصائص أبرزها<sup>39</sup>:

تسبب في زعزعة الاستقرار النسبي في الاقتصاد الأمريكي بأكمله ، و انخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة في البنك المركزي لنيويورك إلى 2.6 % في الفترة (1930-1933) مقابل 5.2 % عام (1929) ، واستمرت هذه الأزمة لفترة طويلة مما اثر على القطاعات الاقتصادية وهذا ما يمكن توضيحه من خلال المعطيات الآتية :

---

\* يعتبر كتاب " النظرية العامة للتشغيل, الفائدة والنقود " الذي الفه كينز عام (1936) بداية لظهور خطاب متميز داخل النظرية الاقتصادية. اذ جاء كانتقد لما كان متعارف عليه من مفاهيم ونظريات المدرسة الكلاسيكية. التي كانت من المسلمات في ذلك الوقت. من أهم ما تقوم عليه نظريته أن الدولة تستطيع من خلال سياسة الضرائب و السياسة المالية و النقدية أن تتحكم بما يسمى الدورات الاقتصادية. في كتابه النظرية العامة يضع كينز هدفاً محدد ، هذا الهدف هو دراسة القوى التي تحدد التغيرات في مستوى الناتج والعمال الكليين هنا لا يتعلق الأمر بالعمالة بالنسبة للعمل فقط وإنما بعمالة كل القوى الإنتاجية من قوة عاملة وقوى مادية بعبارة أخرى يهدف كينز إلى التعرف على الكيفية التي يتحدد بها مستوى الإنتاج ومن ثم مستوى الدخل القومي ، وإذا ما نظرنا من زاوية أخرى وجدنا أن كينز يحاول أن يعرف لماذا لا يستطيع الاقتصاد الرأسمالي استخدام كل الموارد الموجودة تحت تصرف المجتمع ، تاركا بعضها في حالة بطالة بالنسبة للقوى العامة ، وحالة تعطل بالنسبة لقوى الإنتاج المادية الأوضاع التاريخية لنشأة النظرية الكينزية: اعتمد الفكر الاقتصادي التقليدي على فكرة أن الادخار والاستثمار يتساويان بالضرورة عن طريق آلية سعر الفائدة لاعتقادهم أن هناك قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي للاقتصاد كلما تعرض لإخلال ، غير أن الواقع العملي أثبت فشل النقائنية التي يسير وفقاً لها نظام السعر وقانون السوق في الاحتفاظ بالطلب الفعلي عند المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل حيث أظهرت التجربة العملية والممارسة الميدانية لآلية السوق تعرضه لصعوبات اقتصادية ظهرت أكثر حدة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وانكشفت أكبر في أزمة الكساد العالمي.

---

<sup>39</sup> الشيخ، الداوي (2009)، الأسباب وجذور ونتائج الأزمة المالية العالمية. " مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي ، جامعة الجنان، طرابلس لبنان ص 3 .

الجدول رقم (01) يوضح نزيف رؤوس الأموال من البنوك في فترة (1931-1933):

الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	ر سا	
1931	+459.1	- 143.7	+ 718
1932	- 446.2	- 84.6	+ 828.2
1933	- 173.4	+ 677.4	+243.9

Source: (Philippe Gilles :1996) (P121.) 'edition armande coline' paris) crises et cycles économiques

### الفرع الثالث : نتائج الازمة :

وترتبت عن أزمة الكساد نتائج كان لها الأثر البالغ خاصة على البلدان الصناعية ومنها :

أحدثت الأزمة انهيارات كبيرة<sup>40</sup> في الأسعار لدى الدول الصناعية حيث انتقلت أسعار الجملية في ألمانيا من 137% سنة (1929) إلى 93 % سنة (1932)، وكذلك الحال في اليابان التي انخفضت فيها الأسعار من 166% سنة (1929) إلى 136 % (1933).

هذا الانخفاض كان له انعكاسات مباشرة على نسبة الإرباح وتراكم رأس المال وعلى النشاط الاقتصادي ككل ، إذ تتبع بارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض الأجور وانتشار ظاهرة البطالة في القوى الاقتصادية العظمى ، حيث تجاوزت البطالة 10 ملايين شخص في (1929) و30 مليون سنة (1932) حيث كانت 15 مليون في الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها و06 ملايين في ألمانيا و03 في بريطانيا كما يبين الجدول الآتي :

حاجي كريمة ، (2010) ، الازمة المالية العالمية الحالية وانعكاساتها على إقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي الثاني : حول متطلبات التنمية في 40 أعقاب إفرازات الازمة المالية العالمية ، بجامعة بشار الجزائر، ص 5.

الجدول رقم (02) يمثل : البطالة أثناء أزمة (1929) (بالنسبة المئوية 100%)

الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	النمسا	ألمانيا	كندا	
3.1	7.2	5.5	5.9	2.9	1929
8.7	11.1	7.0	9.5	9.1	1930
15.2	14.8	9.7	13.9	11.6	1931
22.3	15.3	13.7	17.2	17.6	1932
20.5	13.9	16.3	14.8	19.3	1933

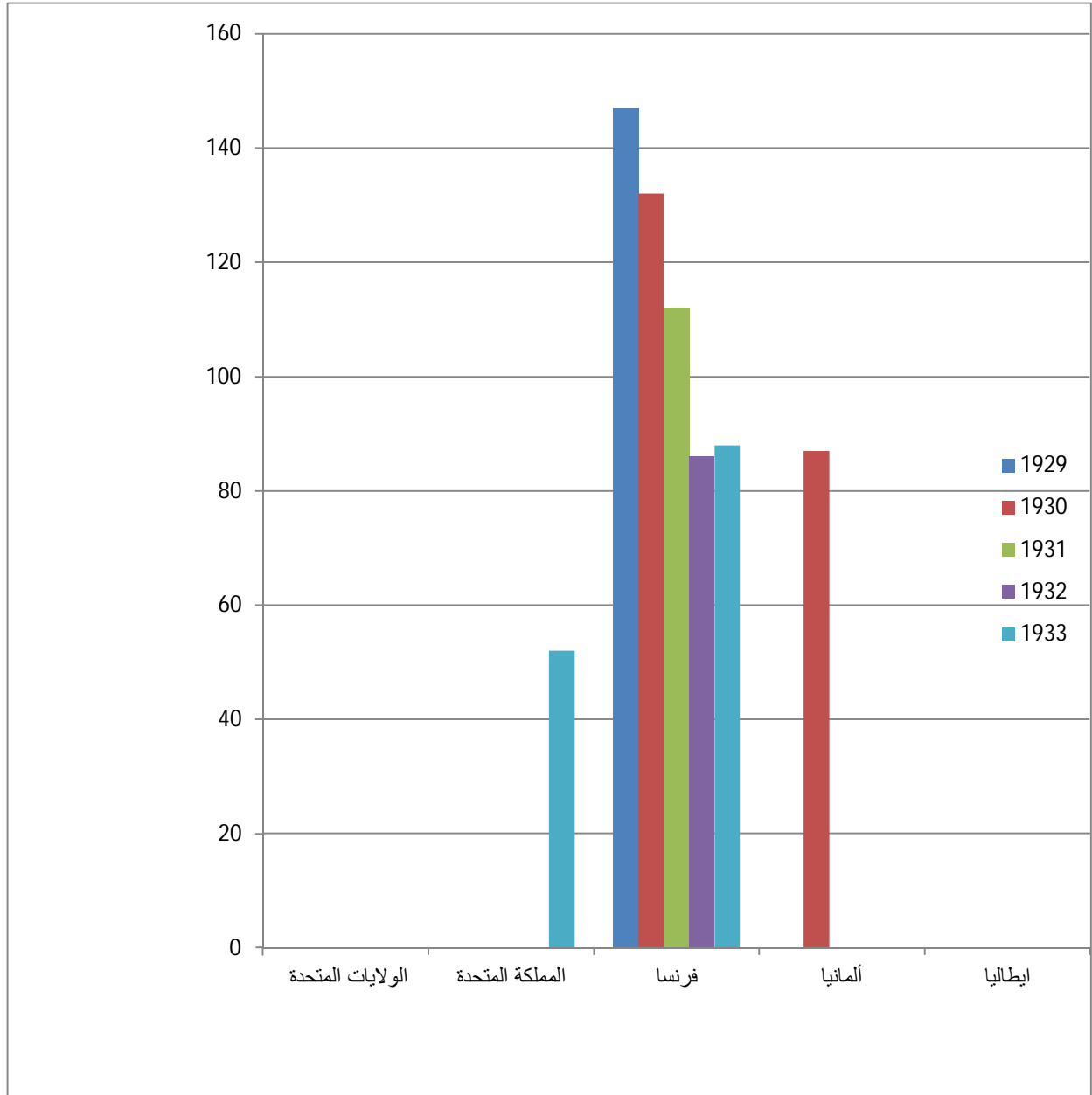
Source: Philippe Gilles (1996) P121

الجدول رقم (03) يمثل : تقلص التجارة الدولية (بالنسبة المئوية 100%)

الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	فرنسا	ألمانيا	إيطاليا	
158.2	81.3	147	91.8	122.7	1929
130.3	66.7	132	87	104.7	1930
105.9	50.7	112	79.1	98.3	1931
81.4	50.7	86	54.6	71.1	1932
82.6	52	88	51.2	65.3	1933

Source: Philippe Gilles (1996) P121

الشكل رقم (05) : تذبذب حركة التجارة الدولية إبان الازمة الإقتصادية 1929



المصدر : من إعداد الطالب إعتامدا على "Excel" إنطلاقا من معلومات الجدول رقم (03) .

مما سبق يمكننا القول : إن أزمة الكساد الكبير كانت اعنف أزمة اقتصادية تعدت أثارها إلى كل اقتصاديات العالم وشملت جميع الأنشطة الاقتصادية واستمرت مخالفتها مدة طويلة حتى أن الأسواق المالية استغرقت 25 عام للتعافي من تداعياتها .

**المطلب الثاني : أزمة وول "ستريت" (1987) :**

**الفرع الاول : ظروف نشوء الازمة :**

هي من الأزمات المهمة التي واجهت الاقتصاد الأمريكي<sup>41</sup> أيضا وان قلت حدثها عن

الكساد الكبير ولمعرفة أسبابها ونتائجها وقبل استعراض مظاهرها لابد التعرف على الحالة الاقتصادية السائدة قبل الأزمة فيما يلي<sup>42</sup>:

كانت تعرف تلك المرحلة وجود تفاوت في حجم الإذخارات المتوافرة بين البلدان الرأسمالية المتقدمة المعنية مما صعب وضع سياسات اقتصادية<sup>43</sup> أو مالية كفيلة بمعالجة الاختلالات ، حيث أن بعض الدول كان لها فائض في ميزان مدفوعاتها كاليابان وألمانيا وأخرى كان لها عجز كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا وكذلك الانخفاض الحاد في قيمة الدولار بعد عام (1971) مما ألقا طُرقا كبيرة باقتصاديات الدول أين برزت موجات تضخمية مرفقة بانكماش اقتصادي كانت وراء ضعف القوة تنافسية للصادرات الأوربية، في الأسواق العالمية مما عرض هذه الدول إلى حالات عجز في موازناتها العامة ؛ بعد القرار الأوربي برفع سعر الفائدة التي حولت المستثمرين من المضاربة إلى محافظ السندات لما تحققه لهم من عوائد مرتفعة بعد تراجع أسعار الأسهم وتعرض أسواقها لاضطرابات حادة.

---

<sup>41</sup> لخديمي عبد الحميد ، (2012) ، بوادر إنشاء اتحاد مغاربي نقدي في ظل المعطيات الراهنة للازمة المالية الحالية، الملتقى الدولي الثاني

حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ،جامعة الوادي، ص 11.

<sup>42</sup> زينب صالح الاشوح ، (2010) ، الازمة الاقتصادية العالمية ، هبة النيل للنشر والتوزيع ،جامعة الازهر ، ص 24 .

<sup>43</sup> الرشيد علي أحمد ، (2012) ، اسباب الازمة المالية العالمية المعاصرة واليات نقل اثارها دوليا ومقارنتها بالازمات المالية العالمية السابقة على

الصعبيين الفكري والفني ، الملتقى الدولي الثاني حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي، ص10.

كانت هذه الأوضاع كفيلة بتوليد أزمة ثقة<sup>44</sup> للتوقعات حول مستقبل الأسواق المالية

خاصة في ظل الإشاعات التي روجها السماسرة في فترة وجيزة قبل انفجار الأزمة.

اندلعت الأزمة يوم الاثنين 19 أكتوبر (1987) بعد الانخفاض الكبير<sup>45</sup> والمستمر في أسعار

الأوراق المالية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة حيث بدأ الهبوط الأسعار في فرنسا ونيوزيلندا وإسبانيا

يوم الأربعاء 14 أكتوبر ، لينتقل بعدها إلى الأسواق الأمريكية واستمر الانخفاض في كافة

الأسواق حتى يوم الجمعة 16 أكتوبر ، غير انه تعدى نسبة 20 % ؛ يوم الاثنين ( 19

أكتوبر 1987) ليعلن المختصون عن انفجار الأزمة بسبب تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي في

معظم دول العالم بعد الانهيار الذي عرفته الأسواق المالية ، لتواصل الأزمة تفاقمها وانتشارها

بسرعة بين الأسواق وزاد من حدتها إصرار حملة الأوراق المالية على بيع أوراقهم تجنباً

لانخفاضات أخرى ولجوئهم إلى بيعها مقابل عملات أخرى قوية بعد عجز الدولار الأمريكي

واستمرار انخفاض قيمته ، حيث انهارت بورصة نيويورك للأوراق المالية محقة خسارة قدرها 500

مليار دولار.

### الفرع الثاني : نتائج الازمة:

رغم قلة حدة الأزمة مقارنة بأزمة الكساد الكبير<sup>46</sup> (1929) إلا أنها ترتبت عنها نتائج

بقيت راسخة في ذاكرة الاقتصاديين لما سببته من آثار على الحياة الاقتصادية آنذاك ويمكن

إجمالها في انخفاض أسعار الأسهم وانهيار مؤشرات " داوجونز " و " نيكاي " و " فيننشال

تايمز " ، و قيام الشركات بإصدار السندات التي ساعدتها في التمويل مع حدوث انكماش واضح

44 عبد الوهاب دادان ، وعبد الغني دادان، (2010)، الازمة المالية الاقتصادية والامريكية وموقعها من الازمات السابقة أية مقارنة للتحليل؟ ، ملتقى الدولي الثاني : حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الازمة المالية العالمية ، بجامعة بشار الجزائر، ص 4.

45 شريط إيمان ، (2012) ، اسباب الازمة العالمية الراهنة وعوامل تفشيها دولياً، الملتقى الدولي الثاني حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي، ص6.

46 مروان عطون، (1993) الأسواق النقدية و المالية (البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال ) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 100 - 101 .

في استثماراتها، وكذلك تعرض البنوك إلى الإفلاس بسبب عدم قدرة العملاء المقترضين تسديد ما بذمتهم من قروض لدى البنوك، و زيادة أعداد العاطلين عن العمل خصوصا العاملين بالقطاع المالي و تأثر البلدان والبنوك المركزية بانخفاض قيمة الدولار وخاصة البلدان النفطية.

### الفرع الثالث : السياسات المتبعة لمواجهة الازمة :

إن الاضطرابات التي تلقتها أزمة أكتوبر في المعاملات النقدية والمالية الدولية استوجبت تدخل السلطات النقدية<sup>47</sup> في كل الدول التي شملتها ، بهدف معالجتها ووضع الأسس الكفيلة بعدم تكرارها ومن أهم أشكال هذا التدخل :

- إيقاف التعامل مؤقتا في بعض البورصات.
- استخدام سياسة اسعار الفائدة (تخفيض أسعار الفائدة) لإيقاف تدهور أسعار الأوراق المالية.
- لجوء بعض الدول خاصة (المانيا واليابان) لشراء عدة مليارات من الدولار بعملاتها الوطنية للحد من الإنخفاض قيمة الدولار مقابل عملات هذين البلدين بشكل خاص.
- قيام الحكومات بوضع قيود و ضوابط جديدة لتنظيم عمليات البورصات و الحد نوعا ما من اشتداد المضاربات.
- مطالبة الدول الأوربية واليابان للولايات المتحدة الأمريكية بإتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لمعالجة أوضاعها المالية.
- قيام الو.م.أ بالضغط على المانيا الإتحادية لكي تجرى تخفيضات في اسعار فائدها ، بهدف إيقاف تدهور الدولار مقابل المارك ، ورغم أن ألمانيا كانت ترفض فكرة تخفيض أسعار الفائدة لأنها كانت تعطي الأولوية لهدف القضاء على التضخم و إبقائه قريبا من الصفر ، إلا انها رضخت أخيرا وخفضت أسعار الفائدة مما ساعد على تخفيض الضغوط التضخمية على الدولار.

<sup>47</sup> مروان عطون، (1993)، مرجع سبق ذكره ، ص 102.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن أزمة أكتوبر (1987) انصبت بشكل رئيسي على الأسواق المالية وإن كانت فترتها قصيرة فإنها تميزت بسرعة انتشارها بين الدول كنتيجة للتطور الهائل والمتسارع في الأنظمة النقدية لانعدام الحواجز بين الأسواق والإفراط في استعمال السياسات النقدية والمالية لتحقيق الأهداف .

### المطلب الثالث : الأزمة المالية المكسيكية (1994):

#### الفرع الأول :ظروفها وتداعياتها :

سميت بالأزمة الأولى للقرن الحادي والعشرين فبعدما ارتبطت اسم المكسيك بالمديونية سنة (1982) ، بدأت الدولة في القيام بإصلاحات هيكلية بإشراف كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، بتغيير النموذج القائم على توجيه الحكومة واستبداله بسياسات التحرير والخصخصة ورفع القيود على التجارة الخارجية<sup>48</sup> بغية إعادة الثقة لدى المستثمرين ، من أجل ضمان مكانة للاقتصاد المكسيكي داخل الأسواق المالية الدولية وتمثلت أهم المجريات الأزمة المكسيكية فيما يلي :

بدأت بوادر الحلم المكسيكي تتحقق إذ نجحت في خلق بيئة مثالية للاستثمار وتسجيل إيرادات خيالية للمستثمرين نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة لارتباط البيزو المكسيكي بالدولار الأمريكي آنذاك بعد دخولها في اتفاقية " النافتا " \* NAFTA " مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا إضافة إلى بروز عوامل ازدهار داخلية في الاقتصاد المكسيكي بالمقابل عرفت معدلات الفائدة مستويات متدنية في أمريكا وهو ما شجع على زيادة المستثمرين حيث قُدرت الاستثمارات الأجنبية التي دخلت المكسيك في الفترة (1990-1993) ما يزيد عن 90 مليار دولار ثلثها في شكل استثمارات محفظة مالية<sup>49</sup> إذا استخدم جزء بسيط لخلق موجودات مالية جديدة كالمصانع والمعدات في حين استخدم ما يقارب 71.2 مليار دولار لتمويل 72% من عجز ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع

<sup>48</sup> كبير سمية ، (2005) ، الأزمات المالية : وكيفية العلاج منها ، عن مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، ص 262.

<sup>49</sup> سنغ كفالجيث، (2001) ترجمة: رياضة حسن، "عولمة المال"، دار الفارابي، لبنان، ص 77- 85



فاتورة الواردات والتي خلفت عجزاً قيمته 30 مليار دولار في الحساب الجاري ، مما أدى إلى زيادة مديونية الأسر المكسيكية والمصارف تحت غطاء الرخاء الاقتصادي الوهمي<sup>50</sup>، إلا أن ارتفاع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتعاش اقتصادها وإجراءات تخفيض العملة الوطنية " البيزو " في 20 ديسمبر (1994) بنسبة 13% اخلط الأمور إذا اختفت بصورة مفاجئة استثمارات المحفظة من الأسواق المالية المكسيكية لتتجه نحو أسواق رأس المال الأمريكي ومما زاد في هلع المستثمري الأجانب ومسارعتهم إلى سحب أموالهم من المكسيك ضف إلى ذلك فشل السلطات المكسيكية في إيقاف انهيار البيزو بعد أن انخفضت قيمته من 3.5 بيزو مقابل دولار إلى 7.5 بيزو مقابل دولار في مارس 1995.

---

\*اتفاقية الناقتا : وقد نشأت فكرة ال "ناقتا" عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، وظهرت خلال فترة الركود الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة والتي أخذت تبحث عن حل للخروج من دائرة الركود إلى حالة الانتعاش ؛ وكان في الواقع أهم الحلول المطروحة هو تشجيع التجارة الدولية باعتبارها المحرك الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي، وبعد مباحثات مضية استمرت 14 شهراً توصلت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك في 12/8/1992م، إلى توقيع اتفاقية مبدئية تهدف إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة فيما بينها لتشمل قارة أمريكا الشمالية بأكملها. وبناءً على هذه الاتفاقية يتم إزالة كافة الحواجز الحدودية أمام التجارة والاستثمار بين الدول الثلاث خلال حد زمني يمتد نحو 15 عاماً . من تاريخ سريان الاتفاقية والذي بدأ في أول يناير الحالي 1994م. مما يؤدي إلى تكوين أكبر منطقة استهلاكية في العالم تتمتع بحرية التجارة الداخلية، إتخذت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك مجموعة من التدابير لتنشيط التجارة الإقليمية بينها، فوضعوا الخطوط العريضة للاتفاقية، وهي تحسين سياسات الاستثمار في السلع والخدمات، وتخفيض الرسوم الجمركية على مدى خمسة عشر عاماً تدريجياً حتى تلغى تماماً بين الدول الثلاث، وتحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل، وتحرير انتقال رؤس الأموال، وإزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمارات في القطاعات المختلفة، باستثناء قطاع البترول في المكسيك والصناعة الثقافية في كندا، والخطوط الجوية والاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة الأمريكية، والعمل على وجوب احترام اتفاقيات الملكية، ويمكن لأية دولة الانسحاب من الاتفاق شريطة أن تعلن رغبتها في الانسحاب من الاتفاقية قبل التاريخ المعين لذلك بستة أشهر، والسماح بانضمام أعضاء آخرين، والعودة إلى قيد من القيود الجمركية في حالة تعرض الصناعة المحلية لدولة معينة لبعض الصعوبات نتيجة فتح السوق، واللجوء إلى التحكيم المستقل لحل الخلافات التي تتجم عن التطبيق في فترة من 30 إلى 45 يوم، وكذلك استعادة الهجرة أو حرية الحركة للأفراد باستثناء بعض النوعيات من العمال، وتحديد إجراءات ووضع آلية عادلة وشفافة لتسوية النزاعات خاصة وبالذات في مجالات المنشأ والإغراق والنواحي البيئية، بالإضافة إلى إلغاء القيود الإدارية مثل رخص الواردات، ومراعاة المواصفات الفنية في التجارة بين هذه الدول.

---

<sup>50</sup> ليازيد وهيب ، (2009)، "المرض المالي العالمي: النشأة والتطور"، ملتقى دولي حول الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على الاقتصاديات الأوروبية، بجاية، ص 2.

رغبة منها في تدارك الوضع وبغية إعادة الثقة المستثمرين سارعت المكسيك إلى اتخاذ مجموعة من التدابير أهمها إصدار سندات بقيمة 29 مليار دولار سمّتها " تيسوبونوس tessobonos " لتلجأ كمحاولة أخيرة إلى الإدارة الأمريكية التي خصصت لها اعتماداً مالياً بقيمة 50 مليار دولار واعدة إياها بتقديم 20 مليار دولار منفردة من هذا الاعتماد على أن يساهم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبعض دول المجموعة بتأمين الجزء الباقي ، مقابل ذلك قدمت المكسيك صادراتها المستقبلية من النفط ككفالة للأموال المقترضة على أن تسدد خلال 03 أو 05 سنوات.

### الفرع الثاني :نتائج الازمة :

يمكن إيجاز نتائج الأزمة في :

تضاعف البطالة بخسارة 2.4 مليون فرصة عمل خلال ستة أشهر فقط و تقلص الناتج<sup>51</sup> الإجمالي بنسبة 10 % وارتفاع معدل التضخم إلى 35 % وتقلص الاستهلاك الخاص بحوالي 12 % ، و إفلاس 60 ألف شركة بناء.

كما تم استخلاص دروس وعبر تمثلت في : غياب الرقابة والإشراف من البنك المركزي على البنوك والسياسة النقدية يؤدي إلى إشراف البنوك في منح الائتمان للقطاع الخاص دون ضمانات، أو دراسة كافية خاصة في ظل التحرير المالي؛ كذلك تسرع السلطات المكسيكية في إطلاق حرية تحويل العملات وفتح أسواق رأس المال لجذب الاستثمار الأجنبي و سياسات صندوق النقد الدولي بإلغاء القيود تحويل العملة المحلية وتطبيق التعويم كانت من أسباب حدوث الأزمة .

<sup>51</sup> Christian Marazzi , (2010) ,The Violence of Financial Capitalism , edition Bellinzona Switzerland, p 44- 46.

## المطلب الرابع : الأزمة الآسيوية (1997):

### الفرع الاول : مظاهرها و أسبابها :

تعد أزمة دول جنوب شرق آسيا من اعنف وأشهر الأزمات المالية التي عرفها الاقتصاد العالمي<sup>52</sup> منذ أزمة الكساد ، وكانت مفاجئة بالنظر إلى تاريخ هذه الدول مع التقدم الاقتصادي بعد ما حققته من نمو باهر في قطاعها الإنتاجي التقني ، حتى أن صندوق النقد الدولي وصفها بالنمو الآسيوية (1993) وهي ثاني أزمة تضرب الاقتصاديات الناشئة بعد أزمة المكسيك في فترة وجيزة ، لم تتجاوز السنتين وما ميزها انتشارها واستمرارها لمدة طويلة، وفقا لمؤشرات اقتصادية كلية فقد ظهرت علامات مبكرة للأزمة مما عجل في الانفجار هو وجود اختلالات في الاقتصاد التايلندي ويمكن إيجاز أهم الأسباب في : الانخفاض الحاد في قيمة الباهت " Baht" بعد فترة طويلة من الاعتماد على نظام سعر الصرف الثابت وهو ما حفز على الاقتراض الخارجي وعرض قطاع الأعمال والمال للمخاطر، و ضعف الإشراف والرقابة الحكومية وبالتالي تصاعد الشكوك السياسية حول التزامات الحكومة ومدى قدرتها على إجراء إصلاحات ناجعة لمواجهة الأزمة، خاصة بعد فشلها في تقليل الضغوط التضخمية ، و التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال إلى تايلندا وبقية دول المنطقة في منتصف التسعينيات بسبب انخفاض أسعار الفائدة و ضعف الثقة بالأنظمة الاقتصادية والمالية المرتبطة أساسا بعدم الثقة في الأنظمة السياسية القائمة خاصة في حالة الكشف الحقيقي عن الاحتياطات الدولية<sup>53</sup> من النقد الأجنبي للبلدان المعنية وهو ما ساهم في فقدان الثقة ومنه هروب رأس المال للخارج.

بدأت أزمة دول جنوب شرق آسيا في تايلندا ثم انتشرت بسرعة في دول أخرى من المنطقة ، ففي سنة (1997) كانت تايلندا من أسرع الاقتصاديات العالم نمو حيث ازدهرت الأسواق خاصة مع زيادة الصادرات وشركات الأموال والبنوك ، مما شجع على تدفق رؤوس

القاهرة، ص 17. النشر، و للترجمة مركز الأهرام الآسيوية، المعجزة نهاية: النور ترويض كريم ، سمير ترجمة جران، (1999)، روبرت 52

<sup>53</sup> سنغ كفالبيث، عولمة المال، مرجع سابق ذكره، ص 102-103.

الأموال الأجنبية موازاة مع سياسة التحرير المالي في تايلاندا آنذاك وارتفاع معدلات النمو المحلية مقارنة بالمعدلات العالمية وتثبيت سعر صرف الباهت التايلاندي أمام الدولار، وهو ما ساعد على توسيع الائتمان المحلي إذ احتلت العقارات و البنى التحتية والاستهلاك الخاص جزء هام منه<sup>54</sup>.

## الفرع الثاني : نتائج الازمة وعدونها :

نتيجة لهذا التوسع المفرط في منح الائتمان تعرضت العملة التايلاندية للضغط بعد العجز الكبير في ميزان مدفوعاتها جرى زيادة الوردات والفوائد المدفوعة على الاقتراض الخارجي وكذا تزايد المضاربات التي طُدَّعت العملة ، فتدخل البنك المركزي التايلاندي بتبادل احتياطياته من الباهت باحتياطيات الدولار لدى البنوك المركزية الأخرى ليستعملها بعد ذلك في شراء الباهت من أسواق الصرف الأجنبي وكحتمية نتيجة الأزمة تخلت السلطة التايلاندية على نظام سعر الصرف الثابت إذ سمحت بتعويمه في (22 جويلية 1997) إلا أن التعويم أدى إلى انخفاض قيمة الباهت بنسبة تجاوزت 20% مقابل الدولار الأمريكي .

لتنقل الأزمة وبسرعة كبيرة إلى باقي دول جنوب شرق آسيا حيث امتدت إلى كل مكان ففي اندونيسيا (14 جويلية 1997) بسبب تذبذب وانخفاض العملة الاندونيسية "الروبية" نتيجة الاضطرابات الاقتصادية والسياسية وما لحقها من عجز كبير في ميزان التجاري وارتفاع المديونية الخارجية، وفي كوريا أدت إلى بعض العوامل السلبية مثل زيادة الضغط على سعر الصرف وتسببت المضاربات في انخفاض قيمتها ، و اما الفلبين انخفضت قيمة العملة الفلبينية في نفس الفترة ، مما أدى الى انخفاض أسعار جميع دول شرق آسيا .

<sup>54</sup> اوكيل نسيمة ، (2008) ،الأزمات المالية وامكانية التوقيء منها ، والتخفيف من اثارها ، مع دراسة حالة جنوب شرق اسيا ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، ص 61.

## خلاصة الفصل الأول :

من خلال دراستنا للفصل الأول المتعلق بالإطار العام النظري للازمات يتضح لنا:

- انه ليس هناك مفهوم واضح وسائد لازمة، فقد عرفها الاقتصاديين والمنظرين حسب الزمان والمكان ومدى خطورتها وتأثيراتها ولكن تم الإجماع على أنها حالة مضطربة غير عادية تصيب احد القطاعات الاقتصادية ، أو كل القطاعات .
- تتسم الازمة بسرعة الانتقال والعدوى نظرا لتشابك والتداخل حيث تحدث حالة من الذعر ودرجة عالية من التوتر والقلق مما يضطر الإدارة الى مجابتهها وتحديها نظرا لتهديها للنظام .
- إن دراسة الأزمات الاقتصادية والتطرق للظروف الاقتصادية والحيو سياسية التي سبقتها وعاصرتها يبين لنا انه توجد مجموعة من العوامل التي ساهمت في ظهور الأزمات الاقتصادية أبرزها النظام الليبرالي والأفكار المصاحبة له مثل العولمة الاقتصادية وتشجيعها على التوسع في التبادلات التجارية والاقتصادية على المستوى الدولي ودور المنظمات والهيئات الدولية .
- من الأزمات المالية التي عرفها العالم نستنتج أنه من الضروري أن يكون التحرير المالي مصحوبا بسياسات اقتصادية كلية سليمة للمحافظة على الاستقرار المالي غير أن التجارب الحديثة تؤيد أن يكون الاستقرار الاقتصادي الكلي، كخط دفاع الأول ضد المخاطرة المالية.
- إعطاء أكثر شفافية ووضوح للعملية المالية وإشراك المساهمين واصحاب رؤوس الاموال في اتخاذ القرارات الحاسمة للاعتماد على الحوكمة وإرساء قواعدها في تسيير الاداري والمالي .
- من الضروري الاعتماد على قاعدة بيانات ومعلومات سليمة للحد من التعقيد والتشابك والتداخل من اجل معالجة الخلل واتخاذ القرارات في اقرب وقت ممكن قبل انتقال العدوى للقطاعات الأخرى .

# الفصل الثاني

الدورات الاقتصادية والنظريات

المفسرة للآزمات

إن تحليل الاقتصادي للآزمات يستوجب الربط بينه وبين النظام الاقتصادي، و المحيط الاجتماعي والثقافي والفكري والسياسي الذي يُولد الأزمة ، فنجد قديما الآزمات كانت تأخذ طابع زراعي مخالفة للآزمات الرأسمالية ذات الطابع الصناعي والتي بدورها تختلف عن آزمات العصر الحديث أي الأزمة المالية ، وخصوصا بعد تسبب أنظمة الذهب والنقود في عدد كبير من الآزمات ، منها ما هو محلي وما هو عالمي ، حيث تلازم الحياة الاقتصادية تغيرات مستمرة اذ يمر التطور الاقتصادي بمراحل من الازدهار ومن الانكماش وتسمى بالدورات الاقتصادية ، وهي ظاهرة ملازمة للنشاط الاقتصادي منذ القدم ، ولكن مظاهر الدورات الاقتصادية غدت أكثر تعقيدا منذ ظهور الثورة الصناعية في أوروبا ، وأصبحت ظاهرة تلازم نظام السوق بوجه عام .

إن تحليل الآزمات يتطلب تحليل الدورات الاقتصادية حيث أن الأزمة هي مرحلة في الدورة الإقتصادية لذا فإنه من اللازم دراسة نظريات الدورات الاقتصادية و أنواعها و إبراز تفاعلها عبر الزمن قصد معرفة مدة الآزمات وإمكانية التنبؤ الاقتصادي بها ، في هذا السياق هناك مشكلة مطروحة وهي كيف ظهرت تلك الآزمات موازية ومحاببة للمدرسة الفكرية و النظرية التي تتطرق إلى إمكانية حدوث الآزمات ، مثل ما ذكره رواد المدرسة الكلاسيكية (سيسمونيدي)، وكذلك المدرسة المشكك أصلا في النظام المعتمد مثل ما هو عليه الحال عند (ماركس ) ، وبعدها النظرية النيوكلاسيكية في تفسير الآزمات(كينز - هايك ) وكذلك الفكر الحديث (مينسكي) الذي تنبأ بحدوث هذه الآزمات.

## المبحث الأول : أنواع الدورات الاقتصادية

المطلب الأول : تعريف بمراحل الدورة الاقتصادية :

الفرع الاول : تعريف الدورة الاقتصادية :

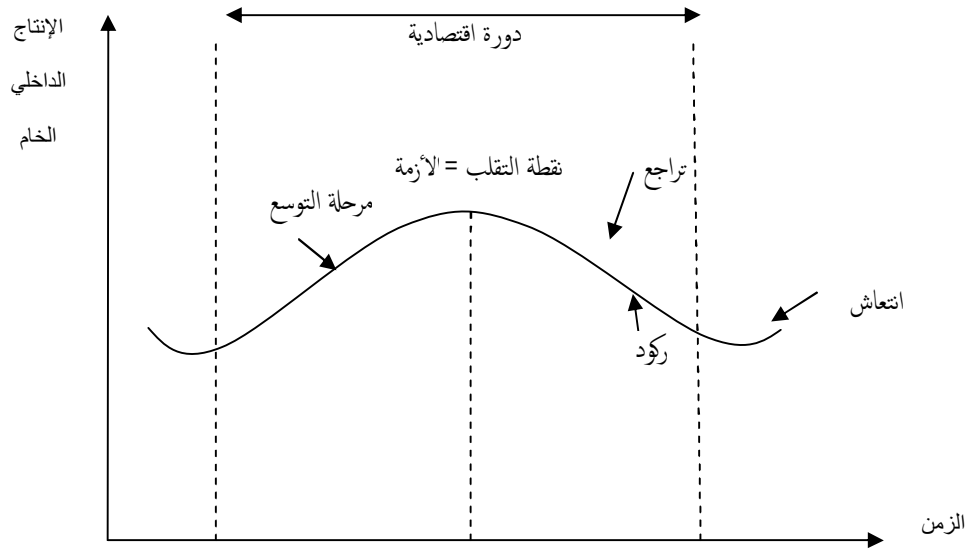
يمر التطور الاقتصادي بمراحل من الازدهار والنمو لفترات وسنوات تعقبها فترة

من الركود والانكماش ، يطلق على هذه الظاهرة بالدورة الاقتصادية ، وتسمى أيضا بدورة الأعمال وهي ملازمة للنشاط الاقتصادي وقد عرفت على أنها تقلبات متراكمة في الناتج الكلي تستمر لعدة سنوات ، برغم من تكررها إلا أن فترة استمرارها وشدتها تتفاوت بين المرة والأخرى ولها تأثير واسع على عدد كبير من الأعمال الاقتصادية .

والدورة هي مرحلة من الزمن<sup>55</sup> تبدأ مع بداية أزمة وتنتهي مع بداية أزمة أخرى ، مروراً بأربع

مراحل أساسية هي : أزمة فانتعاش ثم نهوض فركود كما هو ممثل في الشكل الآتي :

الشكل رقم (06) : يمثل الدورة الاقتصادية عبر مراحلها المختلفة :



المصدر : ابراهيم عبد العزيز النجار (2009)، الازمة المالية واصلاح النظام المالي ، ص 41

55 الكريم، مبارك، (1982)، الدورات الاقتصادية، مجلة الإدارة العامة-العدد 34 ، صادرة عن معهد الإدارة العامة، ص 180.



## الفرع الثاني مراحل الدورة الاقتصادية :

### اولا : مرحلة الانتعاش :

تسمى التوسع أو الاستعادة ، وتأتي بعد مرحلة ثقيلة من الكساد<sup>56</sup> ، حيث انخفاض مستوى الائتمان بالقياس إلى مستوى الائتمان السائد في عهد الرخاء ، وتخفيضات كبيرة في التكاليف ، وضعف الأرباح ، ووفرة الاحتياطات المصرفية نتيجة ضبط منح القروض وتقدير القيمة الرأسمالية لمشروعات الأعمال ، وضعف الإنتاج السلعي نتيجة ضعف الطلب عليها وعندها يتزايد النشاط الاقتصادي في مجموعة ببطء وينخفض سعر الفائدة ، ويتضاءل المخزون السلعي ، وتتزايد الطلبات على المنتجين للضعف الإنتاج الذي لا يتمكن من تغطية الأسواق ، ويميل المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع البطيء ، وهذا يشجع على زيادة الإنتاج لإدراك مستوى الطلب الذي يزيد نتيجة التوسع في استخدام العمال ، وزيادة الأجور ، ويتسع بهذا النطاق الطلب الاستهلاكي باستمرار ، مما يؤشر إلى دخول مرحلة جديدة هي مرحلة الرواج .

### ثانيا : مرحلة الرواج :

يطلق عليها القيمة<sup>57</sup> وتتميز بتزايد حجم الإنتاج الكلي بمعدل سريع ، مما يزيد من حجم الدخل ومستوى التوظيف ، وهذا يؤدي إلى ارتفاع مطرد في الأسعار ، نتيجة زيادة الطلب على كل من السلع الإنتاجية والاستهلاكية ، ومن سمات هذه المرحلة التوسع الملحوظ في الائتمان المصرفي ، مع انتشار القروض وارتفاع سعر الفائدة نتيجة الطلب الزائد على رؤوس الأموال مع التوسع في حجم الإيداعات ، والطاقة الإنتاجية تصبح مستغل بالكامل ، والخاصية البارزة لهذه المرحلة هي التأثير التجميعي لمختلف العمليات التي تجعل الانتعاش

<sup>56</sup> عمر، حسين،(1996)، الموسوعة الاقتصادية ، دار الفكر العربي ، القاهرة، ص214-216.

<sup>57</sup> متشل; ويزلي، (2007) ، ترجمة راشد البراوي ، الدورات الاقتصادية واسبابها ، مكتبة النهضة المصرية ، ص 193.

يصل إلى الرخاء شديد ونتيجة للإنتاج المفرط من السلع الإنتاجية والاستهلاكية يبدأ ظهور النقص في العمال وبعض المواد الخام الأساسية .

### ثالثا : مرحلة الركود (الأزمة) :

تسمى بالأزمة وتحدث نتيجة زيادة النشاط الاستثماري والعمليات الإنتاجية المختلفة ، وذلك بسبب تجمع الأعباء التي تفرضها المرحلة السابقة ومن بينها الزيادة التدريجية في تكاليف أداء الأعمال وتوقف تناقص الكلفة الحدية للإنتاج ، مما يعيد النظر في المعدلات العالية للفائدة وأجرة العمل الإضافي وهذا ما يجعل أصحاب العمل يقبلون على طلب القروض المصرفية تمشيا مع ارتفاع الائتمان<sup>58</sup> ، ورغبتهم بالسيطرة على مشروعاتهم دون الدخول في مشروعات جديدة لعدم رغبتهم بتحمل مخاطرها، وتدبير المال اللازم للوفاء بالالتزامات المستحقة وفي المقابل هذا التقلب في الأرباح ، وهذا التوتر الذي لا يلاءم استمرار الرخاء، ومنه يزداد "التحوط" لدى المصارف في التوسع في منح القروض والاحتفاظ بالاحتياطات النقدية الموجهة لزيادة الطلب على سحب الودائع من قبل المودعين ، وفي حالة تصفية بعض المشاريع أو تعرضها للإفلاس ، فان اشد ما يصيب الاقتصاد هو حالة الذعر ، التي هي إحدى سمات هذه المرحلة ، مما يؤدي بالبنوك إلى طلب قروضها من العملاء، وارتفاع أسعار الفائدة ، فينخفض حجم الإنتاج والدخل ، وتزايد البطالة ، وينهار الاقتصاد .

<sup>58</sup> الكريم مبارك. ، (1982) ، مرجع سبق ذكره ، ص180.

## رابعاً : مرحلة الكساد:

هذه المرحلة يتضاءل فيها الطلب الاستهلاكي نتيجة استنفاد المدخرات وانخفاض دخول الأسر، وهذا يؤدي إلى تناقص الطلب على المواد الأولية<sup>59</sup> والخامات والمعدات ، وانكماش الطلب من قبل المستثمرين على أعمال الإنشاء، ويصحب هذا هبوط في الائتمان وهذا الهبوط تجميحي بمعنى انه يؤثر الائتمانات الأخرى ، واهم سمات هذه المرحلة الانخفاض الحاد للأسعار، وانتشار البطالة ، وكساد التجارة والنشاط الاقتصادي .

---

59 ستان نيجنكو، (1979) مرجع سبق ذكره، ص 106.

## المطلب الثاني : أنواع الدورات الاقتصادية:

تناول الكثير من الاقتصاديين والباحثين موضوع الدورات الاقتصادية واختلفت فيها الكثير في وجهات النظر حسب الزمان والمكان الذي تطرق إليه كل واحد منهم ، وتعرف بأنها التقلبات الاقتصادية<sup>60</sup> التي تحدث في النشاط الاقتصادي بصفة عامة ولكن أكبر مظهر للنشاط الاقتصادي الإجمالي للأمة هو الدخل القومي إذ إن حجم العمالة يرتبط بالنتائج القومي<sup>61</sup> للمجتمع حيث يرتبط ارتباط وثيق، ومن ثم كلما تقلبت العمالة يتقلب الناتج القومي، و كلما تغيرت الأسعار بدرجة متفاوتة استجابة تغيرات الطلب الكلي وتغيرات التكاليف الحدية كما أننا نستطيع القول بأن التغيرات الكلية لقيمة السلع و الخدمات مقومة بالنقود، ونستنتج أن التقلبات في العمالة الإنتاج الكلي والقيمة النقدية للنتائج القومي وبما أن هذه الأخيرة تتكون كما هو معلوم من الإنتاج الكلي و الإئتمان ، و منه الدورة الاقتصادية ما هي إلا التقلبات التي تطرأ على العمالة والناتج الكلي و الإئتمان حيث على أساس هذه الأشياء الثلاثة تتحرك كلها بشي من الاتحاد وخاصة العمالة والناتج القومي ؛ كما يمكننا تقسيم الدورات إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي دورات قصيرة الأجل و أخرى متوسطة الأجل و دورات طويلة الأجل.

**الفرع الاول : دورات قصيرة الأجل :** أو الدورات الكلاسيكية تؤثر في السلوك الاقتصادي في المدى القصير ومن أبرزها :

**اولا: دورات "كيتشن kitchin" :**

وهي اقصر الدورات الاقتصادية تسمى كذلك بدورات المخزون تدوم حوالي أربعين شهرا ، وهي تعكس سياسة الشركة فيما يتعلق بمخزونات السلع لتوقع زيادة في الأعمال التجارية ، وبالتالي زيادة التخزين حددت في السلسلة الزمنية من (1807 - 1937).

60 خليل، سامي، (1985)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الكويت، مكتبة النهضة العربية، ص 490.

61 محمد لخضر بن حسين، (1995) الأزمات الاقتصادية، فعلها و وظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة و البلدان النامية، المعهد الوطني للثقافة العمالية و بحوث العمل، الجزائر، ص 74.

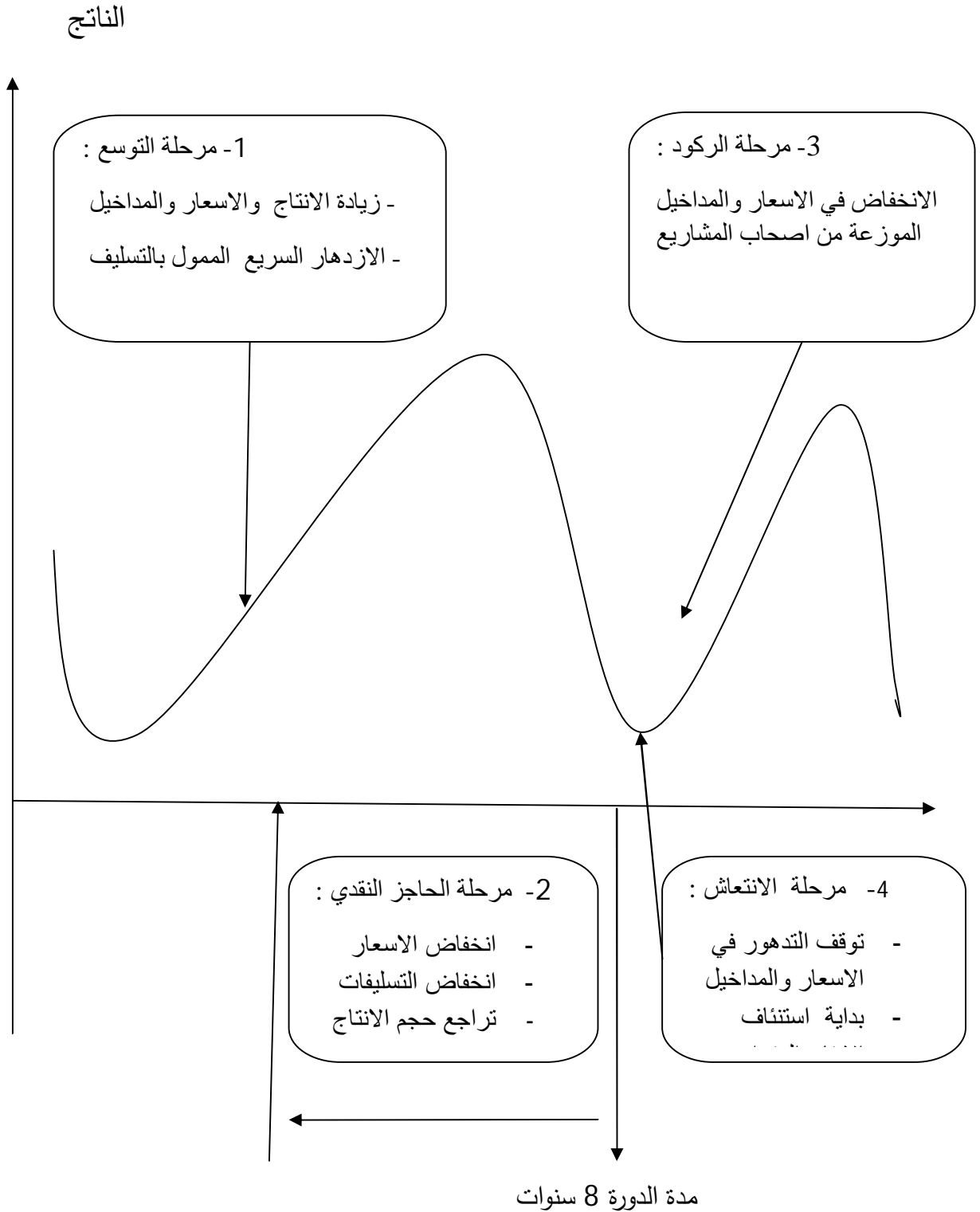
## ثانيا : دورات كليمنت جوجلار "clement juglar" :

كان أول من اهتم بالدورات في جانبها النقدي ، وانطلق "جوجلار" في تحليله بدراسة<sup>62</sup> نية وتركيبية المحفظة المالية للبنوك في ثلاث دول وهي فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا حيث قام بمقارنة المخزون النقدي أي السيولة وبين حجم الخصومات أي القروض ، واستخلص انه يمكن التنبؤ بالأزمات من خلال تحديده لبعض إشارات مراحل الركود والازدهار ، فبداية أي أزمة تكون في فترة الانتعاش حيث تكثر المؤسسات والمضاربات من كل نوع ، وترتفع الأسعار كما يرتفع الطلب على العمل فتزيد الأجور مما يؤدي إلى زيادة النفقات ، لان رغبات المستهلكين تزيد بناء على التقدير الاسمي لرأس المال ، وليس على المداخيل الحقيقية ، فيلجأ الأعوان الاقتصاديون إلى الطلب على القروض ويجدون ضالتهم في البنوك ونظرا للثقة الزائدة في هذه المرحلة تتعاضم عملية الإقراض، فيسود الرخاء الوهمي وتبدأ سلسلة الطلب على القروض ومنحها وتلك بداية للآزمة ، التي تنفجر عندما يزيد حجم القروض عن حده، وتتعرض البنوك للاختلالات في محافظها المالية التي تصبح هشة اتجاه المخاطر ، فتنطور الأزمة مسببة ركودا اقتصاديا ، مما يجعلها تعقلن القروض الجديدة وتسعى لتحصيل القروض السابقة ، وبالتالي امتصاص القدرات الإنتاجية الفائضة وتخفض الأسعار إلى حد يسمح بعودة الطلب من جديد وهكذا تستأنف المؤسسات نشاطاتها بصفة عادية و يحدث انتعاش ثم ركود .

من خلال ما سبق يتضح أن للانتعاش والركود دورا مهم مطهر للنظام حسب تحليل "جوجلار" كما انه يبين اثر العلاقات والتركيبية المالية على النظام الاقتصادي وبالتالي عدم حيادية النقود ، وحدد "جوجلار" فترة دورته من ثمانية إلى إحدى عشرة سنة كما هو موضح في الشكل الآتي:

<sup>62</sup> طالبي صلاح الدين (2010) ، تحليل الازمات الاقتصادية ، الازمة الحالية وتداعياتها ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ص 41.

الشكل رقم (07) يمثل تحليل جوغلار للدورات الاقتصادية :



Source : michel bialés ;rémi leurion ;jean-louisrivand, (2007) l'essenit sur l'economie, berti edition, alger p 334.

### ثالثا : دورات "جون ليكسير" Jean Lescure «:

على نفس خطوات "جوجلار" في المفهوم العضوي تعتبر كظاهرة ملازمة للنظام الرأسمالي<sup>63</sup> ورغم الاختلاف في التحليل نجد أن "ليكسير" فضل دراسة الدورات الاقتصادية على معايير مختلفة كالإنتاج والتوزيع والاستهلاك ، إذ استخدم "ليكسير" في تحليله الطريقة المركبة التاريخية التي تسمح حسبه بملاحظه دقيقة لحركات الأعمال ، وتصور أن فترة الانتعاش القصيرة تكون في المراحل الطويلة للركود والعكس أي فترة الركود القصيرة تكون في المراحل الطويلة للانتعاش ، كما شبه الأزمة بمرض هدر الطاقة وهي تنشأ من تبيد لرأس المال التقني (نقص استعمال سلع الإنتاج) ، ورأس المال البشري (البطالة) وفائض الإنتاج (سلع الإنتاج والاستهلاك) ، وشرح ديناميكية الأزمات والدورات على أساس الإنتاج ، أسعار البيع ، ومستوى الأرباح ، من خلال نموذج (c-p-r).

ويمكن توضيح عوامل الاختلاف لكل من "جوجلار" و"ليكسير" فيما يلي :

1- بالنسبة "لجوجلار" الأزمة بوظيفتها (التطهير) ، "ليكسير" شبه الأزمة بمرض (هدر للطاقة) تنشأ من تبيد لرأس المال التقني (نقص استعمال سلع الإنتاج) ورأس المال البشري (البطالة) وفائض الإنتاج (سلع الاستهلاك والإنتاج) إضافة إلى إن الأزمة تعتبر تحويل مفاجئ في توزيع الدخل كما يمكن أن يؤثر على المناخ السياسي .

2- "جوجلار" و"ليكسير" يركز على طريقة الملاحظة فيما بينهما بالنسبة للأول الفحص الوحيد الإحصائي لميزانيات البنوك يساعد على إدراك قرب أو بعد الأزمة ، "ليكسير" تحفظ جدا فيما يخص الإحصاء (طريقة مجردة تؤدي إلى تشويه النتائج الإجمالية) حيث أوصى باستعمال الطريقة المركبة التاريخية والتي وحدها تسمح بملاحظة حقيقة (حركات الأعمال) و التوقع

<sup>63</sup> Barthalon Eric, (1998) Crises financières: Revue problèmes économiques, P 25- 26 .

الاقتصادي ، هذا اللجوء إلى التاريخ سمح له أن يبين ثابت و مميزات كل " دورة كلاسيكية " و وضعها في نطاق زمني أكثر اتساع :

إي الفترة القصيرة للانتعاش في المراحل الطويلة للركود و الفترة القصيرة للركود في المراحل طويلة الانتعاش .

**3- :** بين "جوجلار و ليسكير" امور تتعلق بالمفاهيم الديناميكية الاقتصادية الكلية، حيث إنطلقا من تحليلهما في المجال الحقيقي ، " جوغلار" بعودته إلى مخططات إعادة الإنتاج الموسع لماركس ، حيث أولا: أدوات النسيج في بداية القرن التاسع عشر ثم السكة الحديدية ثم الطاقة الكهربائية و استعمالاتها المتعددة في الصناعة كالسيارات و الطيران .

بالنسبة " لليسكير" هذه الصناعات مترابطة أي تابعة كلها لقاعدة الصناعات المنجمية التعدينية وتمثل " البارومتر للحالة العامة للصناعة في دولة ما " ونمو هذه الصناعات بيد عاملة مركزة يؤدي مباشرة لتطور القطاعات السفلى مثل البناء، النسيج، الزراعة بارتفاع الإنتاج والاستهلاك، ترتفع الأسعار خاصة أسعار الصناعات القاعدية<sup>64</sup> ، بل تتجه نحو الأماكن المضمونة ذات المداخل الثابت (رؤوس أموال الدولة ) ، الصناعات الثقيلة هي التي تتأثر أولا قاذفة بالاقتصاد إلى الركود بزيادة البطالة و متفاقمة بأزمة البناء (العقارات) .

### الفرع الثاني : دورات متوسطة الأجل :

وهي دورات متعلقة بالبنية التحتية كالسكن ووسائل النقل تدوم في المتوسط عشرين سنة، هذا النوع من الدورات لم يكن له صدق لأنه غالبا ما كان يندرج او يصنف في الدورات قصيرة الاجل أو الدورات طويلة الاجل .

<sup>64</sup> الكريم مبارك، (1982)، مرجع سبق ذكره، ص 182.



## الفرع الثالث : دورات طويلة الأجل:

تتراوح مدتها من 40 إلى 60 سنة ومن أهمها :

### اولا : دورات كوندارتيف " nikolai kondratieff « :

يرجع له الفضل في انجاز أول نموذج تحليلي لشرح الدورات الطويلة التي ميزت الرأسمالية<sup>65</sup> من خلال تحليله بطريقة السلاسل الإحصائية التي تخص : الأسعار ، معدلات الفائدة ، الأجور الاسمية ، التجارة الخارجية ومختلف أنواع الإنتاج ( الفحم - الرصاص ) في أربع دول هي : انجلترا ، فرنسا ، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا في الفترة (1780-1925) إلى وجود حركات طويلة بفترتين فترة ارتفاع (A) وفترة انخفاض (B) ، هذه الأخيرة ليست فترة تراجع كما الدورات الكلاسيكية لكنها مرحلة تباطؤ النمو للمعطيات المحللة مقارنة بالمرحلة التي سبقتها ، وبتحليلها للمنتجات الإحصائية وجد أن ديناميكية السلاسل الزمنية هي التي أدت إلى ظهور الدورات الطويلة ، وبذلك قسم الدورة الاقتصادية إلى أربع مراحل وشبهها بفصول السنة الأربعة وهي :

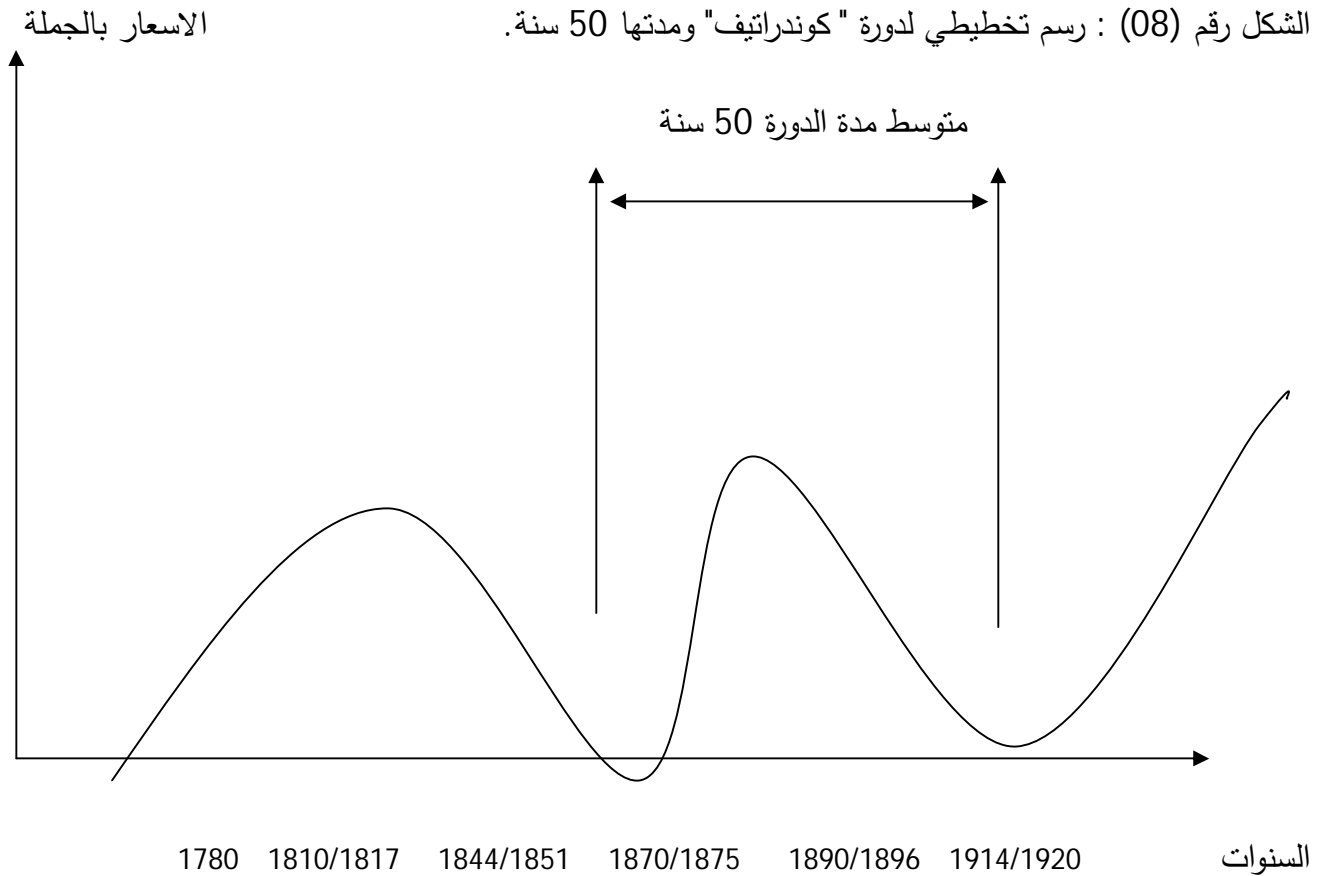
مرحلة التوسع : تتميز بالنمو والتضخم وهي نفس مميزات فصل الربيع ، ثم مرحلة الركود: تتميز بحدوث كساد وهو ما يناسب فصل الصيف فمرحلة الانتعاش : يحدث خلالها نمو انكماشى يشبه الهضبة وهو ما يتلاءم مع فصل الخريف ثم مرحلة الأزمة : تتميز بالكآبة التي تميز فصل الشتاء

<sup>65</sup> Robert Boyer, Mario Dehove, Dominique Plihon, (2004), Les crises financières , Paris, p26.

كما هو في الجدول رقم (04) يوضح الدورات الكبرى لكوندرا تيف :

الموجة الارتفاعية الاولى : 1780 الى 1790 - الى 1810 - 1817	A
الموجة الانخفاضية للدورة الاولى : 1810-1817 الى 1844 - 1851	B
الموجة الارتفاعية للدورة الثانية : 1844 - 1851 الى 1870-1875	A
الموجة الانخفاضية للدورة الثانية : 1870-1875 الى 1890-1896	B
الموجة الارتفاعية للدورة الثالثة : 1891 - 1896 الى 1914 - 1920	A
الموجة الانخفاضية للدورة الثالثة : ابتداء من 1914 - 1920 .	B

Source :philippe gilles (1996)' crises et cycles économiques 'edition armande coline' paris.



Source:michel bialés ' rémi leurion ' jean – luis rivand op – cit p 337.

ثانيا : دورات شومبيتر " joseph schumpeter " :

إن تغييرات في الأسعار تعكس في نفس الاتجاه التغييرات في الأرباح والنشاط الاقتصادي<sup>66</sup> حسب "شومبيتر" فإن الابتكار الذي تم إدخاله إلى المؤسسات سواء على مستوى الإنتاج أو التنظيم هي التي تسبب تقلبات الأنشطة الاقتصادية ، كما إن أهم الابتكارات أدت إلى بروز فروع صناعية جديدة والتي هي في الواقع موجات من التقليد من قبل المنظمين خارج الفروع المصدر الأصلي فتؤدي إلى إرباح إضافية وإلى قيام استثمارات متعددة ، وعندما تصل الفروع الصناعية المرتبطة بالابتكارات الرئيسية إلى القمة أو تدخل في حالة تدهور ولا توفر فرص لاستغلال هذه الابتكارات ، يقلل من الأرباح وتزيد من المنافسة بين الشركات ، وارتكزت نظريته على ثلاث عوامل للتقلبات وهي :

- الدينامكية الطويلة أو البنيوية الرأسمالية والمعروفة بالميل للسلاسل الكمية التي تحكم على مسيرة الرأسمالية بالشيخوخة والزوال.

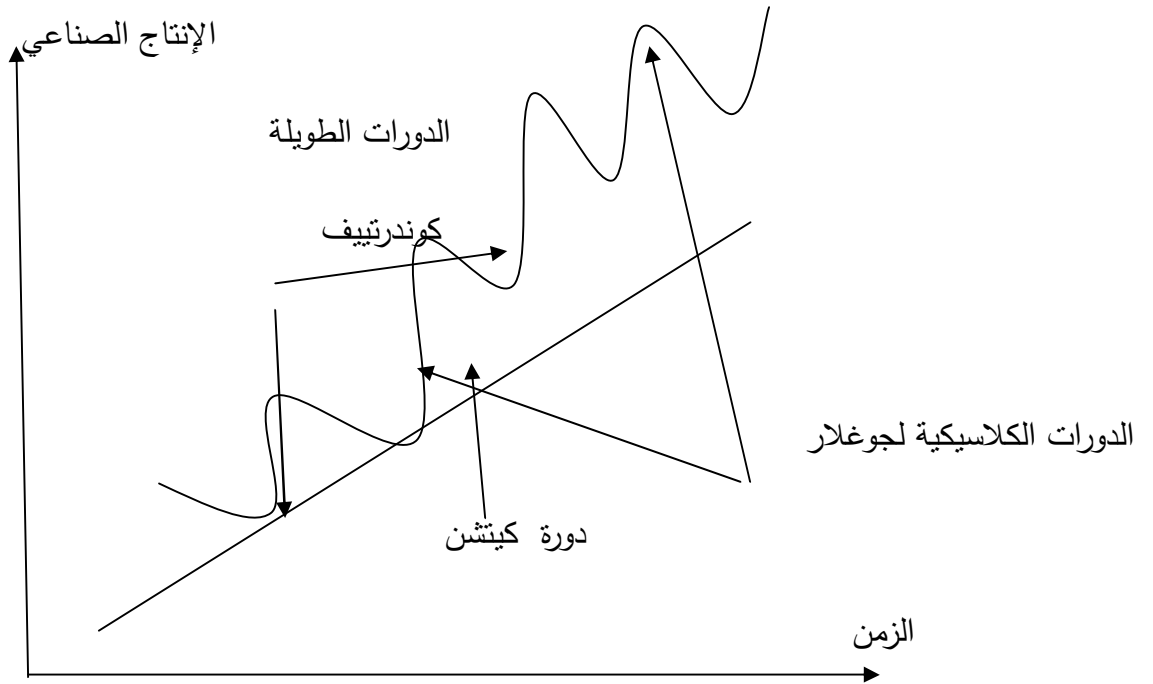
- التطور الظرفي العادي للنظام يتم حسب ثلاث دورات منتظمة متناسقة الارتباط حيث تتألف كل منها من ثلاث دورات كيتشن في دورة "جوجلار" وستة دورات "جوجلار" في دورة "كوندرتييف".

- التقلبات تنشأ أساسا من الحروب ومن المتغيرات في إنتاج الذهب ومن الزراعة.

فنظرية الدورة الاقتصادية تفسر باتجاه معدل الربح نحو التناقص ، حيث تبدأ الدورة الاقتصادية عموما بمرحلة قصيرة نسبيا ثم تليها بعد ذلك مرحلة طويلة نسبيا من الأزمة، والتي تؤكد على أن تاريخ الرأسمالية عبارة عن سلسلة من الأزمات الدورية ؛ والشكل الآتي يبين تفاعل الدورات الثلاث ( كيتشن ، جوجلار ، كوندراتييف) فيما بينها:

<sup>66</sup> Bud Conrad, (2010) , Profiting from the World's Economic Crisis, Finding Investment Opportunities by Tracking Global Market Trends, edition John Wiley p 75.

الشكل رقم (09) يمثل : رسم بياني لتفاعل الدورات (كيتشن ، جوغلار ، كوندراييف):



Source :philippe gilles (1994) op' cit 'p41

## المطلب الثالث: دورة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية :

### الفرع الاول : مفهوم دورة الاعمال :

دورات الأعمال هي حسب تعريف "burnes" وميتشل "Mitchell" سنة (1996) نموذج متقلب موجود في النشاط الكلي للدول<sup>67</sup> التي فيها العمل منفذ بشكل رئيسي في المؤسسات الخاصة؛ وقد وُبت هذه الدورات في الولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية، هي مطابقة بطريقة ما لدورات "جوجلار" بالرغم من الاختلافات الطبيعية في كل منها. سنتطرق لمميزات هذه الدورات منذ الحرب العالمية الثانية ونمر على التحليل الذي قدمه المركز الوطني الأمريكي للبحث الاقتصادي (N.B.E.R) والذي يختص في دراستها.

### الفرع الثاني : مميزات دورات الأعمال:

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية إحدى عشر (11) دورة (حيث أن الدورة الأخيرة لم تكتمل بعد والتي بدأت مرحلة الركود فيها من ديسمبر (2007) تشمل كل واحدة منها على فترة ازدهار للنشاط الاقتصادي في معظم القطاعات تأتي من بعدها فترة الركود (أو انكماش) عامة ثم توسع يصبح مرحلة ازدهار لدورة جديدة ؛ امتداد واتساع كل ركود هما بمقياس مابين قمة الدورة (أو نقطة العودة العليا) وأسفل الدورة (أو نقطة العودة الدنيا) كما يظهران من فحص مختلف المؤشرات: الناتج الإجمالي الداخلي الحقيقي، الإنتاج الصناعي.... أخيرا يمكن أن تشمل مرحلة التوسع أو لا تشمل على "الرواج" فترة يتزايد فيها الطلب الكلي بأسرع من منحى النمو الأمثل ويؤدي بالاقتصاد إلى منتهى القدرات الإنتاجية، أي إلى حالة التوتر الاقتصادي.

<sup>67</sup> سلفادور، دومنيك ، ديوليو يوجين ، (2001) ، ترجمة فواد صالح ، مبادئ الاقتصاد ، أكاديمية بيروت، ص ، 189.

يمكن تلخيص تعاقب مراحل التوسع والانكماش على النحو التالي<sup>68</sup>:

**أولاً :** لم تأخذ فترة" السنوات الثلاثين المجيدة في الولايات المتحدة الأمريكية شكل الثلاثين سنة الرائعة لنمو غير منقطع يمكن الكشف عن وجود خمس مرات ركود، لكن المراحل لم تكن بطول واتساع مراحل التوسع المقابلة لها بمعدل 10 أشهر ركود ومتوسط انخفاض الناتج الداخلي الإجمالي ب: 1.38% مقابل معدل 50 شهرا توسع .

**ثانيا :** طول مدة الدورات هو أساسا متغير<sup>69</sup> (من 28 شهرا لكامل الدورة الثامنة إلى 128 شهرا للعاشرة، أي من سنتين ونصف إلى عشرة سنوات ونصف تقريبا)؛ هذا يدل على الميزة الأساسية لدورات الأعمال، هذه الدورات المتكررة لكن بدون انتظام لا تشبه لا دورات "جوجلار" ولا دورات "كينتش" .

**ثالثا :** أن فترة التوسع الأطول والأشد، حدثت من (1991 إلى 2009) كانت التسعينات فترة رخاء حتى فقاعة الانترنت ، الركود الأكثر اتساعا واشتدادا.

---

<sup>68</sup>Gavin, Michael and Ricardo Hausmann (1996). "The Roots of Banking Crises: The Macroeconomic Context". In Hausmann and Rojas-Suarez. BIS, p.27.

<sup>69</sup>Honohan, Patrick (1996). "Financial System Failures in Developing Countries: Diagnosis and Prediction". International Monetary Fund. Washington.P 63.

## المبحث الثاني : التفسيرات النظرية للازمات الاقتصادية :

ظهرت عدة نظريات تُفسر حدوث التقلبات الاقتصادية والأزمات المالية ، وتعزوها إلى أسباب خارجية كالتقلبات البيئية والمناخية التي تؤثر على قطاع ما<sup>70</sup>، ثم تنتقل إلى بقية الأنشطة الاقتصادية ، ومثل ذلك الحروب والكوارث البيئية واكتشاف الموارد الطبيعية وغيرها من العوامل الخارجية ، وأخرى داخلية كالتأثيرات النقدية والبعض الآخر يعزوها إلى فيض الاستثمار وأخر إلى نقص في الاستهلاك وما يهمننا في دراستنا للنظريات الداخلية التي حاولت تفسير حدوث التقلبات والأزمات المالية .

### المطلب الأول : التفسير الكلاسيكي للازمة:

#### الفرع الاول : النظريات النقدية :

تُعيد النظريات النقدية حدوث الأزمات المالية والتقلبات الاقتصادية إلى اعتبار أن حجم النقود هو أهم عامل يؤثر في النشاط الاقتصادي ، وبالتالي يرى أصحاب هذه النظرية على رأسهم " هوتري " أن الدورة الاقتصادية تُنسب إلى أسباب نقدية بحتة ، وذلك أن سلوك الدورة من مراحلها الأولى لا يمكن أن يحدث لولا تأثرها بعرض النقود ، وتعتمد هذه النظرية على اعتبار أن عرض النقود في النظام المصرفي هو مرن يقدر على التوسع والانكماش حسب العرض والطلب والسياسات المالية والنقدية المتبعة<sup>71</sup> ، وهذا التوسع يؤدي إلى زيادة الأنشطة المختلفة والعكس في حالة الانكماش ، وقد يكون هذا سببا في إحداث دورة اقتصادية نتيجة التغيرات في عرض النقود الذي تحدثه الأنظمة المصرفية .

نادى بعض الاقتصاديين على غرار " ميلتون فيردمان " المنتمي إلى مدرسة " شيغاغو " بالسيطرة على عرض النقود وإنها تكفي للسيطرة على متغيرات الاقتصاد الكلية وتكفي بالتالي

<sup>70</sup> قنطجي سامر مظهر ، (2008) ، ضوابط الاقتصاد الاسلامي في معالجة الازمات المالية العالمية ، دار النهضة ، ص 28.

<sup>71</sup> صقر احمد (1997)، النظرية الاقتصادية الكلية ، المطبوعات الكويتية ، ص 475.

لتقادي آثار التضخم والكساد والانخفاض في معدل النمو وقد أخذت هذه النظريات اتجاهات فكرية أهمها:

**أولاً: التغيرات في الائتمان المصرفي:** وقد بين أصحاب هذا الاتجاه وعلى رأسهم "هوتري" أن معظم إرباح المصارف تأتي من الإقراض<sup>72</sup> ، وبالتالي ستميل نحو التوسع في الائتمان ، ولا بد له ما يضبطه وخاصة في حالات الرواج والانتعاش ، حيث تقوم المصارف برفع سعر الفائدة للحد من الائتمان والسيطرة عليه وفي أوقات الكساد نجد أن تخفيض حجم الائتمان خوفاً من آثار التضخم في مرحلة الرواج يؤدي إلى تراجع الأعمال وانحسارها مما يؤدي إلى مرحلة أخرى من الكساد .

**ثانياً : التغيرات في سعر الفائدة:** وقد فرق أصحاب هذا الاتجاه ومنهم "ويكسل" بين سعر الفائدة الطبيعي وسعر الفائدة النقدي ، حيث تعتمد البنوك في إقراضها على سعر النقدي للفائدة والذي يتحدد بطلب السيولة<sup>73</sup> وعرضها بينما السعر الطبيعي للفائدة هو العائد أو الربح الذي يأمل المستثمرون الحصول عليه من نشاطهم الاستثماري والذي ينعكس على التوسع في الائتمان المصرفي ويزيد من رواج الأنشطة وانتعاش الأعمال، والعكس يؤدي إلى الانكماش والتراجع حتى مع تساويهما ، لان الاستثمار يتساوى مع الادخار والطلب الكلي مع العرض الكلي وعندها تميل أسعار السلع و الأجور إلى الثبات.

**ثالثاً : سعر الفائدة والاحتفاظ بالمخزون السلعي:** ينطلق هذا الاتجاه من أن تكاليف التخزين تؤثر بكمية المخزون ، وبالتالي إلى تنشيط عجلة الإنتاج ، حيث يرى "هوتري" وجود علاقة بين سعر الفائدة وحجم الأصول ، فارتفاع سعر الفائدة يرفع من التكاليف التخزين ، وهذا يدفع أصحاب المتاجر إلى التخلص من المخزون ؛ أو تخفيضه و العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة ، مما يدفعهم إلى اقتراض المال اللازم وتعزيز التوسع ، وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل

<sup>72</sup> عبد الرحمن يسري، (1979)، اقتصاديات النقود ، دار الجامعات المصرية ، ص ، 139، 140.  
<sup>73</sup> موسى ادم عيسى، (1993)، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي ، مجموعه دلة البركة ، جدة ، ص 211-212.



التي بدورها تحقق زيادة في الاستهلاك واستمرار التوسع وعند ارتفاع سعر الفائدة يحدث العكس ويبدأ الانكماش .

### الفرع الثاني : نظريات نقص الاستهلاك:

تفسر هذه النظريات قوة الدورة والتقلبات الاقتصادية من خلال نقص الطلب الاستهلاكي الناجم عن النقص في الدخل ، وضعف القدرة الشرائية والمغالاة في الادخار من المستهلكين وعلاقته بهيكل الإنتاج وهذا ما سنوضحه في النقاط الآتية :

**اولا: القوة الشرائية:** يرى أصحاب هذه النظرية ضرورة استمرار تزايد القوة الشرائية من قبل المستهلكين ، بحيث يتناسب الحجم الكلي للنقود في المجتمع مع حجم الإنتاج<sup>74</sup> ، وقد لاحظ " فريدمان " إن الاستهلاك الفردي يعتمد على الدخل الدائم ، والدخل الدائم عنده هو المستوى الثابت للدخل السنوي المتوقع ، وبالتالي عندما يزيد الدخل الفردي فان ذلك ينعكس على القوة الشرائية للأفراد ، وعندما تباع السلعة للمستهلك فان تكاليف إنتاجها تمثل عوائد الإنتاج وتعد دخولا لمن يتسلمونها ، وبذلك كلما زادت القوة الشرائية لدى المستهلكين فان ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية وهذا يزيد من الإنتاج والازدهار والعكس.

**ثانيا: المغالاة في الادخار:** ويرى " هوبسن " أن الإفراط في الادخار يؤدي إلى انخفاض إنتاج السلع الاستهلاكية ، وذلك لانخفاض الطلب عليها من قبل المستهلكين ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تراجع الإنتاج ويحول الرواج إلى كساد.

**ثالثا: هيكل الإنتاج:** والمقصود بهيكل الإنتاج هو إمكانية تنظيم الموارد المخصصة للإنتاج على شكل درجات تمثل بعدا أو قريبا عن المستهلكين ، فالدرجات العليا هي البعيدة عن المستهلكين ، وهي التي يتم فيها إنتاجية مثل المواد الخام ومواد البناء والدرجات القريبة هي السلع الاستهلاكية ، وقرارات المجتمع نحو الادخار أو الاستهلاك هي التي يتحدد بها كل

<sup>74</sup> سامي خليل (1994) , نظرية الاقتصاد الكلي ، الكويت ، ص 379.

الهيكل الصناعي ، فاذا فضل المجتمع الاستهلاك فإن هذا يعني انه يرغب في إعادة مواردہ إلى درجات القريبة لزيادة إنتاج السلع الاستهلاكية .

وعالج "مالتوس" و "سيسموندي" مفهوم جديد وهو مفهوم الطلب الفعال والذي يجمع بين مفهومي الرغبة والقدرة ، إذا ضعف الطلب الفعال يشرح الاختلالات الكلية أي الأزمات حيث يرى " مالتوس" و "سيسموندي" إن الإفراط في الإنتاج ناتج عن الإفراط في الادخار إي وجود القدرة الشرائية ولكن غياب الرغبة الشرائية التي تؤسس لنظرية الاستهلاك الناقص الرأسمالي .

هذا المفهوم يدخل في نظرية الاستهلاك الناقص، في الاقتصاد المغلق<sup>75</sup> أي عدم كفاية الطلب الكلي لامتناس العرض الكلي بأسعار تغطي التكاليف حيث لا يمكن تزايد الاستهلاك والاستثمار إلى اجل غير مسمى بمعدل ثابت ، بالنسبة "سيسموندي" يرى أن حصة الأجور في الدخل الإجمالي تتخفف حسب تراكم رأس المال الشيء الذي يحد من الطلب ، إن إمتصاص العرض الإجمالي الناتج عن الزيادة الثابتة للقدرة الإنتاجية لا تحدث بطريقة سهلة من فترة إلى فترة المستويات الاستهلاك C واستثمارا و لكن بزيادة هذين الاثنين حيث الحاجة إلى نمو مستمر للمداخيل ،إلا انه كيف يمكن للاستهلاك و الاستثمار أن يزيدا بالتناسب، مع العلم أن الادخار يُخفض الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية و يزيد العرض الكلي عن طريق الاستثمار؛ أجوبة "مالتوس و سيسموندي" تظهر اليوم غير ذي جدوى حيث الإنتاج لا يكون إلا من السلع الإستهلاكية و السلع الفاخرة ، حيث لم يأخذوا في حسابانها السلع التجهيزية و التي تخفف التكاليف و تزيد من القدرة الشرائية التي تمتص العرض الإضافي، و تحد بقوة المكان المفقود للمنافذ في تحليلاتهم .

<sup>75</sup> Jacques attali , (2009), La crise et après ,edtion Réactualisée, p17.

## الفرع الثالث : نظريات فيض الإنتاج :

أوضح "ساي" ذلك من خلال ما أطلق عليه قانون المنافذ وعدم إمكانية حدوث الأزمات نظرا لإفراط الإنتاج نظريا<sup>76</sup> :

لقد قدم جون "باتيست ساي" قانون كي يكون مرجعية يعتمد عليه الكلاسيك في بناء الكثير من النماذج والنظريات ويتلخص فيما يلي :

1. كل عرض يخلق الطلب الخاص به فوريا .

2. عدم وجود إمكانية للاكتناز ، أي كل دخل فهو استهلاك عند "ساي".

3. الأزمات لا تؤثر على النظام الاقتصادي لأنها مؤقتة ومحلية .

4. النقود حيادية والاقتصاد مغلق .

يقضي قانون "ساي" أن " العرض إجمالي يخلق طلب إجمالي المقابل له مع التساوي

في القيمة " ، فالعرض الإجمالي للسلع ينشأ من الإنتاج والإنتاج يؤدي إلى توزيع دخول عناصر الإنتاج ( رأس المال ) تعادل بالضبط قيمة الإنتاج ؛ وبصيغة أخرى فان الوظيفة الوحيدة للنقود هي تعتبر وسيط في عملية تبادل (طبعاً لا ننسى مقياس القيمة ) .

وهكذا يظهر طلب إجمالي مساوي للدخول النقدية الموزعة والتي تتعادل مع حجم الإنتاج:

العرض الإجمالي للسلع ← دخول نقدية ← طلب إجمالي على السلع وبالتالي لا يمكن أن

يعرف الاقتصاد أزمة إفراط في الإنتاج ، وان يكون العرض الإجمالي للسلع اكبر من الطلب

الإجمالي عليها ؛ وهذا التوازن الإجمالي بين مجموع عرض السلع وبين مجموع الطلب عليها لا

يمنع من حدوث اختلالات جزئية بين عرض وطلب سلعة معينة ، لكن نظرا للمساواة الدائمة

بين العرض الكلي والطلب الكلي، فان وجود اختلال في سوق سلعة معينة يقابله حتما اختلال

آخر في سوق أو سواق أخرى بنفس القدر وبصفة عكسية.

<sup>76</sup> محمد قاسم القريوتي، (2005)، مبادئ الإدارة الحديثة، دار النشر عمان الاردن، ص 72.

إن المنافسة والرغبة في تعظيم الأرباح تؤدي إلى إزالة الاختلافات ، فالسوق التي تعرف فائضا في العرض ، يقل فيها البيع وبالتالي تنخفض معدلات الربح وبالعكس فان السوق التي تعرف عجزا في المعروض ترتفع فيها الأسعار<sup>77</sup> ، وبالتالي تزيد معدلات الربح بها ، مما يزيد معدلات الربح ، وتؤدي الاختلافات في معدلات الأرباح إلى إعادة توزيع الموارد بين مختلف القطاعات، وهكذا تنتقل عناصر الإنتاج من السوق التي تعرف فائضا إلى السوق التي تعاني من عجز، وبذلك تحدث تغيرات في الأسعار النسبية واختلاف معدلات الأرباح إلى إعادة توزيع الموارد بين القطاعات المختلفة فيتحقق التوازن في جميع الأسواق ؛ حيث أن هذه الاختلافات جزئية لأشأن لها بالتوازن العام ، الذي تتحقق فيه المساواة الدائمة بين العرض الإجمالي والطلب الإجمالي .

حيث يقدم "مالتوس" تحليل اقتصادي يبرز من خلاله إمكانية حدوث الأزمات جرى فائض الإنتاج وهذا بسبب الادخار يتمثل هذا بربط قرار الاستهلاك بعدة عوامل و ليس كما ربطه "ساي" بقرار عقلائي بحت ؛ و فند "مالتوس" أيضا فكرة "ساي" أن الأفراد يستهلكون دخولهم فوراً في السلع و نفوا عملية الادخار واعتبروها استهلاك مستقبلي .

و يرى مالتوس أن كل زيادة في الإنتاج تؤدي إلى زيادة في الدخل و لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة في الطلب الفعال مما يحدث فائض إنتاج دائم، و انتقد هنا "ديفيد ريكاردو" الذي يعتقد أن الزيادة في الأجور تؤدي إلى زيادة في السكان و بالتالي الارتفاع المجدد للأرباح في المدى القصير و إرجاع أن كل أزمة عابرة ، و يرى أيضا أن قدرة شرائية<sup>78</sup> مرتبطة بشروط اقتصادية كمية تتعايش مع رغبة شرائية مرتبطة باعتبارات نوعية

---

77 ناظم محمد نوري الشمري، (1999) ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، ص 27.

78 سامي خليل ، (1982) ، النظريات والسياسات المالية والنقدية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ص121.

( الذوق، الحاجات، طريقة الحياة... ) تشكل الطلب الفعال و يتشكل السعر، القرارات الفردية و عمل السوق لا يوافق حتما بين العرض و الطلب حيث يحدث عدم التوازن و تظهر أزمات فائض الإنتاج ، في مواجهة ضعف القدرة الشرائية للعمال (لأن بالضرورة أن قيمة السلع أعلى من أجورهم )، وكذلك جزء من الأرباح والريوع يجب أن تتفق على المشتريات الفاخرة، و في تحليل "مالتوس" الذي يعارض "أدام سميث" و "ساي" الذي حسبه فإن أي عون يستهلك أو يدخر دخله لأنه في النهاية سيستهلك أو يستثمر مما يشغل عمال آخرين يلبون حاجاتهم أي أن مقدار الاستهلاك يبقى نفسه ؛ إذن أزمات فيض الإنتاج تنشأ أولا من تصرفات المستهلكين غير المنتجين ( عملية الادخار) و الذين يخفضون طلبهم الفعال و انخفاض دوران الدخل حيث جزء من الادخار لا ينفق و هو النوع الأول من الأزمة، أضف إلى ذلك الجزء من الادخار الذي يوجه للاستثمار ( تحويل الدخل إلى رأس المال ) يتطلب مبلغ جذاب كفاية ، إذا كان هذا المعدل منخفض فإن الرأسمال ليس لديه فائدة استثمارية، الادخار يصبح مصدر لفيض الإنتاج وهو النوع الثاني للأزمة<sup>79</sup>.

يعتبر "مالتوس" بفكرته عن هذه الأزمات كمهدد لـ"كينز" على المستوى النظري ( مبدأ الطلب الفعال ) و أيضا بالنسبة للسياسات الاقتصادية ( دور النفقات العمومية) كعلاج مؤقت للبطالة ، و أيضا "سيسمونيدي" كسابق "ماركس"؛ يركز أيضا حول توزيع الثروة و يرى ضرورة تعظيم الرفاهية لكل الأمة. مبادئه الجديدة حملت نقدا للذين يعملون على زيادة الثروة بدون علاقات مع خصوصية الإنسان و المؤسسات ، و بدون أن يهتم بتوزيعها كما هو الحال لـ"ريكاردو" و "ساي" ، فقد اهتم "سيسمونيدي" بتقسيم المجتمع إلى طبقتين اجتماعيتين هما الطبقة الرأسمالية (أرباب العمال) و العمالة ( الكادحة) مما يسمح له بتقديم تحليل اقتصادي في إطار محدودية القدرة الشرائية للطبقة العاملة ( الاستهلاك الناقص لدى العمال) "سيسمونيدي" طرح فكرة

<sup>79</sup> عادل أحمد حشيش (2004) ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار الهدى ، القاهرة، ص 62.

التميز بين استهلاك السلع الضرورية والسلع الفاخرة بالنسبة لتوزيع الثروة<sup>80</sup> هو الذي تنتج عنه ثلاث أنواع من الأزمات:

**أولاً: أزمات فيض الإنتاج لعدم كفاية القدرة الاستهلاكية لسد الحاجيات عن العمال :**

تنتج عن عدم قدرة العمال وهذا بسبب فائض القيمة الذي يذهب إلى الرأسماليين الذي هو محرك النظام الرأسمالي والذي يحد القدرة الشرائية للعمال.

**ثانياً : أزمات فيض الإنتاج لعدم رغبة الرأسماليين في الاستهلاك :**

القدرة الشرائية تفوق الحاجيات وتفضيل ادخار الدخل.

**ثالثاً : إذا لم يستهلك هذا الدخل واستثمر لشراء آلات إنتاجية فإنه سيؤدي إلى نتيجتين:**

زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية و ارتفاع البطالة (بسبب الآلات) التي تخفض الطلب الفعال لسلع الاستهلاك.

هذه الأنواع الثلاثة للازمات التي نتجت عن توزيع الثروة وهي بالتالي مرتبطة بالرأسمالية ولا تشكل تغييراً للنظام بالنسبة "لسيموندي" لأنها لا تؤثر في قدرته على إصلاح نفسه .

في النهاية حتى أن الكلاسيكي "مالتوس و سيموندي" ، لم يبينا كيف يتم التوازن فقد ساهما في

نظريات الأزمات الاقتصادية و بينو الصفة الافتراضية لتوازن التشغيل الكامل و إمكانية فائض

الإنتاج المؤقت و فائض الإنتاج الدائم في نظام ديناميكي يتميز بنمط توزيع مشتت للثروة مما مهد الطريق لماركس للاعتماد عليها.

---

<sup>80</sup> محمد زكي الشافعي، (1981)، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، ص467.

## الفرع الرابع : نظريات فيض الاستثمار :

تُفسر هذه النظريات حدوث التقلبات الاقتصادية بسبب التقلب في الإنفاق الاستثماري ، وهو إنعكاس للاختلال بين الادخار والاستثمار ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها سعر الفائدة الذي تحدده المصارف في عملياتها الائتمانية.

هذه النظرية هي جزء من النظرية العامة "لكينز" الذي يرى أن السبب الرئيسي في انتظام<sup>81</sup> الدورة وطول فترتها إنما يرجع إلى تقلبات في الكفاية الحدية لرأس المال ، وسعر الفائدة النقدي ، حيث طول فترة حياة الأصول المعمرة بالنسبة للمعدل العادي للنمو الاقتصادي في فترة معينة، وتكلفة الاحتفاظ بالمخزون السلعي وسعر الفائدة هما يتوقف عليهما انتظام الدورة وطول فترتها. أما سعر الفائدة<sup>82</sup> فيتناسب عكسيا مع الطلب الاستثماري ، حيث يزيد الطلب على السيولة من قبل أصحاب الأعمال كلما انخفض سعر الفائدة مما يشجع على الاستثمار، وأما تأثير الكفاية الحدية لرأس المال على الاستثمار فهو مرتبط بسعر الفائدة ، ويتخذ القرار الاستثماري علينا ان نقارن بين الكفاية الحدية لرأس المال بسعر الفائدة السائد في السوق، فإن كان اكبر يكون الاستثمار مربحا وتزدهر الأنشطة الاستثمارية ويحدث الرواج .

ولقد تناول "كينز" في كتابه "مبدأ المعجل" واعتبره انه له اثر كبير على الاستثمار ، ومنهم من رأى أن السبب هو السياسات المصرفية التي تحدث اختلالات حقيقية وتفرض في عرض النقد والتوسع في منح الائتمان ، وهناك من يفسرها بالابتكارات والتحسينات الإدارية والفنية .

<sup>81</sup> صقر احمد، (1997)، مرجع سبق ذكره، ص 475.

<sup>1</sup> محمد زاكي الشافعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 75.

## الفرع الخامس : نظرية التحليل الرياضي:

أو ما عرف بنموذج "harrod" الذي يؤكد على وجود خلل أساسي في النظام الاقتصادي<sup>83</sup> ، إذ أن الأزمة الاقتصادية تحصل عندما يكون معدل النمو الفعلي اكبر من معدل النمو المرغوب فيه فتحدث أزمة عجز في الإنتاج مما يدفع المنتجين بزيادة الإنتاج إلى معدلات توسعية عالية إلى مستوى الذي يصبح فيه معدل النمو الفعلي اقل من معدل النمو المرغوب فيه ، فيتجه الإنتاج إلى الانخفاض.

## المطلب الثاني: التحليل النيوكلاسيكي للأزمة :

### الفرع الاول : كينز و عدم كفاية الطلب (ظروف بروز التحليل الكينزي) :

خلال الثلاثينات من القرن الماضي ، و الأزمة الاقتصادية مزدهرة في العالم الصناعي حيث أنخفض الناتج القومي في معظم الدول بمعدلات تصل إلى الثلث، وزادت البطالة إلى ما يقرب من ربع القوة العاملة ، ظلت النظرية الاقتصادية المعتمدة عاجزة دون أن تجد تفسيراً مقنعاً لهذه الأزمة أو مخرجاً منها ؛ فوفقاً لهذه النظرية - كما رأينا - فإنه برغم إمكان حدوث إختلالات جزئية هنا وهناك وبشكل مؤقت ، فإن القوى الاقتصادية للسوق كقيلة بإعادة التوازن العام للاقتصاد ؛ فالأزمة العامة والمستمرة أمر غير مقبول في النظرية الاقتصادية ، وفي مواجهة هذه النظرية الاقتصادية المستقرة ، فقد كان الواقع الاقتصادي تحدياً لها وهكذا، فقد قامت الحاجة إلى تفسير جديد يسمح ببيان أن الاختلاف الاقتصادي أمر ممكن ، كما يساعد على إعطاء وسائل لعلاج هذا الاختلاف ؛ وهذا بالضبط ما فعله "كينز" في مؤلفه "النظرية العامة" سنة (1936)، حيث قدم تفسيراً للتوازن والاختلال وبين أن التوازن يمكن أن يستقر عند مستويات متعددة من

<sup>83</sup> زائري بلقاسم ، (2010) ، الأزمة المالية العالمية بين أزمة نظرية و نظرية للازمة ، الملتقى الدولي حول: متطلبات التنمية في اعقاب إفرازات الازمة المالية العالمية ، جامعة بشار ص 19.



التشغيل ، وأنه قد يستقر دون العمالة الكاملة ، وهكذا فإن استمرار البطالة أمر ممكن ومقبول في ظل النظرية الاقتصادية<sup>84</sup> .

### اولا : التفسير الكينزي للآزمة :

لم يكف "كينز" عن تفسير الآزمة الاقتصادية ، بل انه أعطى أيضا وصفا للسياسة الاقتصادية لمواجهة هذه الحالة والقضاء على البطالة عن طريق تدخل الدولة ، من هنا فقد قدم "كينز" أهم تبرير لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية معارضا بذلك أنصار النظرية التقليدية الذين كانوا يدافعون دائما على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة ، ومن هذه الزاوية فإن "كينز" باعتباره معارضا للنظام الرأسمالي ونظريات عدم التدخل ، ولكنه من ناحية أخرى كان يمثل المدافع الحقيقي عن هذا النظام بإعطائه وسائل مقاومة الأزمة وتجاوزها ، وبالتالي فقد أعطى "كينز" الرأسمالية دفعة جديدة مكنتها من تجاوز مشاكلها وأزماتها .

اكتسب "كينز" اعترافا دوليا وأهمية كبرى ، وقد وجدت سياسة الرئيس الأمريكي "النيوديل" مرجع نظريا في أفكار "كينز" ولم تلبث الحكومة بعد الحرب إلا أن اتبعت سياسات متفقة مع آرائه وذلك حتى نهاية السبعينيات من هذا القرن حين بدأ ظهور الأفكار المعارضة له وأن كانت لم تخرج عن الإطار العام للتفكير، الذي وضعه "كينز" في ذلك المؤلف الهام ، ولفهم تحليل "كينز" للآزمة كان لابد من التطرق لأهم أفكار "كينز" الاقتصادية .

### ثانيا : أهم خصائص التحليل الكينزي:

يعتمد التحليل الكينزي في مجمله على ثلاث خصائص أساسية<sup>85</sup> :

لعل أول هذه الخصائص هي أن تحليل "كينز" هو تحليل للفترة القصيرة ومع ذلك فقد نظر "كينز" إلى الاستثمار جزءا من الإنفاق والطلب الكلي ولكنه أهمل دور الاستثمار باعتباره إضافة للطاقة

<sup>84</sup> فتح الله ولعلو ، (2009) ، نحن والآزمة الاقتصادية العالمية ، المركز الثقافي العربي ، ص 113 .  
<sup>85</sup> زكي، رمزي ، (1997) ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، العدد:226، الكويت ، ص17.

الإنتاجية، وبالتالي عنصراً مغيباً لحجم رأس المال ومستوى التقدم الفني فهذا أثر يظهر في المدة الطويلة التي تجاهلها "كينز" .

وتظهر الخصية الثانية مما سبق ، فتحليل كينز هو تحليل كلي ، فهو يتعامل مع كميات كلية أو إجمالية ، ولا يناقش السلوك الفردي أو الجزئي ، يتعامل مع الاستهلاك الكلي ، وليس مع سلوك المستهلك الفرد أو المنتج الفرد .

أما الخصية الثالثة فهي أن تحليل "كينز" تحليل نقدي منذ البداية ، فعند "كينز" النقود لها دور مؤثر في الاقتصاد ولا يمكن فصل الاقتصاد العيني عن الاقتصاد النقدي ، ولا يمكن مناقشة القضايا الاقتصادية بافتراض عدم وجود النقود .

تذهب نظرية "كينز" معاكسة تماماً لقانون "ساي" الذي يرى ان العرض يخلق الطلب فعند "كينز" "الطلب يخلق العرض" فالمنتجون ينتجون تلك الكمية التي يعرفون أن هناك

أسواقاً لها، ومن ثم فإن وجود طلب في السوق هو الذي يؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع هذا الطلب، ويستند هذا التحليل إلى ظروف الإنتاج الفعلية فالمنتج يبدأ بالتفكير في الإنتاج إذا توقع أن هناك طلباً على سلعته .

وهكذا فإن نقطة البداية هي توقعات الطلب الإجمالي الذي يؤدي إلى ظهور الإنتاج المقابل له ، ولا يرجع ذلك إلى النظر إلى ظروف الإنتاج الحديث من أجل السوق ، بل انه ينطوي أيضاً على نظرة مغايرة لدور النقود ، فليس صحيحاً أن النقود هي مجرد وسيط في التبادل ، وأن كل دخل نقدي لابد أن يتحول إلى طلب على السلع والخدمات ، بل ان النقود وظيفة أخرى هي انها مخزن القيم ، فالنقود قد تطلب على ذاتها وبذلك لا تتحول بالضرورة إلى طلب على السلع والخدمات ، فليس من الضروري أن يؤدي العرض إلى زيادة في الطلب بنفس المقدار ، إذ قد يتسرب جزء من الدخل النقدية الموزعة بعيداً عن الطلب (الاكتناز) كما أنه من المتصور ان يزيد الطلب على العرض بإنفاق كميات مكتنزة في فترات سابقة أو حتى نتيجة لزيادة عرض النقود من السلطات

النقدية ؛ وهكذا ينهار الأساس النظري من التطابق الدائم بين العرض الإجمالي والطلب على النقود الإجمالي<sup>86</sup> ، ويظهر للنقود دور مؤثر في النشاط الاقتصادي ، ومن هنا يتضح ان "كينز" قد ادخل التحليل النقدي في دراسته منذ البداية ، وأيا كان الأمر فقد رأى "كينز" أن العبرة في تحديد مستوى التشغيل هي بالطلب الفعلي أو الفعال وليبان ذلك ، فقد ميز "كينز" بين ما أسماه بالعرض الإجمالي (أودالة العرض الإجمالي) وهو يمثل العلاقة بين كل مستوى من مستويات التشغيل (ومن ثم الدخل القومي) ، وبين الحد الأدنى من إيرادات البيع المتوقعة التي تكفي المنتجين لتشغيل هذا الحجم من العمالة ؛ أما دالة الطلب الإجمالي فيقصد بها العلاقة بين كل مستوى من مستويات التشغيل (ومن ثم الدخل القومي) ويبين الحصيلة التي يتوقع المنتجون الحصول عليها من الإيرادات والتي تكفي في الوقت نفسه لتغطية تكاليف الإنتاج ؛ وعند هذا المستوى من الطلب الفعال يتحدد مستوى التشغيل الشامل ويتحقق التوازن في الاقتصاد العام ، والجديد عند "كينز" هو أن هذا المستوى يمكن أن يتحقق دون مستوى التشغيل الكامل ، أي مع وجود قدر من البطالة .

ومن هنا تظهر أهمية تحليل مكونات هذا الطلب الفعلي والفعال ، وهي عند "كينز" الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار وعلينا الآن أن نستعرض نظرية "كينز" في الاستهلاك والاستثمار حتى يمكن أن نفهم كيفية التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي بالسياسات الاقتصادية التي نصح بها "كينز" لضمان استقرار الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل وتجنب الأزمات الاقتصادية<sup>87</sup> .

<sup>86</sup> فؤاد هاشم عوض ، (1981)، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص81.

<sup>87</sup> - فتح الله لعلو ، مرجع سبق ذكره ، ص 121.

## ثالثا: الاستهلاك والاستثمار عند "كينز" :

### 1- الاستهلاك :

المقصود بالاستهلاك هو ما ينفق على السلع الاستهلاكية ، وقد أدخل "كينز" فكرة دالة الاستهلاك والمقصود بذلك هو تحديد العوامل التي يتوقف عليها الانفاق الاستهلاكي ، ونلاحظ هنا أن هناك رابطة بين الاستهلاك والادخار ، فإذا كان الاستهلاك هو الجزء الباقي من الدخل الذي لا ينفق فالادخار هو الاستهلاك سلبي ، او هو الفارق بين الدخل والاستهلاك أو المتمم الحسابي بين الدخل والاستهلاك .

يتوقف الاستهلاك عند "كينز" على الدخل ، فيزداد الاستهلاك مع زيادة الدخل ولكن ومعنى ذلك أن كل زيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة مقابلة في الاستهلاك ، ولكن بمعدل أقل ويمكن أن نستخلص أن دالة الادخار لديها ميلا موجبا ، بمعنى ان زيادة الدخل تؤدي الى زيادة الادخار ولكن بنسبة أكبر .

### 2- الاستثمار :

الاستثمار عند "كينز" نجد أنه أعطاه أهمية كبرى<sup>88</sup> ، وهو ينظر باعتباره إنفاقا يضاف إلى الطلب الإجمالي ، وقد اعتبر "كينز" الاستثمار متغيرا مستقلا وأن تقلباته هي المسؤولة إلى حد كبير عن تغيرات الدخل القومي والعمالة ، وذلك بعكس الاستهلاك الذي رآه مستقرا إلى حد بعيد نتيجة لاستقرار عادات الاستهلاك (القانون النفسي للاستهلاك) ، وعندما نقول أن الاستثمار يتغير لأسباب مستقلة عن تغيرات الدخل ، ولكن هذا لا يعني أن الاستثمار لا يتوقف على متغيرات أخرى بل عند "كينز" يعني أن الاستثمار على عكس الاستهلاك يتوقف على أمور أخرى غير الدخل، وتحدد دالة الاستثمار عند "كينز" المتغيرات التي يتوقف عليها حجم الاستثمار ، ففي جميع الأحوال ينبغي لاتخاذ قرار الاستثمار معرفة عدة أمور وهي :

88 مساهل ساسية، (2009) ، المراجعات الفكرية للنظريات الاقتصادية الرأسمالية في ظل الأزمات الاقتصادية، الملتقى الدولي العلمي

حول : الازمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف ، ص8.

تكلفة الاستثمار أو تكلفة عرض رأس المال الجديد والإيرادات المتوقعة من استخدام رأس المال الجديد خلال فترة حياته و سعر الفائدة النقدي السائد في السوق.

فقد لجأ "كينز" إلى أسلوب مختلف شكلياً<sup>89</sup> ، وهو البحث عن سعر الخصم الذي يساوي بين عرض رأس المال أو تكلفة الاستثمار من ناحية ، ومن بين القيمة الحالية للإيرادات المتوقعة للاستثمار من ناحية أخرى ؛ وهذا السعر ما يطلق عليه الآن العائد الداخلي للاستثمار ، ثم يقارن هذا العائد مع سعر الفائدة ، فإذا كان هذا العائد - وهو ما أطلق عليه "كينز" الكفاية الحدية لرأس المال - أكبر من سعر الفائدة ، فإن المستثمر يجد مصلحته في الاستثمار ، والجديد الذي أتى به "كينز" في هذا الصدد هو الأهمية الكبرى التي أعطاها لعنصر التوقعات في تحديد الإيرادات المتوقعة للاستثمار ، فإذا سادت في السوق موجة من التفاؤل أقبل المستثمرون لأنهم يتوقعون عائدات كبيرة على استثماراتهم أما إذا سادت موجات التشاؤم فأنهم يدبرون عن الاستثمار ، وهكذا فإن الكفاءة الحدية لرأس المال ، ترتبط في نهاية الأمر بإنتاجية رأس المال .

يتضح مما سبق أن محددات الدخل القومي والعمالة عند "كينز" تنحصر في ثلاثة أمور هي: الميل الاستهلاك و سعر الفائدة و الكفاءة الحدية لرأس المال<sup>90</sup> .

فهذه الأمور تحدد عند "كينز" الطلب الفعلي من استهلاك واستثمار ، فالميل للاستهلاك يحدد الطلب على الاستهلاك<sup>91</sup> ، وسعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال يحددان مع الاستثمار ، من أهم أدوات التحليل التي ظهرت مع "كينز" ، فكرة المضاعف ، والتي طبقها بالنسبة للاستثمار ، ولكن لا يوجد ما يمنع من الحديث بصفة عامة عن مضاعف الإنفاق المستقل . وتعتمد فكرة المضاعف على انه جزء من الإنفاق (الاستهلاك) يتوقف على الدخل نفسه ، فإن الجزء الآخر

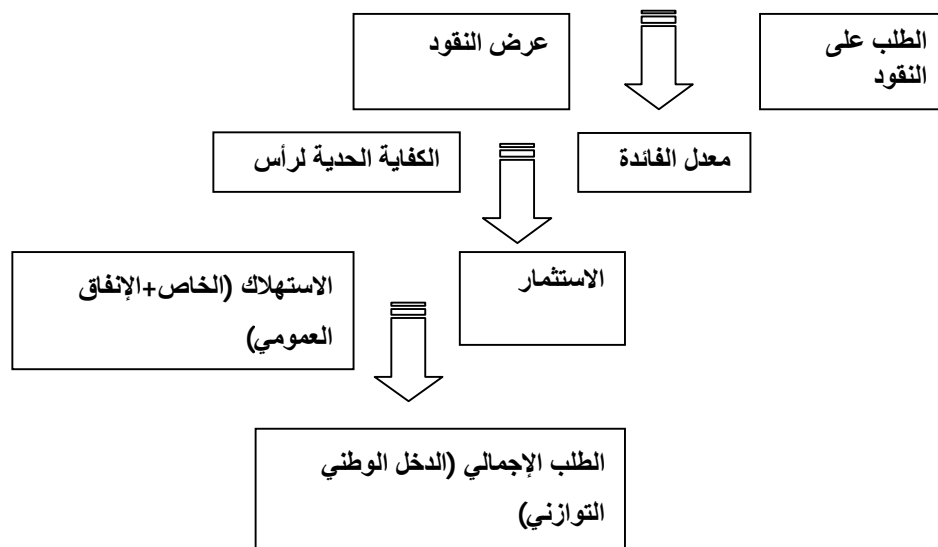
<sup>89</sup> الحاج طارق، (1998)، علم الاقتصاد ونظرياته ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، ص151.

<sup>90</sup> حازم البيلوي، (1971) ، النظرية النقدية ، مطبوعات جامعة الكويت ، ص 308-312.

<sup>91</sup> حازم البيلوي ، نفس المرجع، ص 314.

من الإنفاق (الاستثمار) يعتبر مستقلا عن تغيرات الدخل ، وعموما يمكن تلخيص تفاعل مكونات النظرية الكينزية فيما يلي :

الشكل رقم (10): النظرية الكينزية وتحديد الدخل التوازني :



Source : michel bialés ;rémi leurion ;jean-louisrivand ,( 2007) l'essenit sur l'economie, berti edition, alger , p 335.

#### رابعاً : السياسة الاقتصادية عند كينز:

ولكن إذا انتقلنا إلى السياسة الاقتصادية التي ينصح بها "كينز" لمعالجة الاختلالات وبخاصة محاربة التضخم ، فإنه كان قليل الثقة في فاعلية السياسة النقدية (تغيرات أسعار الفائدة) ، وكان يرى أن السياسة المالية (الإنفاق العام) أكثر تأثيراً في محاربة البطالة ، فإذا كان الاختلال العام في الاقتصاد يرجع إلى نقص الطلب الفعلي<sup>92</sup> ، فإن محاربة البطالة<sup>93</sup> تقتضي زيادة الطلب وبخاصة الاستثمار ؛ وكان يرى أن فرص تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق تخفيض أسعار الفائدة إما عديمة الجدوى وإما قليلة الفاعلية و ربما يرجع السبب في ذلك إلى أن أسعار الفائدة في ذلك الوقت - الثلاثينات - كانت بالغة الانخفاض بحيث أن أي تخفيض لم يكن مشجعاً على

<sup>92</sup> ناظم محمد نوري الشمري ،(1999) ، مصدر سابق ،ص 250-251.

<sup>93</sup> ناظم محمد نوري الشمري ، نفس المرجع ، ص 252.

الاستثمار مع سيطرة موجة التشاؤم لدى المنظمين عن مستقبل الاقتصاد ، فكل تخفيض في أسعار الفائدة أو الزيادة في كمية النقود لم تؤدي إلا إلى زيادة الإحتفاظ بالنقود (الاكتناز) و ليس الى تشجيع الاستثمار، لأمر الذي عرّف في ذلك الوقت بمصيدة السيولة.

## الفرع الثاني : تحليل هايك للأزمة الاقتصادية :

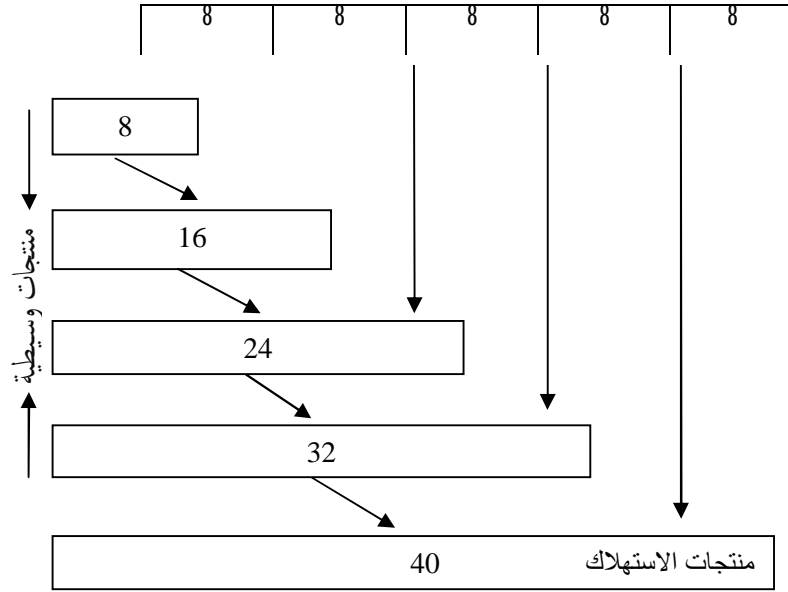
يرى الاقتصاد النمساوي "فريدرش فون هايك" ( 1899-1992) الازمة الاقتصادية، و ما يرافقها من ركود و انكماش إلى إفراط يحدث في إنتاج السلع الاستثمارية<sup>94</sup> ، و ما يسببه ذلك من اضطراب في هيكل الإنتاج، و أن هذا الإفراط يحدث بسبب قدرة البنوك على خلق الإتمان الذي يتجه إلى إنتاج هذا النوع من السلع، و قد نادى بهذه النظرية في كتابه الشهير " الإتمان و الإنتاج" الذي صدر عام (1931) ان كانت ملامح و أسس هذه النظرية قد ظهرت لأول مرة في كتابه " النظرية النقدية و دورة التجارة" الذي نشر عام (1928) ، و قد تأثر "هايك" عند صياغته لهذه النظرية بالنظرية النمساوية في رأس المال ، و هي النظرية التي تعرف تحت مصطلح " النظرية الإيجابية لرأس المال " ، ومنها نستنتج أن رأس المال هو تدفق منتجات وسيطة تتداول بين مختلف مراحل الإنتاج، ومن ثم هناك مسارات أو طرق يمر فيها الإنتاج قبل أن يتشكل في صورة سلع استهلاكية في السوق، وخلال هذه المسارات والطرق يساعد رأس المال العمال بتزويدهم بالضروريات ، فإذا كانت المجتمعات الابتدائية تتسم باعتمادها على الطرق المباشرة للإنتاج (استخدام العمل والأراضي ) ففي الاقتصاديات الحديثة تتسم باعتمادها على الطرق غير المباشرة للإنتاج نظرا لما يتمخض عنها من إنتاجية مرتفعة .

ويشير "هايك" إلى تقسيم هيكل الإنتاج بين الطرق المباشرة والطرق غير المباشرة كمدخل رئيسي لفهم نظريته ، فهو يرى أن الإنتاج في النظام الرأسمالي يتم على مراحل مختلفة ، وأن موارد الاقتصاد الوطني تكون موزعة على هذه المراحل بما يعكس رغبات أفراد المجتمع. هذه المراحل

<sup>94</sup> غلين روبرت، (1987) ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، دار نشر جامعة برنستون ، ص 92.

تشير الحقيقة إلى طريقة تنظيم الإنتاج الوطني وفقا لتكنولوجيات أكثر أو أقل استخداما لرأس المال ، وهذا التقسيم يمكن عرضه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (11): مثلث القيمة لهايك:



source : michel bialés ;rémi leurion ;jean-louisrivand, (2007) l'essenit sur l'economie, berti edition, alger p 337.

ينطلق هايك بصدد شرح أسباب الأزمة من الافتراض الكلاسيكي المعروف ، وهو أن الاقتصاد في حالة توازن<sup>95</sup> ، يعني توازن التوظيف الكامل ، ومن ثم ثبات مستوى الدخل الحقيقي ، افتراض أن الوحدات الإنتاجية التي تعمل في هيكل الإنتاج سالف الذكر ، قررت أن تطيل مسار الإنتاج ، أي تزيد من مراحل الإنتاج العليا المنتجة للسلع الاستثمارية كي يمكن في الأجل الطويل، من زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية؛ واضح أن لذلك تكلفة لا بد من تدبيرها ، و السؤال الآن هو : كيف يمكن تدبير هذه التكلفة؟ و من يستحملها؟ يفرق "هايك" بين الحالتين . الحالة الأولى، هي القيام المجتمع بشكل اختياري ، بزيادة حجم مدخراته والحالة الثانية هي قيام الجهاز المصرفي بتمويل

<sup>95</sup> غلين روبرت، (1987) ، مرجع سبق ذكره ، ص93.



هذا التكلفة و ثم فرق كبير في النتائج التي تتمخض عنها كل من الحالتين فيما يتعلق بتمويل زيادة إنتاج السلع الاستثمارية.

#### اولا: تمويل الاستثمار عن طريق زيادة الادخار:

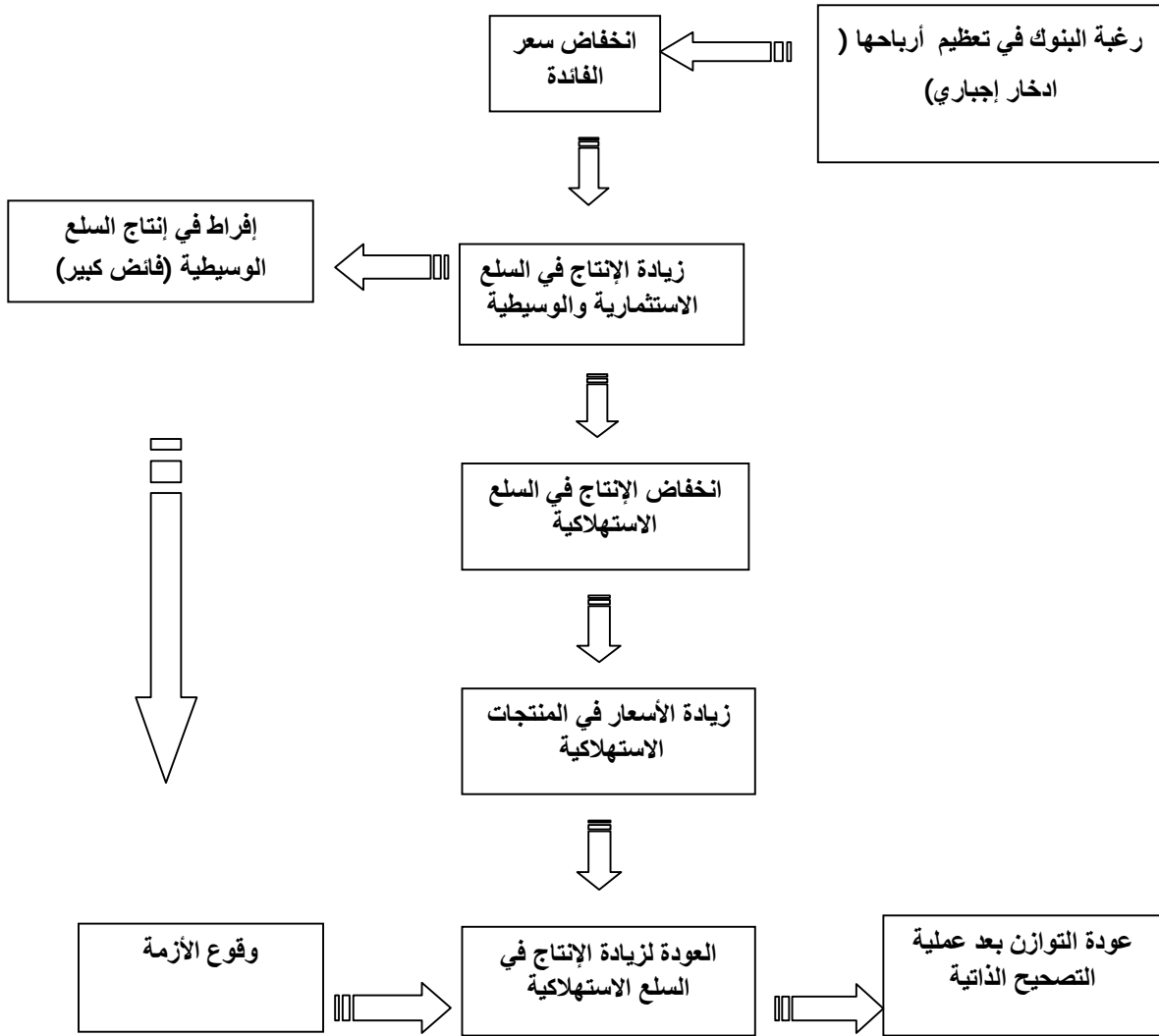
حيث يقرر فيها المجتمع أن يزيد من ادخاره بشكل طوعي ، و هو الأمر الذي يعني أنه اتخذ قرارا بتغيير ميله للادخار ، و من ثم ميله للاستهلاك ، سنجد أن زيادة الادخار ستؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، الأمر الذي يشجع المستثمرين على استغلال و استخدام الموارد في المراحل العليا للإنتاج<sup>96</sup> ، بيد أنه لما كان الاقتصاد القومي في حالة توظيف كامل ، فلن يمكن زيادة استخدام الموارد في هذه المراحل في الأجل القصير إلا على حساب نقص الموارد الموظفة المراحل الدنيا من الإنتاج ، و عليه فالزيادة التي ستحدث في إنتاج السلع الاستثمارية سيرافقها نقص يحدث في إنتاج السلع الاستهلاكية ، و سيحدث هذا لان أسعار السلع الاستثمارية قد ارتفعت ( بسبب زيادة الطلب عليها) و من ثم ترتفع معادلات الربح في المراحل المختلفة المنتجة لها، مما يزيد إنتاجها في حين أن انخفاض الإنفاق الاستهلاكي على السلع الاستهلاكية ، بسبب زيادة ميل المجتمع للادخار ، سيؤدي إلى خفض الطلب عليها و سينجم عن ذلك خفض في أسعارها ، و بالتالي في معدلات الربح للوحدات المنتجة لها ، مما يقود في النهاية إلى خفض حجم إنتاجها .

#### ثانيا: تمويل الاستثمار عن طريق الجهاز المصرفي .

والتي يتم فيها تمويل زيادة الاستثمار في المراحل العليا عن طريق الجهاز المصرفي بافتراض بقاء ميل ادخار الجماعة ( وأيضاً ميلها للاستهلاك ) ثابتاً ، وهي الحالة التي رأى فيها "هايك" المشكلة وسر التقلبات الدورية في الإنتاج والدخل والتوظيف ، بسبب ما سينجم عنها من إفراط في الاستثمار وتوضيح الحالة من خلال الشكل الآتي والذي يمثل مسارات تشكل الأزمة في حالة إتباع التمويل من الجهاز المصرفي .

<sup>96</sup> السيد البدوي عبد الحفيظ، (1999)، الاسواق المالية ، نظرة معاصرة دار الفكر العربي ، القاهرة ، ص 39.

الشكل رقم (12): مراحل تشكل الأزمة الاقتصادية حسب هايك وذلك بالتمويل عن طريق الجهاز المصرفي :



المصدر : عيد الصمد سعدون ، ( 2008 ) ابيتمولوجية النظام الرأسمالي في إختلال المبادئ القيمة بين الاطروحات النظرية والبناء التطبيقي لاقتصاد السوق ، مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، لبنان ، ص 114.

المسار 01: تمويل زيادة الاستثمار في المراحل العليا للإنتاج ، الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي وهذا بتخفيض معدل الفائدة الطبيعي ( الكفاية الحدية لرأس المال )

المسار 02: حوافز لدى المستثمرين لزيادة طلبهم على الائتمان واستخدام هذا الائتمان في زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية التي ترتفع أسعارها ، مما يدفع منتجها للسعي نحو زيادة إنتاجها .  
المسار 03: المشكلة هنا هي ان لمراحل العليا للإنتاج تكون قد أنتجت قدرا كبيرا من السلع الاستثمارية .

المسار 04: تساهم أيضا زيادة السلع الاستثمارية في تخفيض إنتاج السلع الاستهلاكية وهذا بسبب هجرة عوامل الإنتاج من الإنتاج الاستهلاكي إلى إنتاج السلع الوسيطة وهذا في ظل افتراض حالة التوظيف الكامل .

المسار 05: انخفاض الإنتاج الاستهلاكي يؤدي إلى زيادة أسعار السلع الاستهلاكية

المسار 06: الإفراط في إنتاج السلع الوسيطة يؤدي إلى انخفاض أسعارها ، ووقوع الأزمة و تحدث الافلاسات .

المسارين 07-08 : توجه عوامل الإنتاج إلى القطاعات السفلى نظرا لتوفر الربحية العالية وأيضا لتدخل البنك في الحد من الإقراض .

المسارين 09: عودة التوازن من جديد وتنتقل الموارد فيما بين هذه المراحل بحسب معدلات الربح - المتحققة فيها ، إلى أن تقل الفروق بين هذه المعدلات ثم يستقر الوضع.

في رأي "هايك" فإن مرحلة الكساد<sup>97</sup> التي تلي هذه الأحداث قد تطول ، بسبب صعوبة تنقل عوامل الإنتاج بين مراحل الإنتاج المختلفة نظرا لكونها أكثر تخصصا ؛ والنتيجة الحاسمة التي وصل إليها "هايك" من ذلك هي أن التقلبات الدورية التي تحدث في مستويات الداخل والناجح وتوظف العمالة سببها في ذلك الإفراط في الترسل الناجم عن قدرة البنوك على خلق الائتمان

<sup>97</sup> السيد البيدي عيد الحفيظ، (1999) ، مرجع سبق ذكره ص 41.

بشكل يضر بالنسب التي يرغب المجتمع الحفاظ عليها في هيكل الإنتاج ولهذا كان "هايك" من أنصار إلغاء قدرة البنوك على خلق الائتمان ، وأن ينحصر دورها فقط في تلقي الودائع و عادة إقراضها بنفس الكمية لمن يطلبها من الأفراد ، نظرا لأن السوق يحتوي على الآليات التلقائية التي تكفل الخروج من الأزمة ، فقد رأى أنه لا داعي للحكومات أن تتدخل في فترة الأزمة ، و الجدير بالذكر أنه وقع جدال نظري بين "هايك" و"كينز" حول تمويل الاقتصاد بالعجز الموازي.

### الفرع الثالث: التحليل الماركسي للأزمة الاقتصادية :

يفسر "ماركس" الأزمات الاقتصادية بالتناقضات الرئيسية في الاقتصاد الرأسمالي التي تتسبب في حدوث الأزمات، و أكدت هذه النظرية أن السبب الرئيس في حدوث الأزمة وجود تناقض في النظام الرأسمالي أي التناقض بين طابع الإنتاج والملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج ، لا نجد نظرية واحدة عند ماركس لتفسير الأزمات الاقتصادية<sup>98</sup> فمن ناحية أخذ "ماركس" من "سيسموندي" أن السبب في الأزمة الاقتصادية هو الإفراط في الإنتاج أو نقص الإنتاج فمع زيادة الإنتاج نتيجة لزيادة تراكم رأس المال مع بقاء أجور منخفضة، تنشأ صعوبة في تصريف هذه المنتجات و بذلك يعرف النظام نقص الاستهلاك المرتبط بحصول الرأسمالي على فائض القيمة و من ثم حرمان العمال من الحصول على دخول كافية ، يمكنهم من أن تلبية حاجياتهم و هكذا يؤدي إلى ظهور حالات الإفراط في الإنتاج ومنه ظهور الأزمات، و من ناحية أخرى ، أخذ "ماركس" الاتجاه لدى المفكرين الكلاسيكيين بالقول باتجاه النظام الرأسمالي نحو الركود نظرا لانخفاض معدل الربح<sup>99</sup> فيه فإذا انخفض معدل الربح هذا عن المعدل الذي يعتبره المنظمين تعويضا و مقابلا مناسباً، فإن الاستثمارات ستقل و بذلك فإن ما يحصل عليه الرأسماليون من فائض القيمة و لا يظهر في شكل استثمارات جديدة و هذا ما يؤدي إلى ظهور البطالة و انخفاض الإنتاج ، و من الواضح أن هذا التفسير يقترب من التفسير الحديث الذي أتى به "كينز"

<sup>98</sup> Le capital, (1970),Edtion sociales ,P42.

<sup>99</sup> Ernest mandel , (1955) ,long waves of capitalist development. ,P56.

في تفسير البطالة لعدم كفاية الاستثمار لامتناس المذخرات عند مستوى التشغيل الكامل؛ كذلك يرى ماركس أن استمرار التقدم الفني و ما يعنيه من ضرورة تغيير الآلات و الأدوات، كل ذلك اضطراب في النشاط الاقتصادي ، وأخيرا يشير ماركس إلى أن الفوضى في النظام الرأسمالي و عدم معرفة حاجات السوق على وجه الدقة يمكن أن يؤدي إلى تقلبات شديدة و قد يترتب عليها إفراط في إنتاج بعض السلع .

وترى النظرية الماركسية أن تحليل التناقضات العميقة الملازمة لجوهر الإنتاج الرأسمالي يظهر حتمية الأزمات في ظل الرأسمالية .

#### الفرع الرابع : نظرية التجديد والابتكار:

التي قدمها " Schumpeter.J " (1883-1950) الذي يرى أن أسباب الأزمات<sup>100</sup> تعود إلى ديناميكية النظام الاقتصادي في تطور الفنون الإنتاجية المستخدمة وفي تغيير كمية النقود، أي عندما يكون النظام الاقتصادي في حالة من التوازن الثابت المستقر "Stable Equilibrium" وهو الوضع الذي ينعدم فيه أي نمو (تغير) للنظام الاقتصادي وهي حالة السكون Static، ولكن فجأة يظهر ما يعرف بالتدمير الخلاق "Creative Destruction" (حسب تعبير شومبيتر)، والذي يقصد به الابتكار الذي يمثل الحافز على الحركة والنمو، وهذا الابتكار هو الذي يكون مسؤولاً عن نمو النظام وحركته وتطوره، وهو المسؤول أيضا عن انهياره وتدميره من خلال الانزلاق إلى مرحلة أكبر من الحركة والنمو، عندما تعجز الآليات القائمة عن استيعاب كل الابتكارات والاختراعات والابتكارات الجديدة أو الإبداع في المجالات المختلفة، وكذلك نشاط حركة الائتمان لتمويل هذه الابتكارات والتجديدات.

<sup>100</sup> صالح العلي ، (2009). ، اثر الازمة المالية في الفقر والبطالة وسبل معالجتها في الاقتصاد الاسلامي ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي في سوريا بعنوان رسالة السلام في الاسلام ،بدمشق.

## الفرع الخامس : نظرية التغيرات البنوية للاقتصادي "Akerman":

يرى بان التغيرات في البنى و الهياكل هي التي تقف وراء التغيرات والتحوللات الاقتصادية<sup>101</sup>، وذكر "اكرمان" في مؤلفه (البنى والدورات الاقتصادية ) عام (1945) ، إن هذه التغيرات البنوية هي نتيجة تفاعل ثمانية أنواع من القوى، أربعة منها أساسية أو أولية ، وهي التقدم التقني، و النمو السكاني، و التغيرات السياسية والإضرابات ، والتأهيل والتحوللات ، وأربع قوى ثانوية هي: تطور نظام التسليف والإقراض ، وتطور التجمعات ، وتوسع الصناعة على حساب الزراعة، والتحوللات في توزيع الدخول.

### المطلب الثالث :التحليل الحديث للأزمة :

### الفرع الاول : تحليل "مينسكي" للأزمة :

يعرف "مينسكي" بأنه نبي الأزمات نظرا لتنبؤه<sup>102</sup> بها قبل وقوعها، وذلك من خلال الأعمال العلمية التي قدمها في هذا الصياغ والتي تقارب أربعين كتاب ومقال وورقة عمل ونذكر منها فرضية عدم الاستقرار المالي: عمليات الرأسمالية وسلوك الاقتصاد(1982) ،الأزمات المالية : نظامية أم خاصة ؟ (1991)، التمويل والاستقرار : حدود الرأسمالية (1993) ، الدورات التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية (1994) ، عدم التأكد والبنية المؤسسية للاقتصاد الرأسمالي (1996) ، وبتضح لنا من خلال العينة المقدمة طغيان الجانب المالي ، و الأزمات وعدم الاستقرار في النظام الرأسمالي السائد، ولهذا لا يمكن تجاهل أعماله في دراسة الأزمات وهذا ما قاد الكثير من الاقتصاديين و المنظرين إلى الاهتمام بأعماله، مثل " تشارلز كيند لبرج " مؤلف كتاب تاريخ الأزمات الذي ظهرت طبعته الأخيرة (2005) بدأ تحليله لأسباب حدوث الأزمات من الناحية النظرية بما وصفه بنموذج "مينسكي" ، وتزايد الاهتمام بأطروحاته عقب الأزمة الأخيرة بشكل لافت ومن مختلف المدارس الفكر الاقتصادي والتخصصات الاجتماعية وحتى

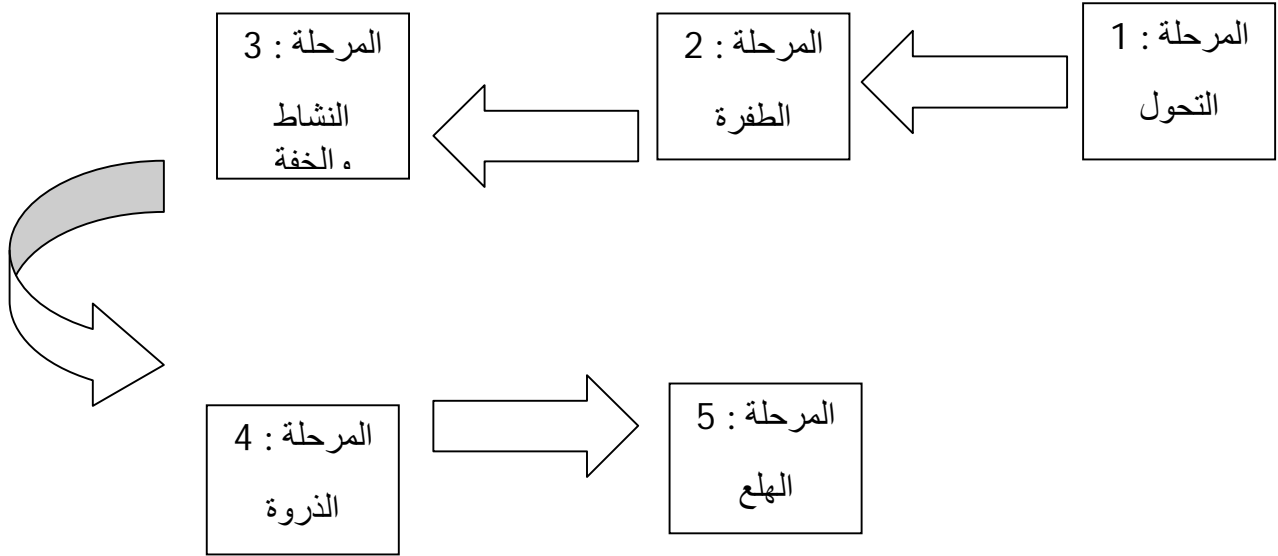
<sup>101</sup> زايري بلقاسم ، (2010) ، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

<sup>102</sup> أحمد المهدي بلوافي ، (2009). ، الأزمة المالية العالمية ، اسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز ابحاث الاقتصاد الاسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، ص 04-05.

المؤسسات الرسمية والمالية كسوق المال "بول ستريت" والصحيفة الموالية التي تعكس وجهة نظره ، فالمعجبون والمحبون "كبول ماكولي" و "روبرت باربيرا" وهم من التطبيقين حيث انهم يديرون شركات استثمارية مالية - يرون إن تحليل "مينسكي" ينطبق بشكل كبير على تطورات الأزمة الاخيرة ، وهو بهذا الطرح قد حذر من مثل هذه الأزمة قبل وقوعها بسنوات عديدة ومن جهة أخرى "قام معهد ليفي للاقتصاد" الذي قضى "مينسكي" فيه آخر سنواته بعد تقاعده من "جامعة سان لويس بواشنطن" (1990) بإعادة طباعة كتبه في عام (2008) ، "جون ماينر كينز" تحقيق الاستقرار لاقتصاد غير مستقر، يقول " هنري كوفمان " في تقديمه للكتاب الثاني : لقد كان "مينسكي" سابقا لزمانه عندما طبع كتابه هذا قبل أكثر من عقدين من الزمن ، أما الليبراليون ومنهم "جيمس جالبرايت" ،الذين مازالوا يتمسكون بقناعة تدخل الدولة شر وهو الذي يسبب الكوارث ، تتالوا ما كتبه "مينسكي" ، بأنه وصف دقيق للواقع وليس تنبؤ ثم جاء الدور على "بول كروغمان" وبدأ يراجعون أعماله ويولونها أهمية بعد أن همشت فيما مضى ، ويذهب البعض إلى حد إدراجها في نظريات الاقتصاد الكلي ، وهذا راجع إلى القصور الذي أظهره الفكر الليبرالي الجديد في تفسير ما حدث ناهيك عن التنبؤ بها و التحذير منه.

وقد اتضحت أهمية ما طرحه "مينسكي" من خلال المراحل التي وصفها لتشكيل الفقاعات وانطباق ذلك إلى حد كبير على فقاعة الرهن العقاري التي عرفتتها أمريكا ، ويمكن وصف مراحل "مينسكي" على النحو الموالي :

الشكل رقم (13) يمثل مراحل تشكل الازمة حسب "مينسكي" :



Source : Minsky, H. (1992) "The Capital Development of the Economy and the Structure of Financial Institutions ", p. 14

### المرحلة الأولى (التحول) :

في هذه المرحلة يستشعر المستثمرون بالإثارة حيال الفرص الاستثمارية ، بغرض تحقيق أرباح مجزية في فترة قصيرة ؛ وقد تمثلت هذه المرحلة في توجه المستثمرين نحو قروض الرهن العقاري عقب انفجار فقاعة اسهم شركات تكنولوجيا المعلومات في (2001 - 2002).

### المرحلة الثانية (الطفرة) :

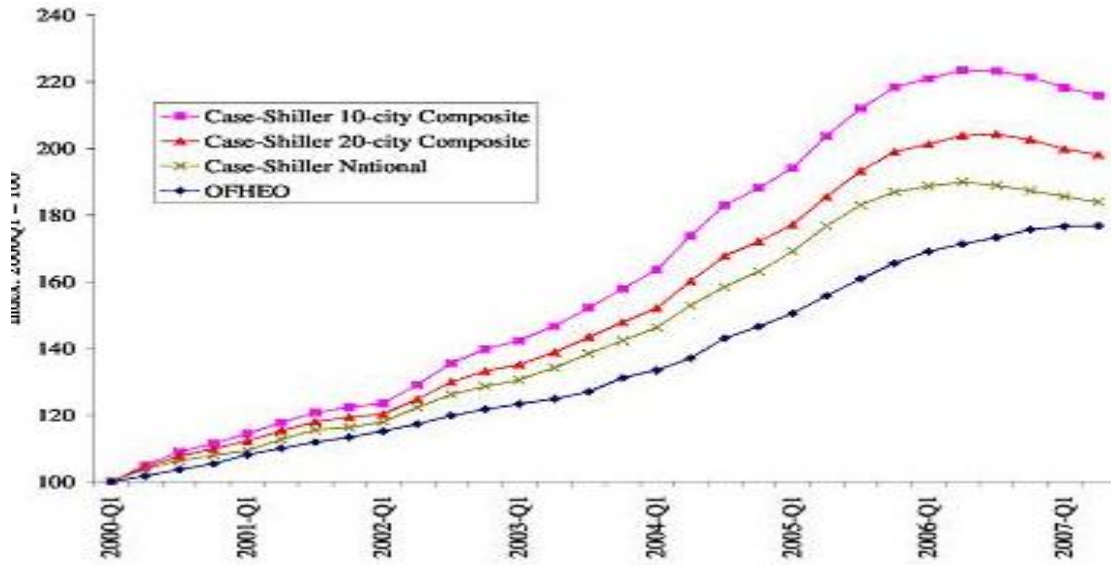
في هذه المرحلة يشرع المجازفون في جني العائدات الضخمة<sup>103</sup> وعند رؤية تلك العائدات يدخل المزيد من المستثمرون السوق ، وقد عبر "مينسكي" عن هذا النوع من الاستثمار ، بالاستثمار المغربي ؛ وقد عرفت أسعار المنازل في أمريكا تطورات كبيرة بلغت 124% بين عامي (1997 - 2006) ، وقد مرت تلك التطورات بمرحلتين الأولى بين (1997 و 2002) ، ثم الثانية بعد ذلك

<sup>103</sup> أحمد المهدي بلوافي ، (2009). ، مرجع سبق ذكره، ص 6.



إلى منتصف (2006) ، وقد اتسمت وتيرة صعود أسعار المنازل في هذه الفترة بدرجة أكبر من التي سبقتها وهذا ما يتضح من خلال الرسم البياني الآتي :

الشكل رقم (14) يمثل وتيرة صعود أسعار المنازل في الولايات المتحدة:



المصدر: سلسلة النشرات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي (2009).

### المرحلة الثالثة : (الشعور بالنشاط والخفة) :

وذلك بعد الارتفاع الكبير الذي تشهده قيم وعوائد الأصول الفقاعية فيكتظ السوق بالجموع المتزايد بالدخول لآعبين جدد وهم الفئة الأقل ملاءة "subprime" كما في أزمة الرهن العقاري ، وهي الفئة التي لم يكن لها وجود قبل (2000) بسبب التسهيلات الائتمانية الكبيرة التي منحت لأفرادها وفق شروط إخلال كبير عن الضوابط المعهودة من قبل المؤسسات الائتمانية المانحة للائتمان ، وذلك بعد أن بدأ المجازفون يجنون العائدات الضخمة من استثماراتهم في سوق الرهن العقاري ؛ وفي هذه المرحلة يحدث اندفاع يائس من قبل المشاركين الجدد للظفر بنصيب فيما يجري ، وعلى أرض الواقع قد تتخذ هذه الخطوة حجما كبيرا بما ينطوي عليه من اثر ظاهرة شلالات المعلومات ، وسلوك القطيع .

## المرحلة الرابعة : (الذروة أو جني الأرباح ) :

بعد استفاد الفقاعة لمراحلها الأولية وبلوغ قيم الأصول الفقاعية ذروتها يبدأ المستثمرون الأذكاء في اخذ أرباحهم ومغادرة السوق وهو ما يمهد السبيل لظهور المرحلة الاخيرة.

## المرحلة الخامسة : (الهلع) :

بعد حصول التطورات السابقة تبدأ الفقاعة في الانحسار فيحل التشاؤم محل الحماسة ويسعى المستثمرون إلى التخلص وبأسرع ما يمكن ، من أصولهم في ظل هذه الأجواء تجد المصارف إن قيم أصولها آخذة في الانحدار ومع امتناع م قرضيها عن إعادة تدوير ديونهم مما ألجأها إلى المزيد من إنقاص نسبة الدين في استخدامات أموالها لإصلاح وضع خصومها فيظهر عندئذ ما بات يعرف بلحظة "مينسكي" ، وهي اللحظة التي تضطر المصارف وكذلك المقرضون إلى التخلص من أصولهم الآمنة مقابلة الالتزامات عليهم.

وقد حددها البعض بتاريخ التاسع من أغسطس عام (2008) ، عندما تدخلت البنوك المركزية في كل من أمريكا و اروبا ، من خلال عمليات السوق المفتوحة بشكل كبير لإمداد سوق الإقراض بين المصارف بالسيولة اللازمة لإيقاف مسلسل التدهور الكبير الذي شهده سوق الائتمان ، ولكنها فشلت في ذلك .

لقد تناول "مينسكي" عددا من القضايا والأفكار الاقتصادية في كتاباته المختلفة مثل "النظرية الاقتصادية" من خلال اليد الخفية "لأدم سميث" وتدخل الدولة "لكينز" وما ارتبط بكيفية الوصول للتوازن ودراسته وفق الرؤيتين ، ومنها كذلك استخدام النماذج الرياضية والقياسية في الاقتصاد والابتكارات المالية مثل التوريق ، فالسياسة النقدية ، والتحرير المالي ، والمجازفية وخطرها على الاقتصاد ، إلا أن الذي تميز به هو فرضية عدم الاستقرار المالي ، والتي تمثل أهم مساهم "لمينسكي" في حقل الاقتصاد الكلي، وقد بدأ بطرحها في الستينيات من القرن الماضي واستمر في التأكد عليها أو إعادة شرحها إلى ما قبل وفاته بأربعة أشهر حسب آخر عمل نشر له في يونيو

(1996)، والفرضية كما هو واضح من عنوانها تنطلق من أن عدم الاستقرار في النظام الرأسمالي خاصة ذاتية لصيقة به ، وهي الأصل في سلوكه ومن ثم يجب أن تصب الجهود نحو تنظيرا ببناء النظرية المناسبة التي تفسر ذلك ، وممارسة برسم السياسات الملائمة لاحتوائه ، وقد ساهم في تطوير "مينسكي" هذه الفرضية عوامل استنتجها من خلال القراءة وإعادة القراءة لبعض الأعمال التي اطلعت عليها وهي : تحديد موقفه في الخريطة الجغرافيا للفكر الاقتصادي الرأسمالي بذكر رؤية كل من "سميث" و"كينز" لآثار اقتصاد السوق وهل يعمل بصورة تلقائية أم يحتاج إلى التقنين والتدخل من قبل الدولة ؟ فأعنتق أطروحته الأخيرة وعمل على تطويرها في الجانب النقدي والمالي ، ولم يكن "مينسكي" محرجا من ذلك فقد اعتبر فرضيته هذه في سياق النظرية الاقتصادية شرحا جوهريا للنظرية العامة "كينز" لكن هذا الشرح يضع النظرية العامة - حسب مينسكي - في سياقها التاريخي وهو بداية الثلاثينات ، أما الاضطرابات المالية والحقيقة التي حصلت في الولايات المتحدة و الاقتصاديات الرأسمالية الأخرى في ذلك الوقت فإنها تمثل جزء من الواقع الذي تحاول النظرية شرحه <sup>104</sup> ، ففي ورقة العمل التي نشرت له (1991) ذكر انه توجد نظريان أساسيتان مختلفتان فيما يتعلق بالنتائج التي يمكن أن يحققها اقتصاد السوق ، الأولى حددها "ادم سميث" والثانية "جون ماينر كينز" فإذا صحت نظرية سميث للطريقة الآلية لعمل الاقتصاد فإن التقنين والتدخل سيؤدي حتما إلى نتائج غير مرجوة ، وأما إذا صحت رؤية "كينز" فإن التقنين والتدخل مفيضان <sup>105</sup> .

يتضح مما سبق أن المنطق الفكري لدى "مينسكي" مهم في بناء النظرية وأن عملا أو سياسة من غير نظرية تنير له الطريق قد يكون مضرا ، وفي ثنايا هذا العمل وغيره يؤكد اقتناعه بالتحليل الكينزي لان الواقع يعضده ، ومن جهة أخرى فقد ركز على الجانب المالي باعتباره أن هذا الجانب هو الطاغي على النموذج الرأسمالي القائم الذي يصفه برأسمالية المدراء الماليين ، أو

<sup>1</sup> Minsky.H. (1992) "The Financial Stability Hypothesis", The Levy Economics Institute of Bard College, p.1

<sup>2</sup> Minsky, H. (1991) "Financial Crises: Systemic or Idiosyncratic", prepared for presentation at "The Crisis in Finance," a Conference of The Levy Economics Institute of Bard College, p.4.

رأسمالية الشركات بطبيعة الحال ؛ ومن جهة أخرى فإن "مينسكي" تأثر بأفكار أستاذه "جوزيف شومبيتر" في صياغة الفرضية .

الوقائع التي عاصرها والتاريخ المالي والنقدي للولايات المتحدة الأمريكية المتمسك بالاضطرابات على الدوام ساهم من غير شك في التأثير على الاتجاه الذي أخذه ، يقول في هذا الصدد : إن الأدلة التاريخية أثبتت أن الاقتصاد لا يعمل وفق المفهوم الكلاسيكي لكل من "أدم سميث" و"الراس" ويقول في مناسبة أخرى : لقد صمدت فرضية عدم الاستقرار المالي خلال الثلاثين سنة الماضية <sup>106</sup> ، وذكر أمرا شبيها يتعلق بالواقع الذي عليه الاقتصاد الأمريكي من تعاقب الأزمات وان لم يعقبها كساد كما شاهدنا في السنين الأخيرة.

لقد سيطر هاجس أزمة الكساد الكبير التي عاشتها أمريكا وبقية الدول الصناعية في الثلاثينيات من القرن الماضي على تفكير وأعمال "مينسكي" مما جعله يصوغ ذلك في شكل تساؤل حاول الإجابة عليه من خلال أعماله المختلفة ، السؤال هل يمكن أن يقع الكساد مرة أخرى؟ يقول "مينسكي" إن تجربة الاقتصاد الأمريكي اظهر خاصية تكرار الأزمات المالية لقد مضت أربعين عام على الكساد الكبير وهي تمثل فترة طويلة إذا ما قورنت بالفترات التي كانت تفصل بين تكرار حصول الأزمات والكساد الكبير في القرن الماضي مما أتاح الفرصة للكثير من التساؤلات غاية في الأهمية : هل هذه التجربة التي أعقبت الكساد الكبير ناجمة عن تغيرات أساسية في النظام الاقتصادي وفي علم الاقتصاد مما يعني أن الأزمات والكساد الكبير الذي يعقبها لن يحدث مرة أخرى ؟ أم أن العلاقات الأساسية للاقتصاد لم تتغير في حين أن علمنا وقوتنا لم يعودا مناسبين مما يعني أن الأزمات وما يعقبها من كساد مازال ممكنا ؟ مما اضطر "مينسكي" إلى الإقرار بإمكانية حدوث الأزمة والكساد مجددا.

<sup>106</sup> Minsky, H.(1991) "The Capitalist Development of the Economy and the Structure of Financial Institutions", p. 7.

هناك خلل يتمثل في الجانب المالي المعقد للنظام الرأسمالي القائم، وهو خلل داخلي لصيق بالنظام وخاصة علاقة الإقراض و الاقتراض التي تقود في الغالب إلى الإفراط في المديونية .

بناء على ما سبق ذكره من عوامل ساهمت في توصل "مينسكي" إلى فرضيته عن عدم الاستقرار فإنه قام بصياغتها على أنها تتكون من شقين<sup>107</sup> :

**الشق الأول:** يتمثل في أن للاقتصاد الرأسمالي أنظمة تمويل تساهم في استقراره و أخرى تعمل عكس ذلك ، أي في عدم استقراره.

**الشق الثاني:** فإنه يتمثل في أن طول فترة الرخاء والازدهار يؤدي بالاقتصاد إلى أن ينتقل من العلاقات الاقتصادية المستقرة إلى العلاقات المالية الغير مستقرة .

وهي مرتبطة بشكل رئيسي بتركيبة الديون وتطوراتها إلى مستويات تعجز الوحدات الاقتصادية عن الوفاء بها ، مما يربك حالة الاقتصاد فيحولها من الاستقرار الى عدمه ، يقول "مينسكي" في هذا الصدد : فرضية عدم الاستقرار تمثل نظرية اثر الدين على السلوك الاقتصاد ، كما أنها تأخذ في الحسبان الكيفية التي تسوى بها الديون ؛ ولشرح الفرضية ميز " مينسكي " بين ثلاث علاقات للوحدات الاقتصادية فيما يتعلق بدخلها والديون المترتبة عليها :

**النوع الأول:** هو الوحدات القادرة على سداد جميع (أصل المبلغ المقترض والفوائد المترتبة عليه ) ما عليها من التزامات من التدفقات النقدية التي تحققها من عملياتها المختلفة وسماها وحدات التحوط .

**النوع الثاني:** هو الوحدات التي تستطيع دفع الفوائد من العوائد التي تجنّبها لكنها تبقى على أصل الدين إما بتأخير موعد السداد أو بمزيد من الإقراض وأطلق عليها وحدات المجازفة.

<sup>107</sup> Minsky, H. (1992) "The Financial Stability Hypothesis ,The Levy Economics Institute of Bard College,P 7.

**النوع الثالث والأخير:** فهي وحدات التي لا تملك الدخل الكافي المحصل من التدفقات النقدية لعمالياتها المختلفة لسداد ما عليها من التزامات مما يدفعها إلى مزيد من الاستدانة أو بيع ما لديها من أصول وان تعجز عن السداد ونعتها بوحدات "بونزي" ويمكن وصفها بوحدات الملاءة المنخفضة .

يخلص "مينسكي" من هذا الشرح إلى أن الاقتصاد الذي يغلب على تركيبته وحدات "التحوط" هو الأكثر استقرار وان الذي يغلب على تركيبته وحدات "المجازفة" و "البونزية" هو الاقتصاد الهش الذي يكون محلا للتعرض للضرورة المالية في أية لحظة نتيجة سياسة نقدية متشددة كرفع معدلات الفوائد أو غيرها مما يدفع بوحدات "المجازفة" إلى أن تتحول إلى "بونزية" بإقدامها على بيع أصول كانت محل مجازفاتها مما يؤدي إلى انهيار كبير في قيم الأصول محل الإشكال فتتساقط الوحدات الوحدة بعد الأخرى "البونزية"، "المجازفة" ثم "التحوط" .

وفي ثنايا التحليل للفرضية ولهذا التركيبية من العلاقات المالية يصل "مينسكي" إلى أن الوحدات التي يكون غالب التزاماتها أو تمويلاتها مبني على التمويل القائم على المشاركة كلما أمكن وصفها بالوحدات التمويلية "المتحولة" والعكس صحيح ؛ ومن جهة أخرى فان طول فترة الرخاء يدفع بالاقتصاد إلى أن يطغى على عمليات وحداته الاقتصادية جانب "المجازفة" و "البونزية" أو التمويلات الهشة ، بمعنى نشوة الرخاء و الآمال التي يعلقها الفاعلون الاقتصاديون على تطور أو تطور قيم أصل من أصوله كقيم الأسهم أو العقار مع وجود سياسات نقدية رخوة ، متمثلة في معدلات فوائد منخفضة يدفع للفاعلين وخاصة مؤسسات الوساطة المالية التي تعتقد أن الابتكار يضمن مزيد من الأرباح بتصميم منتجات غاية في التعقيد تسمح لها بإنشاء مزيد من الديون مع القيام بتسويقها والمتاجرة فيها <sup>108</sup>، إلى الإقبال على الديون بشكل قياسي مما يؤثر على مزاج التوجه العام للاقتصاد بانقلابه من وضعية قوية الى وضعية هشة ، وبالنسبة "مينسكي" الوضعية المالية الهشة مرادفة للافراط في المديونية، وهذا التحول في المزاج الاقتصادي بات يعرف بلحظة

<sup>1</sup> Minsky, H. (1992) "The Financial Instability Hypothesis", The Levy Economics Institute of Bard College, p. 6.

"مينسكي" التي أطلقها أول مرة الاقتصادي "ماكولي" في أزمة روسيا عام (1998) أو ما يعرف بالاستقرار في ظل العلاقات المالية المعقدة للنظام الرأسمالي القائم يقود إلى عدم الاستقرار والأمر الآخر الذي تظهره الفرضية أو نظرية "مينسكي" في تفسير الأزمات هو أن السبب الرئيسي داخلي وليس خارجيا إي انه مرتبط ببنية النظام التي تتسم بالتطور الديناميكية والذي يؤدي إلى تغلغل عوامل الهشاشة فيه مما يطلب التدخل والتقنين لكي يعمل هذا النظام في الحدود المعقولة ؛ وكما أشارنا في مستهل هذه الفقرة فإن "مينسكي" اراء ومساهمات أخرى لها ارتباط كبير بفرضية عدم الاستقرار المالي نشير إلى بعضها كما يلي:

#### أولاً: التحرير المالي والابتكارات المالية كالتوريق :

لقد كان "مينسكي" متحفظا على التطورات الكبيرة في جانب المنتجات المالية التي كان يقودها المدراء من غير أن تخضع للمراقبة والتمحيص الدقيق ومن ذلك على سبيل المثال "التوريق" الذي ظهر بشكل بارز في الأزمة المالية الأخيرة ؛ ففيما يتعلق بالتحرير المالي الذي عرفته ثمانينات القرن الماضي اعتبره "مينسكي" مسؤولا عن الصعوبات الحالية التي يعيشها النظام وهناك أرى أخرى فيما يتعلق بالتوريق فإنه يساهم في تحلل الشركات المنشئة للديون وهي في الغالب بنوك ، ومن مسؤولياتها في تحمل المخاطر عدم السداد مما يساعد ها على منح المزيد من الائتمان مع التساهل في شروط منحه إلى إغراق الاقتصاد به .<sup>109</sup>

وهذا ما يقود إلى العلاقات الهشة في الاقتصاد ، وهذا ما حصل في الأزمة الأخيرة من خلال طغيان نموذج الإنشاء للتوزيع ، إي توزيع القروض من خلال عمليات التوريق بدل الاحتفاظ بها ضمن بنود الميزانية للمؤسسات المنشئة وهي المصارف.

<sup>2</sup>Minsky, H. (1991) "The Capitalist Development of the Economy and the Structure of Financial Institutions", p.22-23, and "Securitization", The Levy, Policy

## ثانيا: دور البنك المركزي والحكومة :

لقد ظل "مينسكي" في أطروحاته المختلفة للازمات يؤكد على أهمية دور الحكومة الكبير في تسير وإدارة الاقتصاد لان الأنظمة المالية تتسم بخاصية عدم الاستقرار الذاتية ، وقد أكد في هذا الشأن على أهمية التوظيف في فترات من قبل الحكومة فدعا إلى وظيفة المشغل النهائي ، وكذا الأمر بالنسبة للبنك المركزي والذي يجب أن يكون له دورا كبيرا وفعال يراعي من خلاله الوظائف المختلفة في إدارة السياسة النقدية والمالية للبلد.

## ثالثا: تعدد أشكال الرأسمالية:

يرى "مينسكي" أن للرأسمالية أشكال متعددة<sup>110</sup> وليست محصورة في قالب واحد لا تحيد عنه وقد شبه ذلك بما طرحته شركة "هينز للمخلات" ذات مرة حينما رفعت شعار "57 نوعا" للدعاية لمنتجاتها في أنه إذا سئل عن أشكال الرأسمالية فلن يجد أنسب من شعار شركة "هينز" للتعبير عن ذلك.

## رابعا: فحص دقيق أو تغيير للنموذج الرأسمالي القائم:

كانت أمريكا في بداية التسعينات أبان حكم الرئيس "كلينتون" ، تعاني من ركود حاد لقد أشار "مينسكي" في ذلك وحلل الوضع من كونه شبيها بما كان يواجه "روزفلت" في ثلاثينيات القرن الماضي ومن ثم وجه رسالة إلى "بيل كلينتون" مذكرا فيها أن المشاكل التي واجهها "روزفلت" مشابهة لما يواجهه كلينتون اليوم حيث أن "روزفلت" ورث نموذجا رأسماليا جديدا خلال النصف الأول من فترة عهده (1933-1937) ؛ إن نموذج "روزفلت" الجديد للرأسمالية خدم الولايات المتحدة الأمريكية والعالم ما يقارب نصف قرن من الزمن ، ولكن بدأ واضح وجلي خلال الأثني عشرة سنة الماضية أن هذا النموذج قد استنفذ طاقته ، وتجاوز مرحلة أوج عطائه؛ إن هذا النموذج<sup>111</sup> لم يتفكك بالكامل كما حصل لنموذج "دعه يعمل" خلال سنوات الكساد ، انه يتضح

<sup>110</sup> Minsky, P.H. (1991) "The Capital Development of the Economy and the Structure of Financial Institutions", p.20

<sup>111</sup> Minsky, H. (1970) "Financial Instability Revisited: the Economics of Disaster", p.1.



جيدا أن النموذج الحالي يحتاج إلى فحص دقيق على أقل تقدير إن لم يكن تغييرا كليا ، من هنا يتضح لنا أن حسب "مينسكي" كما ذكرنا سابقا أن الرأسمالية تأخذ أشكال متعددة وهي بحاجة إلى التجديد بين الفينة و الأخرى ، يمكن القول أن "مينسكي" لم يكن يرى بديلا للنظام الرأسمالي بقدر ما كان يعطي أهمية للتجديد في الوسائل والمؤسسات اللازمة للنهوض بمتطلبات المرحلة ، وخاصة الدور الهام والكبير للقطاع الحكومي في هذا الترتيب، وكأن "مينسكي" من خلال فحص التقلبات التي شهدتها النماذج الرأسمالية المتعاقبة يخلص إلى أن الرأسمالية تعود الى طبيعتها المتحررة في فترة الرخاء ، وعندما تتعرض للاضطرابات لن تجد مسلكا غير التدخل الحكومي.

### **الاستفادة من إسهامات مينسكي العلمية في عالم الأزمات :**

فرضت الأزمة المالية الأخيرة التي عرفتها أمريكا ثم توسعت إلى باقي العالم الكثير من الإفرازات والملاحظات التي تنبأ لها "مينسكي" قبل وقوعها وتم إثباتها لاحقا، و فيما يتعلق بالأزمات يمكن الاستفادة بجملة من الأمور أهمها :

تحديد المرجعية الفكرية لكل التحليل واتخاذ الموقف العلمي من قضايا محددة وقد ظهر هذا جليا في مرجعه الفكري من القضية الأساسية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي ألا وهي حرية النشاط الاقتصادي المطلقة كما تصورها سميث اليد الخفية ، أو الليبراليون الجدد من خلال كفاءة الأسواق فيتخذ من فكر "جون ماينر كينز" مرجعا أساسيا وهاما للانطلاق ثم البناء في التحليل وبناء التصور للنموذج "الفعال" والناجح للنظام الرأسمالي، متعللا أن النظام المالي الحالي لم يوفق في تقديم حلول ناجعة ومناسبة خاصة فيما يتعلق بالاضطرابات وعدم الاستقرار في النظام المالي الذي لا تقتصر السلبية على المباشرين له من أفراد ومؤسسات بل يمتد إلى أبعد من ذلك .

التركيز على النقود والعلاقات المالية التي تطورات من خلال أسواق المال ومؤسسات الوساطة المالية<sup>112</sup> لفهم العلاقات المعقدة والمتشابكة التي تميز النظام الرأسمالي القائم من الأهمية بمكان بل أنها تمثل مفتاحا هاما ورئيسا لبناء نظرية أو فرضية خاصة للإحلال محل الاقتصاد التقليدي وتكون حل أو ما تعرف بالاقتصاد البديل؛ والاهم في كل هذا الربط العلمي والمنطقي بين الأصول وبين حالة عدم الاستقرار التي يشهدها النظام المالي القائم مثل في ذلك ما تطرق إليه "مينسكي" فيما يتعلق بفرضيته لعدم الاستقرار والتي ذكر إنها تحاول تفسير وتحليل أثر الدين على استقرار العلاقات المالية التي تنشأ في النظام المالي الرأسمالي.

حذر "مينسكي" من الاغترار بمظاهر الابتكارات والتعقيد في تصميم المنتجات لان العبر بالمضمون و الآثار مما يتطلب الوقوف على حقائق الأمور ، فما كل جديد جدير بالاحتفاء وكل قديم سبيله النسيان والإهمال، التي تتم تحت مسمى الهندسة المالية يجب أن يكون لها طرق واضحة في التصميم ونتائج مفيدة للمجتمع لا أن يتعدى ضررها نفعها وأن تكون خاضعة للفحص الدقيق في جميع مراحل البناء والتطوير ثم التنفيذ ، وكذا الأمر فيما يتعلق بالتطورات الأخرى كالبنوك الشاملة، و أسواق المال..... الخ، ويرى أن المستفيد الأكبر من هذه الابتكارات المالية هم المدراء الماليون .

### الفرع الثاني : نظرية المباريات " Game Theory " :

تعرف بـ " مباريات التنسيق بين اللاعبين في الأسواق المالية"<sup>113</sup> " Coordinaination Games " إذ تؤكد<sup>114</sup> أدوات التحليل الاقتصادي وجود علاقات موجبة بين القرارات التي يتخذها لاعبو الحلبة الاقتصادية ( المضاربون ، المستثمرون ، .. ) فقد يكون قرار المستثمر في كثير من الأحيان باتخاذ الاتجاه الذي يتوقع هذا المستثمر الآخرين أن يتخذوه ؛ بمعنى آخر، قد يكون قرار شراء أصل ما، بناء على التوقع بأن قيمة ذلك الأصل ستزداد، وان له القدرة على توليد دخل

<sup>112</sup> أحمد المهدي بلوافي ، (2009) ، مرجع سبق ذكره ، ص 7 .

<sup>113</sup> زايري بلقاسم ، ( 2010 ) ، مرجع سبق ذكره ، ص 24 .

<sup>114</sup> روبرت جران ، (1999) ، مرجع سبق ذكره ، ص 95 .

مرتفع، بينما في أحيان أخرى قد يتخذ المستثمر القرار ذاته نظرا لتوقعه قيام المستثمرين الآخرين بأخذ ذات القرار، حينئذ تبدو الصورة مختلفة وقد أكدت بعض النماذج الرياضية التي استخدمت لتحليل أزمات العملة مثل نموذج "بول كروجمان Paul Krugman" - ذلك السلوك على سبيل المثال ان نظام سعر الصرف الثابت قد يحتفظ باستقراره لفترة طويلة، و لكن قد يحدث له انهيار سريع لمجرد وجود عوامل قد تسبب ان يتوقع الآخرون انخفاض سعر الصرف، و من يبدأ السعر في الانخفاض وربما الانهيار فعليا.

### الفرع الثالث : النظرية السيكولوجية للأزمة :

التي تعزي الأزمات إلى ردود الفعل النفسية لرجال الأعمال تجاه التغيرات في المعطيات الاقتصادية الفعلية، وردود الأفعال هذه تعود إلى أخطاء التنبؤ "Forecast Error" التي تتعلق أسبابها بقيام النظام الاقتصادي الغربي على أساس من عمليات معقدة<sup>115</sup> كثيرة وغير مباشرة وذات فترات غير قصيرة، أيضا فان هذا النظام يقوم على آلية الإنتاج الفردية (الخاصة) إذ يوجد عدد كبير من المنظمين الذين يعملون في استقلال عن بعضهم البعض بحيث لا تربطهم أداة توجيه أو إشراف مركزية، ويتخصص كل منهم في إنتاج سلعة أو جزء من السلعة، وتحدث الأزمات عندما يكون هناك مبالغة كبيرة من قبل المتفائلين بان الأرباح المتوقعة ستكون كبيرة، أو من قبل المتشائمين بان الخسائر ستكون كبيرة مستنديين في ذلك إلى سلوكهم النفسي، بصورة اكبر من الاستناد إلى الحقائق الفعلية، فتتداخل العوامل تؤدي إلى تغيرات في تسعير الأصول المالية التي تنعكس تأثيراتها في المتغيرات الحقيقية ، وهو ما حدث في معظم الأزمات الاقتصادية.

<sup>115</sup> زايري بلقاسم ، (2010) ، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

المبحث الثالث : قنوات انتقال الازمات :

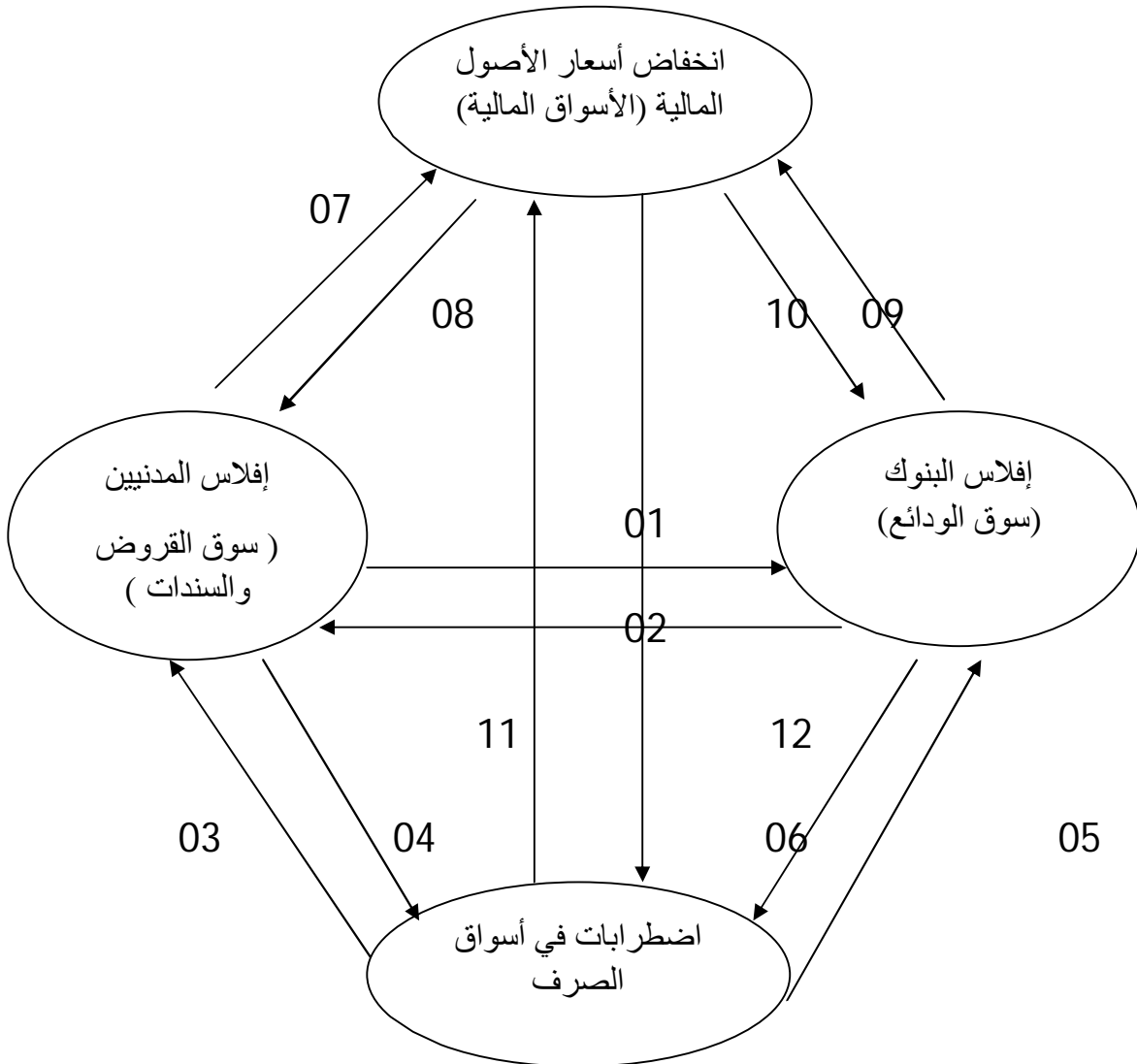
المطلب الاول : انتشار الأزمات:

الفرع الاول : انتشار الأزمات على المستوى المالي :

إن الأزمة أول ما تظهر ، تكون متركزة على احد متغيرات النظام المالي ، ثم سرعان ما تنتشر

عبر قنوات ، كما هو في الشكل الآتي :

الشكل رقم (15) : يمثل قنوات انتشار الأزمات المالية



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات من مذكرة اوكيل نسيمة ، مرجع سبق ذكره ص 61.

من خلال الشكل يمكننا استنتاج مختلف القنوات المحتملة لانتشار الأزمات المالية بين مختلف الأسواق ، سوق القروض ، سوق المالية<sup>116</sup> ، سوق الودائع (البنوك) وأسواق الصرف وفيما يلي شرح لأهم القنوات :

القناة رقم 01 : وتمثل انتقال أزمة المديونية من سوق القروض والسندات نحو الجهاز المصرفي فالانقطاع عن دفع خدمة الديون الخاصة من طرف بعض الدول ، قد يؤثر سلبا على البنوك ويزيد من احتمال إفلاسها وهو ما حدث في أزمة المديونية بداية (1980) .

القناة رقم 02 : تبين الحالة العكسية للقناة الأولى ، حيث أن ظهور حالات إفلاس لدى البنوك سيؤدي إلى انخفاض في منح القروض إلى المدنيين وبالتالي احتمالات إفلاسهم واردة كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية سنة (1929).

القناة رقم 03 : أزمة في سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات نتيجة تخلي المستثمرين عنها والتحول إلى سندات بعملة أخرى .

القناة رقم 04 : إفلاس المدنيين من شأنه أن يحدث هلعاً لدى المستثمرين فيقومون بالتخلي عن تلك السندات فيحدث هناك اضطراب في سعر صرف عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة.

القناة رقم 05: قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك ، إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر الصرف ، وهو ما يسبب أزمة مصرفية لدى البنوك.

القناة رقم 06 : إذا تم إفلاس العديد من البنوك ذات التزامات مع الخارج خاصة ، سيؤدي ذلك إلى تسجيل خسائر الصرف من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج.

---

<sup>116</sup> الأمام، صلاح الدين محمد امين ،(2009)، إجراءات تجنب آثار انتقال الأزمات المالية العالمية بالتركيز على الاستثمار المؤسسي ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الادارية والمالية جامعة الاسراء الخاصة بعنوان الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول ، التحديات والأفاق المستقبلية.

القناتين رقم 07 و 08: وتمثلان الانتقال من الأزمة في أسواق الأسهم إلى أزمة في أسواق السندات وهي غالبية الحدوث بالنظر إلى أن الاستثمار في السندات هو بديل عن الاستثمار الأسهم .

القناتين رقم 09 و 10: وتعتبر عن انتقال الأزمة من أسواق الودائع إلى أسواق المال والعكس حيث عدد كبير من البنوك تعتبر كمتعاملين في السوق المالية ، سواء كوسطاء ماليين أو تجار أوراق مالية كما أن البنوك خاصة في الدول المتقدمة تمتلك حصة كبيرة من رسملة السوق المالية .

القناتين رقم 11 و 12 : وتصف كيف يمكن لازمة في أسواق الصرف أن تتحول إلى أزمة في أسواق المال والعكس فمثلا عند تخفيض العملة يحدث هلع لدى المستثمرين الأجانب.

#### اولا : قناة السوق المالية:

تشير الأبحاث الحديثة أن احتمال حدوث أزمات مالية معدية وتحركات مشتركة مرتفعة عبر الأسواق المالية العالمية في المستقبل يعززه دخول أدوات مالية جديدة وقوى فاعلة جديدة في الأسواق المالية الدولية وزيادة أهميتها.<sup>117</sup>

وقد رفعت العولمة من الروابط بين اقتصاديات العالم خاصة من خلال (أسواق رأس المال) و تدفقات التجارة بما يؤدي لتوزيع المدخرات ومن ثم الاستثمارات على نحو كفى في العالم، مقارنة بما يحدث في الماضي حينما اقتصر الاستثمار المحلي<sup>118</sup> في معظم البلدان على المدخرات المحلية إلا أن تلك العولمة تحمل على أرض الواقع تأثيرات سلبية على العالم، حيث تعرض الاقتصاد العالمي إلى أزمات عنيفة كتلك التي مر بها في العقدين الماضيين.

---

<sup>117</sup> باولومارو وبيشاي يافه،(2007) ، أزمات المستقبل المالية، مجلة التمويل والتنمية ، ص29.  
<sup>118</sup> أوصيف لخضر، (2012) ، الأزمة المالية العالمية الأسباب والتداعيات ، الملتقى الدولي الثاني حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة الوادي، ص 18.

إن حيازة العقارات والأوراق المالية من قبل غير المقيمين كان له دورا أيضا في استمرار المضاربة التي حامت حول أسواق العقارات والأسهم في دول جنوب شرق آسيا، فالتوسع في السماح لغير المقيمين بدخول أسواق الأوراق المالية (وتمكين المقيمين من الحصول على قدر أكبر من الأصول بالدولار)، يؤدي إلى قيام علاقة وثيقة بين سوقين غير مستقرين بطبيعتهما و هما سوق العملات وسوق الأسهم، مما يسهم في زعزعة الاستقرار، فنشوء أزمة في العملة قد يؤدي بسهولة إلى انهيار سوق الأوراق المالية، بينما قد يتحول ميل أسعار الأسهم نحو الانخفاض إلى أزمة في سوق العملة وبالتالي يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات أكثر حزم للسيطرة على مثل تلك الروابط المؤدية إلى زعزعة الاستقرار، بما في ذلك وضع قيود على حيازة الأجانب للأوراق المالية المحلية.

إن المستجدات المالية في كل دولة تؤثر على الدولة الأخرى، وينطبق ذلك على نشاطات (أسواق رأس المال) و (الاستثمار الأجنبي المباشر) و (الإقراض المصرفي) وفي هذا السياق قد يبيع المستثمرون الأجانب أصولهم الموجودة في دولة ما نتيجة للخسائر التي تكبدوها في دولة أخرى، وفي منطقة على درجة عالية من (التكامل الاقتصادي)، كما هو الحال بالنسبة لشرق آسيا يمكن أن تؤدي الروابط المالية<sup>119</sup> بين الدول بصورة تلقائية إلى انتقال الأزمات التي تعيشها الأسواق المالية في بعض الدول إلى دول أخرى ويضيف "بارك سونغ" إلى ذلك رأي هاما آخر وهو أنه عندما تكون الأسواق المالية لدول المنطقة على درجة عالية من التكامل يتوقع المتعاملون أن تنعكس التغيرات في أسعار الأسهم على كافة تلك الأسواق في آن واحد و هو ما قد يؤدي إلى اتساع رقعة انتشار الأزمة.<sup>120</sup>

<sup>119</sup> بن سعيد لخضر ، ( 2012 ) ، واقع اقتصاديات الدول النامية في ظل الحركة الثلاثية للعملة المالية، دراسة بعض المادج، الملتقى الدولي الثاني حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي، ص 4.

<sup>120</sup> نبيل حشاد، (2006) العملة ومستقبل الاقتصاد العربي ( الفرص والتحديات ) ، دار إيجي للطباعة والنشر مصر، ص 168.

وبالنظر إلى أزمة الرهن العقاري الأمريكية نجد أن السبب الجوهري الذي منح الأزمة عند نشوبها بُعداً عالمياً هو تحويل القروض العقارية إلى سندات تهافت لإقتنائها بالإضافة إلى المستثمرين الأمريكيين عدد من نظائهم الأوروبيين وغيرهم .

### ثانياً : "تذبذب الدولار" كقناة لانتقال الأزمات:

أهم ما نتقد أنه ساهم بشكل أساسي في تدويل الأزمات وإعطائها بعداً عالمياً، هو إشكالية ما ندعوه بـ"الاحتباس الدولارى"، باعتبار أنه ومنذ نهايات الحرب العالمية الثانية العام (1944) تحديداً ونظام النقد الدولي (بل والاقتصاد العالمى برمته وبشقيه المالى والاقتصادى) محتبس ضمن العملة الأمريكية الدولار: عملة " التجارة العالمية" دون منازع، و" وحدة الاحتياطات الدولية" دون شريك، و" آلية التسوية الدولية" دون أدنى تحفظات... الخ.

### الارتباط بالدولار و استفحال الأزمات:

تؤكد التجربة المؤلمة لدول جنوب شرق آسيا مرارة الارتباط الحاصل جراء تعويم عملاتها وارتباطها ارتباطاً وثيقاً بالدولار<sup>121</sup>، فحينما أثرت الشكوك حول ترتيبات سعر الصرف، بدأت خطوات متسارعة للتدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل تجاه دول الأقاليم ساعية للاختطاف السريع للمضاربة، بهذا المعنى فإن ارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقى، وتنامى الدين الخارجى القصير الأجل، والعجز الواضح فى الحساب الجارى الخارجى، تفاقم أثرهم السلبى بفعل ضعف النظام المالى، وحينما فقد المستثمرون الأجانب ثقتهم باقتصاد ومالية دول الإقليم<sup>122</sup>، تعرضت العملات المحلية لضغوط المضاربة، واستمرت الضغوط لتنفذ الاحتياطات الرسمية للبنوك المركزية، وبالتالي فقدانها لسلاحها الأساسى للحفاظ على القيمة التعادلية للعملة، ومن ثم صار الاتجاه نحو التعويم أمراً لا مفر منه، عندها أصبح استمرار وجود رؤوس أموال قصيرة الأجل

<sup>121</sup> عبد الغنى حريزى ، (2009)، دور التحرير المالى فى الأزمات والتعثر المصرفى،. الملتقى الدولى العلمى حول : الازمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف ، ص7.

<sup>122</sup> عبد الأمير السعد، (2007) ، مرجع سبق ذكره ، ص109.



والتي استثمرت بسبب ارتفاع أسعار الفائدة دون جدوى، و النتيجة لا بد من إحداث التدفق المعاكس من الخارج من قبل المضاربيين وهو ما حصل فعلا.

**المطلب الثاني : العولمة المالية كقناة لانتشار الأزمات:**

**الفرع الاول : مفهوم العولمة المالية :**

تعددت المفاهيم التي حاولت تحديد معنى واضح وشامل للعولمة<sup>123</sup> ، وذلك نظرا لتعدد

المفكرين و الدارسين و المحللين الاقتصاديين المتهمين بقضايا العولمة باعتبارها المصطلح الحديث القديم كما يراها البعض ، لذا سوف نعود إلى طرح عدة تعاريف بغرض الإلمام والوصول إلى تعريف أكثر دقة ؛ من المعروف أن العولمة الاقتصادية تمثل القناة الرئيسية لانتشار الأزمات الاقتصادية عموما ولكن العولمة المالية لها دور فعال في انتشار هذه الأزمات ولهذا سنتطرق للعولمة المالية بالتحديد :

**اولا:** العولمة هي تكامل الإنتاج و التوزيع واستخدام السلع و الخدمات بين اقتصاديات دول العالم.

**ثانيا :** العولمة هي إخراج الأنشطة الاقتصادية<sup>124</sup> إلى المجال العالمي ، فينتقل رأس المال إلى تلك الدول التي تكون فيها اجر العامل منخفض ، وكذلك باقي التكاليف الأخرى وتتوفر متطلبات البنية الأساسية و الخدمات المختلفة والاستقرار السياسي وقوة عمل ووسائل<sup>125</sup>.

**ثالثا :** تعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي الذي أدى إلى تكامل الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا وعليه فالعولمة المالية تهدف إلى تحرير المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم

<sup>123</sup> صالح مفتاح ، (2002) ، العولمة المالية ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، العدد 02 ، ص 220.

<sup>124</sup> عمر صقر (2006)، العولمة وقضايا الاقتصادية المعاصرة ، الدار الجامعية ، ص 5.

<sup>125</sup> ضياء مجيد الموسوي (2005)، العولمة واقتصاد السوق الحر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 51.

والسندات والأوراق الاستثمارية والمشتقات والمعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم محليا بواسطة غير المقيمين أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين وكل المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية و المعاملات المتعلقة بحركة رؤوس الأموال الشخصية وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو الهدايا أو المنح أو التركات أو تسوية الديون والمعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وهي تشمل التحرير من القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الوارد للداخل أو المنحة للخارج أو على تصفية الاستثمار وتحويلات الأرباح عبر الحدود.

### الفرع الثاني : أنواع العولمة :

**اولا: العولمة الإنتاجية :** تتحقق عولمة الإنتاج من خلال الشركات المتعددة الجنسيات<sup>126</sup> و تتبلور عولمة الإنتاج من خلال اتجاهين هما عولمة التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر.

**ثانيا: العولمة المالية :** أن العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي و التحول لما يسمى بالاندماج المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ، ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية ويمكن الاستدلال عليها بمؤشرين هما : تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم و السندات في الدول الصناعية المتقدمة وتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي.<sup>127</sup>

<sup>126</sup> لحو عبد القادر ، (2009 ) ، إشكالية تدويل الخطر المالي ومخالفاتها على الاسواق المالية في الدول النامية ، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي الثاني

حول : متطلبات التنمية في ظل إفرات الازمة المالية العالمية ، جامعة بشار ، ص 2-4.

<sup>127</sup> عبد المطلب عبد الحميد (2005)، العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية للنشر ، الجزائر ، ص 23

### الفرع الثالث : أسباب ازدهار العولمة المالية :

تكاثفت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم لازدهار العولمة المالية نذكر منها :

#### اولا: تنامي الرأسمالية المالية :

لقد كان للنمو المضطرب الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية والمتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية ، من خلال تنوع أنشطته وزيادة درجة تركزه ، دورا أساسيا في إعطاءه قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية فأصبحت معدلات الربح التي يحققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد عدة أضعاف عن معدلات الربح التي يحققها في قطاعات الإنتاج الحقيقي ، وصارت الرأسمالية ذات طابع ريعي ، تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره.

#### ثانيا : عجز الأسواق عن استيعاب الفوائض المالية :

هذا راجع إلى التدفقات الهائلة من رؤوس الأموال الدولية ناجمة على أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية ، التي ضاقت أسواقها الوطنية عن استيعابها ، فاتجهت إلى الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل ومعدلات عائد أعلى.

#### رابعا : ظهور الابتكارات المالية :

ارتبطت العولمة المالية بظهور كم هائل من الأدوات المالية الجديدة التي راحت تستقطب العديد من المستثمرين ، فالى جانب الأدوات التقليدية المتداولة في الأسواق المالية<sup>128</sup> وهي الأسهم والسندات ، أصبح هناك العديد من الأدوات الاستثمارية منها : المشتقات المالية التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية ، والخيارات والشاهد على ذلك مساهمة التوريق في حدوث الأزمة الحالية (أزمة الرهن العقاري 2007) .

<sup>128</sup> منير إبراهيم الهندي ، (1999)، إدارة الأسواق والمنشأة المالية ، دار المعارف للنشر والتوزيع ، مصر ، ص 632.

## خامسا : التقدم التكنولوجي :

سهلت تكنولوجيا المعلومات للمشاركين في الأسواق المالية وسلطات كل بلد جمع وتجهيز المعلومات، التي يحتاجون إليها لقياس ورصد وإدارة المخاطر المالية وتسعير الصكوك المالية الجديدة المعقدة التي تطورت في الأعوام الأخيرة ، مع سجلات الصفقات المنتشرة عبر المراكز المالية الدولية في آسيا وأوروبا و العالم الغربي اكبر مثال على ذلك الأسواق المالية (1987- 1989) .

## الفرع الرابع : مظاهر العولمة :

ترتكز العولمة المالية على ثلاثة مظاهر تعرف بالقاعدة الثلاثية وهي تظهر كالآتي :

**اولا : إلغاء تجزئة الأسواق المالية (إزالة الحواجز بين الأسواق) :** تتمثل هذه الظاهرة في إلغاء تجزئة الأسواق المالية و العمل على مستوى كبير من الأنشطة<sup>129</sup> حيث أصبحت تعمل في إطار سوق مالية واحدة، تتميز بحركة رؤوس الأموال بكل حرية وهذا بفضل إزالة بعض القوانين من ناحية و التطور التكنولوجي في مجال المعلومات والاتصالات، من ناحية أخرى مما سمح لهذه الأسواق من تطوير طرق التقويم السوقي وتحسين فعاليتها بالإضافة إلى خلق منتجات جديدة كظهور أدوات مالية جديدة (المشتقات المالية) ؛ إن الهدف الرئيسي من إزالة الحواجز بين الأسواق هو السماح بالاندماج وكذا فسخ المجال للمنافسة وتحويل المخاطر على مستوى العالمي إذا لم تصبح هناك قيود وحدود تفصل بين الأسواق (سوق نقدي - سوق مالي - سوق الصرف).  
**ثانيا : عدم الوساطة المالية : الاتجاه من التمويل الغير المباشر نحو التمويل المباشر :** حتى بداية الثمانينات كانت نماذج التمويل على شكل قروض بنكية حيث كانت الوساطة المالية تمثل اكبر نسبة في التمويل الاقتصادي وقد ساعد في ذلك الضعف النسبي للأسواق المالية، وعدم تحقيق الكفاءة اللازمة<sup>130</sup> ، لكن بعد التطور الذي عرفته هذه الأخيرة بفضل إزالة تجزئة الأسواق

129 البيلاوي ، حازم ، (2009) الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، العددان 46 ، ص 23.

130 عبد المطلب عبد الحميد، (2005)، مرجع سبق ذكره ، ص 241.

المالية ، تغيرت الوضعية بحيث سمحت عدة إجراءات كإعادة تنظيم الأسواق الثانوية للقيم المنقولة ، توسيع الأسواق النقدية ، تسهيل إجراءات الإصدار في الأسواق المالية الأولية ، بالإضافة إلى خلق أسواق المنتجات المشتقة للمؤسسات<sup>131</sup> ، هذا التطور الذي عرفته الأسواق وكذلك المنافسة في ظل تنوع طرق التمويل أدى إلى تغيرات جذرية على الممارسة البنكية ، أثرت بشكل كبير على دور الوساطة الكلاسيكية لتعطي ميلاد ظواهر حجب الوساطة و التوجه من التمويل الغير مباشر نحو التمويل المباشر .

**ثالثا : التقليل من التقنين البنكي :** من اجل الحصول على أحسن فعالية للأنظمة المالية اتخذت معظم الدول المتقدمة سياسة في بداية الثمانينات من خلالها أصبح تحركات رؤوس الأموال تتم بحرية بين مختلف المؤسسات المالية ، إضافة إلى إلغاء مراقبة الصرف وانفتاح الأسواق النقدية على بعضها البعض ، حيث تسمى هذه الإجراءات سياسة التقليل من التقنين المالي ؛ إي بصفة عامة تم إزالة الحواجز القانونية التي كانت تعيق أو تحيل دون المنافسة التامة ما بين المؤسسات المالية البنكية و الغير بنكية ، تجسدت هذه الظاهرة أكثر على مستوى النظام البنكي من خلال سياسة التقليل من تقنين النشاط البنكي ومضمونها يتلخص من خلال تحرير أسعار الفائدة حيث أصبحت تتحدد في السوق حسب الطلب و العرض (تم إلغاء سياسة تأطير القروض)، و السماح للبنوك من التنوع في مختلف الأنشطة المصرفية و المالية (أي التحول من البنوك المتخصصة إلى الشاملة)، السماح من التوسع في الأسواق المصرفية.

من تحليلنا لكل ما تم عرضه حول مفهوم أو معنى العولمة<sup>132</sup> نجد أن تلك الظاهرة تضعنا أمام تحديات جديدة ، وانقسام في الرأي بين معارض ومؤيد ؛ ففي حين يرى بعضهم إن العولمة تفتح الحدود أمام السلع والأفكار والقيم وأنماط الحياة ، وتيسير الاتصالات و الترابط الثقافي بين الأمم ، مما يؤدي إلى تعددية ثقافية وفكرية ، يرى بعضهم الآخر أن العولمة تحمل تهديداً

<sup>131</sup> بوحفص رواني، (2012)، تحديات اقامة كتل اقتصادي عربي في ظل ظاهرة العولمة الاقتصادية، الملتقى الدولي الثاني حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي، ص4.

<sup>132</sup> محسن احمد الخضيرى (2000)، العولمة ، مجموعة النيل العربية ، مصر ، ص 133.

للهوية المحلية و الوطنية وخسارة لقيمها وأسلوب حياتها ، أي القضاء على الثقافات القائمة وفي ذلك خسارة للحضارة الإنسانية ، وفي الوقت نفسه إلى إبقاء الحدود مفتوحة أمام حركة رؤوس الأموال و السلع والأفكار .

### الفرع الخامس : آثار العولمة المالية :

عرف عقد التسعينات ميلاد ما يمكن أن نسميه "العولمة المالية"<sup>133</sup> و التي إزدهارت وتطورت ، حيث زادت حركة رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة و الدخل العالمين ؛ إن اختلاف المهتمين للعولمة بين المؤيدين لها و المعارضين لمبادئها يقودنا إلى استخلاص إن لتلك الأخيرة آثار ايجابية على اقتصاديات الدول كما لها سلبيات أو مخلفات على اقتصاديات بعض الدول الأخرى التي لم تستفيد من تلك الظاهرة بقدر خسارتها ، من هنا سوف نبرز أهم آثار العولمة :

**اولا : الآثار الايجابية :** يرى المؤيدون للعولمة ، إنها لحظة حاسمة في تاريخ البشرية ، يحدث فيها تفوق السوق على الدولة والاقتصاد و السياسة ، هذه اللحظة جاءت بمكاسب صافية للبشرية جمعاء ، ففضلها ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعالم من 02 تريليون دولار إلى 68 تريليون دولار في (1995) ؛ لذلك ارتفع حجم الصادرات العالمية بمتوسط سنوي بلغ 6.7% خلال (1965-1980) ، 4.7% خلال (1980 -1990) 6% خلال (1990-1995) ، وتجاوز إجمالي حجم التجارة العالمية (في شكل صادرات و واردات ) قيمة 05 تريليون دولار في 1995 ، مقابل 03 تريليون دولار سنة (1980)، ورغم أن سكان العالم إزدادو بمقدر 1.9 مليار نسمة فيما بين (1970 -1996)، فقد بلغ متوسط معدل نمو دخل الفرد السنوي في البلدان النامية نحو 1.3% خلال نفس الفترة.

خلال هذه الفترة زادت كذلك سرعة تدفقات رؤوس الأموال ، وزاد صافي الاستثمار الأجنبي إلى أكثر من مليار دولار في (1995) ، وزادت تدفقات محافظ أسهم رأس المال من لاشي ء إلى 32 مليار دولار في نفس الفترة .

<sup>133</sup> عبد الامير السعد ، (2007) ، الاقتصاد العالمي - قضايا راهنة ، مركز البحوث العربية والافريقية ، دار الامين للنشر والتوزيع ، ص 88.

إن العولمة بآلياتها ومؤسساتها مثل منظمة التجارة العالمية<sup>134</sup> ، و الترتيبات التي يتم فرضها لتسيير وزيادة التجارة الدولية ، و الاتفاقيات التي يتم إبرامها بهذا الصدد ، وعوامل الإكراه التي تدفع الكثير من الدول للانضمام لركب العولمة ، كل هذا يحقق رخاء العالم بأسره حتى وان تباينت حظوظ كل منهم نتيجة لهذه الظاهرة ، إن عملية تحرير المعاملات المالية وانفتاح الأسواق المالية وإضفاء الصبغة العالمية على جميع المعاملات المالية ، يتيح فرص تمويل ضخمة ومتنوعة إذ أنها توفر خيارات وبدائل يمكن المفاضلة فيما بينها من أجل ترشيد القرار التمويلي ، حيث أنها تتيح التعامل في أسواق متنوعة وواسعة النطاق الأمر الذي يحقق المزايا التالية:

- تطوير الأداء الاقتصادي من خلال الحصول على التمويل اللازم للقيام بمختلف الاستثمارات.

- تنويع وتعميق فرص الاستثمار المالية مما يشجع<sup>135</sup> على جلب وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

- الاستفادة من الثروة و الثرة المعلوماتية الحديثة خاصة وأنها أصبحت تتطور يوماً بعد يوم وأصبحت الأموال و المعلوماتية والاتصالات و التجارة والاستثمارات تنتقل عبر الحدود بسرعة وسهولة.

- تسمح العولمة المالية للبلدان المصدرة لرؤوس الأموال بخلق فرص استثمارية واسعة أكثر ربحية أمام فوائدها المتراكمة وتوفر ضمانات لا أصحاب هذه الأموال ومجالاً للتنويع ضد كثير من المخاطر، من خلال الآليات التي توفرها الأدوات المالية و التحكم بين مختلف الأسواق.

إن آليات التحرير للأسواق المالية الدولية في إطار العولمة المالية تمكن من الوصول إلى أسعار فائدة حقيقية وموجبة ، الشيء الذي يؤدي إلى تشجيع الادخار و توجيه مساره من السوق غير الرسمي إلى السوق الرسمي (المالي والنقدي) ، كما تشجع هذه الفائدة أيضاً المقترضين على الاستثمار في أنشطة إنتاجية ، كما إن تلك الآليات المصحوبة ببرنامج واسع للخصوصة وخلق

<sup>134</sup> بدوي عبد الحافظ ، (2007) ، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ص 14-15.

<sup>135</sup> كساب علي ، (2012) ، أثر الالتزامات في تغيير اتجاه تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الملتقى الدولي الثاني حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي، ص5.

بيئة مناسبة لنشاط القطاع الخاص ، يؤدي إلى استقطاب تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال وخاصة التي يحتفظ بها المقيمون بالخارج ، وهو ما يعني الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.<sup>136</sup>

**ثانيا : الآثار السلبية :** يمكن تلخيص الآثار السلبية للعولمة المالية في :

- تكريس التبعية الاقتصادية للغرب من خلال تقسيم العمل الدولي وفقا لمصالح الدول الغربية، و القضاء على الصناعة الوطنية حيث أصبحت هناك سيطرة على الأسواق المحلية من خلال قوى فوقية تمارس سطوتها وتأثيرها ذو النفوذ القوي على الكيانات المحلية الضعيفة.
- التحرير المالي والانفتاح الاقتصادي<sup>137</sup> يؤدي لتسهيل تحركات الضاربين في البلدان النامية مع عدم استعداد تلك الدول لتحمل آثار وتحديات ذلك الانفتاح الاقتصادي الكامل ، زيادة تدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى الدول النامية ، وقد يتسبب في عدم استقرار اقتصاد تلك الدول وبالرغم من المزايا التي يحققها هذا الانفتاح على الأسواق المالية العالمية ، إلا أن له مخاطر كثيرة.
- تفاقم مشكلة البطالة نتيجة حرية انتقال العمالة و تقسيم المجتمع إلى فئة رأسمالية غنية وفئة فقيرة مسحوقة، وسيترتب على ذلك ضعف الفئة المتوسطة وعدم توزيع الثروة توزيعا عادلا مما يساهم في انتشار الفقر.
- الآثار السياسية حيث يجري اليوم انقلاب جذري في العلاقات بين الدول، ونحن في ظل التحول الذي لا يعترف بحدود الدولة الاقتصادية ، والسياسية ، والاتصالية و المعلوماتية .

<sup>136</sup> الجابري محمد العابد (1998)، في مفهوم العولمة المستقبل العربي ، مركز الدراسات العربية ، بيروت ، ص 110.  
<sup>137</sup> عبد الرشيد عبد الحافظ (2005)، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ص 36 .



## المطلب الثالث : التكتلات الاقتصادية والتجارة الخارجية (قناة إنتشار الازمات ) :

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية لمواجهة الأزمات والمخاطر التي خلفتها هذه الحرب، لكن الظاهرة أخذت قوة دفع جديدة في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، أين أصبح التكامل الاقتصادي ضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية الدولية الراهنة وذلك انطلاقا من اعتباره الوسيلة لتحقيق التطور على جميع الأصعدة؛ وفي الوقت نفسه تلعب الدور المعاكس حيث تعتبر كقناة ناقلة ومساهمة في انتشار الازمات مثل ما يحدث الان في اليونان والبرتغال حيث تتحمل اعباء الدول العملاقة في اتحاد الاوربي .

### الفرع الاول : التكامل الاقتصادي ومقوماته :

#### اولا : المفاهيم والتعاريف :

لقد تعددت المفاهيم التي تناولها الاقتصاديون حول التكامل الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى التباين في وجهات نظرهم حول الهدف المرجو من العملية التكاملية<sup>138</sup> ومن بين هذه المفاهيم نذكر: التكامل الاقتصادي في صورته الحديثة، فيتمثل في علاقات تقوم بين الوحدات الاقتصادية (دولتين أو أكثر) باتجاه تحقيق الاندماج بينها، وإزالة مظاهر التميز القائمة فيها نحو تكوين وحدة اقتصادية جديدة.

تعتبر علاقة التكامل الاقتصادي مرحلة متقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية على علاقات التعاون الاقتصادي، وبالتالي فإن لكل من هذين النوعين من العلاقات الاقتصادية الدولية سمات متميزة عن الأخرى.

حسب " بيلا بلاسا Bella Blassa " فإن التكامل عملية وحالة، بوصفه عملية تتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وبوصفه

<sup>138</sup> أسيا قاسمي ، ( 2012 ) ، مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل العولمة ومنظمة التجارة العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي ص 3.

حالة فإنه يتمثل في إلغاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.

يتجسد التكامل من خلال العملية التكاملية التي بمقتضاها يتم إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة من الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي، والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركات رؤوس الأموال وانتقال العمالة<sup>139</sup> بين الدول الأعضاء، مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة.

ومن خلال ما سبق يتضح أن التكامل الاقتصادي هو اتفاق بين مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية، بهدف إذابة اقتصاديات هذه الدول في اقتصاد واحد وإلغاء كافة القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها وذلك بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية. لكي يكتب لأي تكتل اقتصادي النجاح في بناء التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء يحتاج إلى عدة مقومات، تتمثل في العوامل الطبيعية من توفر الموارد البيئية المستغلة أو القابلة للاستغلال لدى أعضاء دول التكتل، وتوفر العمالة المؤهلة بحيث أن تنقل اليد العاملة ينمي استخدامها ويزيد في الإنتاج الكلي، ويتطلب توفير شبكة نقل ومواصلات من أجل تسهيل حرية التبادل التجاري وتدعيم حرية التكامل الاقتصادي في ظل التجارة الدولية، ومن المقومات أيضا اعتماد الدول الأعضاء في التكتل على بعضها البعض

اقتصاديا وبطريقة مباشرة، بالإضافة إلى عوامل أخرى نوجزها على النحو الآتي:<sup>140</sup>

- العوامل الاجتماعية والثقافية المشتركة.
- العوامل الجغرافية من خلال ضرورة الترابط والامتداد الجغرافي.
- التجانس السياسي بين الدول الأعضاء.

<sup>139</sup> سامي عفيفي حاتم، (2005)، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية - التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية المصرية اللبنانية للنشر، مصر، ص 27.

<sup>140</sup> كامل البكري، (1984) التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، مصر، ص 29.

- التعاون في مستويات التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء.
- مرحلة التكامل الاقتصادي، وإعطاء الدول الأعضاء فترة التأقلم مع المتطلبات الجديدة ومشاركة الشعوب في تبني مراحل التكامل الاقتصادي.

**ثانيا : أسس التكامل الاقتصادي: أهم أسس التكامل الاقتصادي هي:**

### **1 إلغاء القيود على حركة السلع:**

إذا كان أحد أهم دوافع إقامة التكامل هو إيجاد سوق أوسع قادرة على تصريف فوائض الإنتاج الكبيرة على مستوى اقتصاديات<sup>141</sup> الدول الأعضاء، من خلال تدفق هذه المنتجات داخل هذه السوق المشتركة، فإن تحقق ذلك يشترط كأساس أول قيام هذه الدول بإلغاء كافة القيود سعريه كانت أم كمية، من أجل بلوغ أعلى مستويات الاستفادة من وفورات الإنتاج الواسع النطاق.

### **2 إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج:**

يأخذ هذا الأساس ضرورة إلغاء كافة القيود التي تحول دون انتقال رؤوس الأموال والعمال بين دول التكامل، مع تطبيق اتفاقيات فيما بينها لتوحيد الأجور وإلغاء النظم والقوانين التي تؤدي إلى التمييز في الجنسية بين رعايا الدول الأعضاء فيما يتعلق بالخدمات والإقامة ومزاولة الأعمال المشروعة.

### **3 تنسيق السياسات النقدية والمالية :**

يتطلب نجاح الأساسين السابقين ضرورة هذا التنسيق، فمثلا من الناحية المالية<sup>142</sup> يتعين توحيد الضرائب لأن اختلافها يؤدي إلى تقييد حركة رؤوس الأموال المعدة للاستثمار بين بلد وآخر، وإلى تقييد مبادلات السلع.

---

<sup>141</sup> كامل البكري، (1988) الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، ص 287.  
<sup>142</sup> رشيد بوكساني، (2004)، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغربي، ورقة علمية مقدمة إلى الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، ص 04.

#### 4 تنسيق السياسات الإنتاجية:

يمكن توجيه عناصر الإنتاج نحو أكفا سبل الاستغلال، وذلك بتخصيص كل دولة من دول التكامل في إنتاج السلع التي تتميز فيها بميزة تنافسية أكبر من غيرها، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وخفض أسعار السلع والرفع من جودتها.

**ثالثا : أهداف التكامل الاقتصادي** إن التكامل ليس مجرد ظاهرة اقتصادية عرفها الاقتصاد الدولي بقدر ما هو توجه دائم، تسعى إليه دول العالم باختلاف مراحل تطورها وحجم مواردها وتباين دوافعها، ومن أهداف التكامل نجد:

- 1- **توسيع حجم الأسواق:** تعاني اقتصاديات الدول خاصة الرأسمالية<sup>143</sup> من مشكل ضيق الأسواق وصعوبة تصريف منتوجاتها، فتلجأ إلى التكامل لتصبح أسواقها أوسع تشمل جميع الدول الأعضاء ويترتب عن ذلك زيادة إنتاج المشروعات لمقابلة الزيادة في الطلب على منتجاتها، وبالتالي تشغيل الطاقات المعطلة وغير المستغلة كما يؤدي إلى تحقيق وفورات الحجم الكبير.
- 2- **تحسين شروط التبادل التجاري:** يعمل التكامل الاقتصادي على تمكين الدول الأعضاء من تحديد وتعديل شروط التبادل التجاري فيما بينها وبين العالم الخارجي وفقا لمصالحها الخاصة.
- 3- **العمل على الاستفادة أكثر من اليد العاملة وتخفيض نسبة البطالة:** وهذا عن طريق فتح المجال لحرية انتقال العمالة والهجرة ما بين الدول الأعضاء، مما يزيد من الاستفادة من اليد العاملة المدربة الماهرة في شكل أفضل لتقسيم العمل الذي يطبق في إطار التكامل الاقتصادي.
- 4- **تسهيل عملية التنمية الاقتصادية:** وهذا ما يسعى إليه التكامل الاقتصادي من إمكانيات متمثلة في توسيع حجم السوق وتوفير اليد العاملة والتقليل من تكاليف الاستثمار والزيادة في عوائدها. وما يمكن قوله عن التكتلات الاقتصادية هو أنها وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة واحدة لتحقيق أهداف محددة ومتعددة، ولكن تركز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في

<sup>143</sup> مقدم عبيدات، (2002)، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 34.

الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو عالية يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية، ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل، والقصور في هذا التكتل أو الاندماج من بعض الأعضاء أو أحد الأعضاء فإنه حتماً يولد خلل في هذا الكيان مما يؤدي إلى بروز الأزمة تماماً كما هو عليه الحال في الاتحاد الأوروبي وحالة اليونان كخير دليل على ذلك.

### الفرع الثاني : التجارة الخارجية كقناة حيوية ناقلة للزمات :

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء كان متقدماً أو نامياً ، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام، بالإضافة إلى ذلك تأتي أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشراً جوهرياً على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة ، و قدرة الدولة على تصدير ومستويات الدخول فيها ، وقدرتها كذلك على الاستيراد ، وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري .

إضافة إلى تأثير قيمة الدولار على معظم أسعار السلع الأساسية في قناة سعر الصرف فيمكن اعتبارها من قناة التجارة وذلك لحجم الدولار في فوترة التجارة العالمية، ومن خلال هذه القناة يأتي انتقال الأزمة من خلال حجم الإنفاق الاستهلاكي للعائلات الأمريكية، التي تربط قوة الإنفاق الاستهلاكي الأمريكي بشكل وثيق بالزيادة في الدخل والثراء الشخصي، فقد استفادت الأسر من

الارتفاع في أسواق العقارات والأوراق المالية على مدى العقد السابق، حيث ارتفعت الثروة الصافية من الإسكان والأسهم بمقدار 25.3 تريليون دولار و25.2 تريليون دولار على التوالي في الفترة بين نهاية عام (1995) والرابع الثاني من عام (2003) ؛ كذلك ارتفعت المكونات الأخرى للثروة المالية، أساسا النقود و الحيازات من السندات، بصورة قوية بمقدار 5.6 تريليون دولار، مما وصل بالزيادة في الثروة الشخصية إلى حوالي 120% من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، كانت هناك علاقة عكسية وثيقة بين صافي ثروة الأسر ومعدل الادخار الشخصي، تتفق مع فرضية الدخل الدائم وبموجبها يستجيب إنفاق الأسر أساسا للتغيرات في الثروة طويلة الأجل أكثر من استجابته للتذبذبات قصيرة الأجل في الدخل، وبالإضافة إلى ذلك، حظي الإنفاق الاستهلاكي بدعم سياسات التوسع في الاقتصاد الكلي على مدى السنوات الثلاث الأخيرة؛ وأسهمت سلسلة من تخفيضات الضرائب في تقليل المدفوعات ضرائب الدخل الشخصي للحكومة الاتحادية بمقدار 230 مليار دولار وزاد إنفاق الحكومة.

كما كان تأثير السياسة النقدية كبيرا وحفز الإجراء الذي اتخذته بنك الاحتياطي الاتحادي لتخفيض أسعار فائدة<sup>144</sup> موجات متتالية من إعادة تمويل الرهونات، مما أطلق موارد مالية كبيرة لتمويل الإنفاق الاستهلاكي، وقد يسر ذلك الابتكار وتحسين إدارة المخاطر في الأسواق المالية الأمريكية، مما وسع فرص الحصول على الائتمان للأسر وزود المستهلكين بمرونة أكبر في إدارة ميزانياتهم، بالإضافة إلى إعادة تمويل الرهونات، استدانن الأسر من مصادر أخرى لتمويل المشتريات الاستهلاكية بما في ذلك الديون الأكبر ببطاقات الائتمان والقروض الشخصية القصيرة الأجل.

شهد استهلاك العائلات الأمريكية انخفاضا ملحوظا منذ بداية أزمة الرهن العقاري وذلك نتيجة لتشديد معايير الإقراض، وارتفاع معدلات البطالة، بينما وصلت إلى معدلات سالبة في شهر سبتمبر عام (2008) (-4.0% و -6.0%) في شهر نوفمبر من نفس السنة، كما شهد معدل نمو

<sup>144</sup> كرييس فوكنر ماكديونا ومارتن موهلينز، (مارس 2004)، هل تعيش الأسر الأمريكية على ما يتجاوز مواردها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ص 37.

الاقتصاد العالمي، تراجعاً طفيفاً مسجلاً معدل نمو يقدر بنحو 9.4% عام (2007) مقارنة بمعدل نمو بلغ 0.5% عام (2006)، ويعزى هذا التراجع الطفيف إلى تراجع معدل نمو مجموعة الدول المتقدمة الذي بلغ 6.2% عام (2007) مقارنة بما نسبته 0.3% عام (2006)، بينما شهدت المجموعة التي تضم بقية الاقتصاديات الصاعدة والدول النامية معدل نمو أفضل من المعدل العالمي، حيث بلغ 8.7% ليؤكد استمراره عند نفس مستواه خلال عام (2006)، مدعوماً باستمرار ارتفاع معدل النمو في دول مثل الصين 4.11% والهند 9.8% وروسيا 0.7%، كما شهدت الدول ذات الدخل المنخفض معدلات نمو مرتفعة نسبياً نتيجة لاستمرار موجة ارتفاع أسعار صادراتها من المواد الخام والسلع الأساسية.

من خلال تحليلنا للجدول الموالي نجد أنه رغم كبر حجم واردات الولايات المتحدة من تجارة السلع<sup>145</sup> فقد شهدت انخفاضاً في بين (2006-2008)، وكان الانخفاض الكبير من 5.15% عام (2006) إلى 2.14% عام (2007)، ويرجع ذلك إلى انخفاض استهلاك العائلات الأمريكية، ونلاحظ ارتفاع حصة الصين من تجارة السلع المصدرة والمستوردة عالمياً.

---

<sup>145</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي (2007)، ص7.

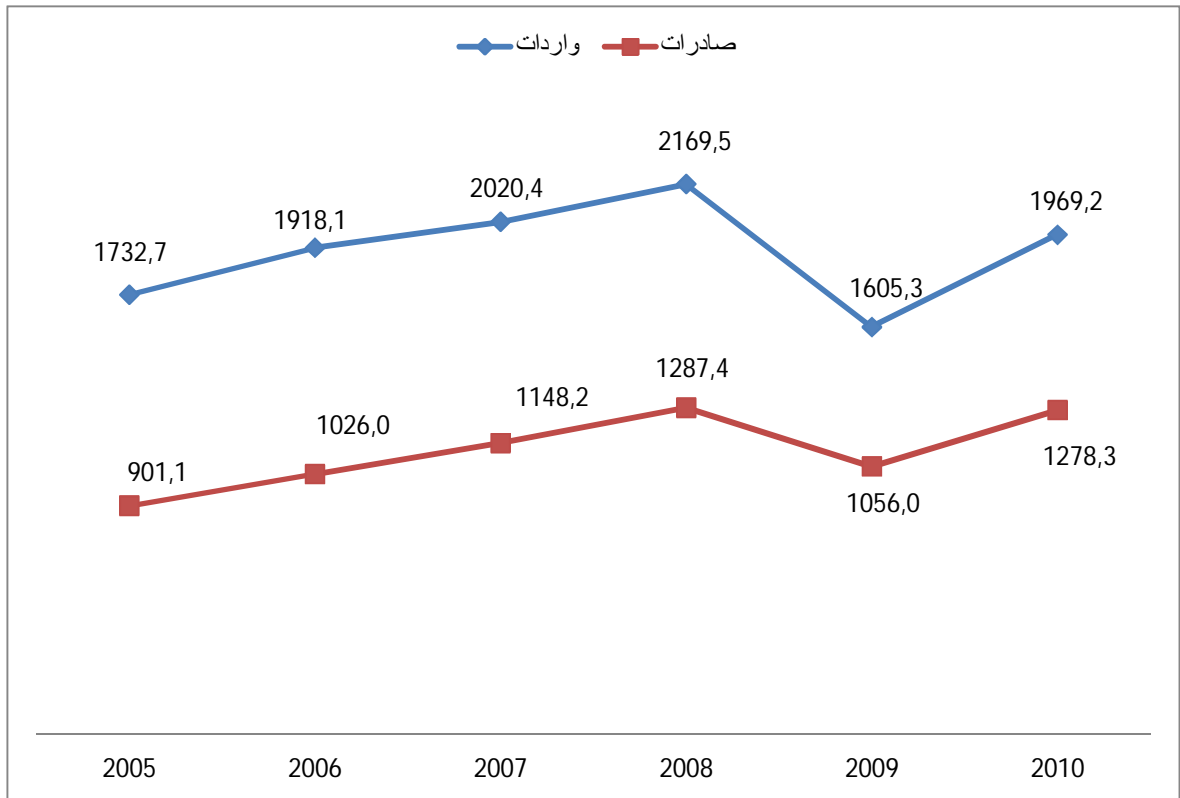
جدول رقم (05): تجارة السلع والخدمات لأكبر الدول المصدرة  
والمستوردة

السلع المستوردة					السلع المصدرة					الدولة
2010	2009	2008	2007	2006	2010	2009	2008	2007	2006	
12.8	12.7	13.2	14.2	15.5	8.4	8.5	1.8	4.8	8.6	الولايات المتحدة
9.1	8.0	6.9	6.7	6.4	10.4	9.6	9.8	8.8	8.0	الصين
6.9	7.4	7.3	7.5	7.4	8.3	9	1.9	5.9	9.2	ألمانيا
4.5	4.4	6.9	4.4	4.7	5.1	4.7	9.4	1.5	5.4	اليابان
الخدمات المستوردة					الخدمات المصدرة					الدولة
2010	2009	2008	2007	2006	2010	2009	2008	2007	2006	
10.2	10.6	10.5	11.0	11.7	1.14	14.2	14.0	13.9	14.3	الولايات المتحدة
4.5	5.1	5.7	6.3	6.5	6.2	7.2	7.6	8.1	8.2	المملكة المتحدة
7.3	8.2	8.2	8.0	8.2	6.3	6.5	6.3	6.1	6.1	ألمانيا
4.4	4.7	4.8	5.1	5.5	3.8	3.8	3.9	4.2	4.5	اليابان



أما من جانب التجارة، فقد اقتضت حتى الآن التداعيات الناجمة عن تباطؤ النشاط في الاقتصاديات المتقدمة على نطاق محدود أيضا، وظهرت بعض التأثيرات على صادرات عدد من الاقتصاديات التي تربطها بالولايات المتحدة معاملات تجارية كثيفة فضلا على ذلك، حدث استواء في إيرادات الصادرات التي تحققها البلدان المصدرة للمعادن نظرا لانخفاض أسعارها عن الذروة التي كانت وصلت في منتصف عام (2007)، غير أن النشاط التجاري ككل استمر عند مستوى جيد، وذلك بسبب الدعم المهم الذي وفرته قوة نمو الطلب المحلي لدى الشركاء التجاريين في الاقتصاديات الصاعدة، وعلى صعيد حركة التجارة العالمية، فقد ارتفع حجمها من السلع والخدمات، لكن بمعدل نمو أبطأ مقارنة بالأعوام السابقة، إذ بلغت 2.3% عام (2008) مقارنة بما نسبته 6.6% عام (2007)، و 3.9% عام (2006).

شكل رقم (16): تجارة السلع والخدمات للولايات المتحدة (مليون دولار)



المصدر: منظمة التجارة العالمية، (2011)، تقارير سنوية عن التجارة الخارجية الأمريكية.

من ناحية أخرى أحدثت الأزمة المالية العالمية ركودا في سوق السيارات في العالم نتيجة حذر المستهلكين في عمليات الشراء على أمل أن تتخفف أسعارها نتيجة لتعرض بعض شركات السيارات الكبرى لخسائر مالية متأثرة بالأزمة المالية العالمية، وقد أدت الأزمة المالية إلى انخفاض مبيعات السيارات في العالم وفي الأسواق الأوروبية والأمريكية على وجه الخصوص، كما دفعت شركات تصنيع السيارات التخفيض من إنتاجها، حيث تراجعت مبيعات السيارات في دول الاتحاد الأوروبي بحوالي 2.9% في أكتوبر (2008)، وأعلنت شركات السيارات الكبرى في الدول الصناعية الكبرى السبع تقليص إنتاجها نتيجة لتراجع مبيعاتها.

#### جدول رقم(06): انخفاض إنتاج السيارات في الدول التقدمية G7 (%)

	ألمانيا	اسبانيا	الولايات المتحدة	فرنسا	ايطاليا	اليابان	المملكة المتحدة
<b>التغير الفصلي لمؤشر الإنتاج الصناعي لقطاع السيارات</b>							
فصل 1 2008	1	-1	-4	-1	-6	0	0
فصل 2 2008	-3	-6	-12	-6	2	0	-2
فصل 3 2008	-3	-6	0	-3	-15	-2	-6
فصل 4 2008	-17	-30	-16	-32	-21	-18	-20

Source : Institut national de la statistique et des études économiques, ( 2009), Note de conjoncture , P17.

في ظل هذه التطورات المصاحبة للتجارة الخارجية يبرز من خلالها عدة سلبيات أهمها: الدور الرئيسي الذي تلعبه التجارة الخارجية كونها قناة رئيسية في نقل الصدمات والأزمات باعتبارها همزة وصل، بين الدول باختلاف سياساتها و قوانينها و إيديولوجياتها ؛ وهو ما تجلى مؤخرا في انخفاض الطلب على صادرات الدول ، لاسيما تلك المصدرة للمواد الخام نتيجة لانخفاض الطلب العالمي وهو ما ينعكس على الموازنات الدول النامية وقدراتها على تمويل مشاريعها التنموية .

## خلاصة الفصل الثاني :

من خلال دراستنا للفصل الثاني المتعلق بالدورات الاقتصادية والنظريات المفسرة لها نجد أن

الفكر الاقتصادي تطرق لهذه الظاهرة الملازمة للنشاط الاقتصادي، واتضح لنا مايلي :

- إن الدورات الاقتصادية مهما تغيرت مدتها إلا انها كانت تخضع دوما للجو السائد الملازم  
للازمة المالية .

- إن مختلف التفسيرات المتعددة للازمة سواء كانت علمية أو أدبية أو نقدية أو سوسيولوجية

إنطلقت من الفكر الاقتصادي المصاحب للمفسر و الفترة الزمنية ومدى حدة الازمة المفسرة

فالكلاسيك "مالتوس و سيسموني" يشكيكون بوجود أزمت دائمة ومستمرة بينما "كارل ماركس"

يرى أن الازمة وليدة النظام وهي جوهر النظام الرأسمالي نفسه وهي التي تقوده إلى انهياره.

- يرى كينز أن الرأسمالية تقود مباشرة للازمة خاصة عندما تلعب دورها وهي بعيدة عن المراقبة،

لهذا يجب أن تتدخل الدولة بالتدخل الصريح و الفعال لتجنب الأزمة .

- تقدم فرضية "مينسكي" تحليلا مهما لتطوير التركيبة الهشة للنظام الرأسمالي بتحويلها إلى

فقااعات ثم أزمت وذلك لطغيان عمليات التمويل "المجازفي" و"البونزي" وقد تبدى هذا بشكل

كبير في الأزمة الأخيرة وقد ساهم في تعقد الوضع "المبكرات" المالية المعقدة إلا انه في

تقديري لم يكن لهذا الأمر أن يستفحل بهذا الشكل لو لم تكن هناك الية "سهلة" للتمويل قائمة

على الفائدة.

- حذر "مينسكي" من الاغترار بمظاهر الابتكارات والتعقيد في تصميم المنتجات لان العبر

بالمضمون و الآثار مما يتطلب الوقوف على حقائق الأمور ، فما كل جديد جدير بالاحتفاء

وكل قديم سبيله النسيان والإهمال التي تتم تحت مسمى الهندسة المالية، يجب أن يكون لها

طرق واضحة في التصميم ونتائج مفيدة للمجتمع لا أن يتعدى ضررها نفعها وأن تكون خاضعة

للفحص الدقيق في جميع مراحل البناء والتطوير ثم التنفيذ ، وكذا الأمر فيما يتعلق بالتطورات

الأخرى كالبنوك الشاملة ، و أسواق المال.... الخ. ويرى أن المستفيد الأكبر من هذه الابتكارات المالية هم المدراء الماليون .

- لقد انطلق "مينسكي" في بناء نظريته ومعظم أفكاره من النظرية العامة "لكينز" وغيرها من التراث الفكري لهذا الاقتصادي الكبير ، ولهذا هو لم يدع انه أتى بجديد لكن يظهر من خلال فرضية عدم الاستقرار المالي وأعماله الأخرى أن المسات خاصة به مما يبعدة عن كونه شارحا أو مرددا لبعض أعمال "كينز" وهذا ما يقود إلى أنه "كينزي مالي ذو بعد مؤسسي".
- لم يكن "مينسكي" ناقدا للنظام بقدر ما كان محابي ومدافع عن النظام فهو لا يرى غير إقتصاد السوق بديلا ضمن الرؤى والمقترحات التي يقدمها كتدخل كل من الدولة والبنك المركزي.
- تعد العولمة المالية أحد أهم قنوات إنتقال الازمة المالية وانتشارها عبر العالم نظرا للرعاية والداعمة التي تحظى بها من المؤسسات الدولية والعالمية من خلال الاسواق المالية ومدى ترابطها وتشابكها عبر العالم .
- يبرز دور التجارة الدولية جليا في إنتشار الازمات نظرا للدور الذي تلعبه في الاقتصاد العالمي في ظل الانفتاح الدولي من جهة ومن جهة أخرى للرعاية والداعمة التي تحظى بها من خلال المؤسسات الدولية BM - FMI والمنظمات العالمية OMC التي تشرع وتسهل إنتشارها عبر العالم.

## الفصل الثالث

تداعيات الازمة المالية الراهنة على التجارة الخارجية  
الجزائرية ( الصادرات - الواردات ) خلال الفترة  
(2012-2002)

إن الأزمة الاقتصادية الأخيرة والتي أثرت على معظم دول العالم، وبدرجات متفاوتة لازالت عوامل نشوئها وأثارها السلبية موجودة وقائمة حتى الآن ولازالت تتطلب من مختلف الدول وضع سياسات واتخاذ إجراءات أحادية تارة، ومتعددة الأطراف تارة أخرى للتخلص من عواقبها والتعافي منها نهائيا.

لقد تساؤل الكثير من المنظرين و المفكرين الاقتصاديين عن أسباب الأزمة الحالية ، هل هي أزمة نظام أم أزمة عقار؟ و ذهب البعض إلى التفسيرات السياسية و دور الحروب التي تقودها الولايات المتحدة في العراق و أفغانستان في حدوثها، ومنهم من يصنفها على أنها أزمة إمبراطورية...الخ، و تشعبت الساحة الفكرية الاقتصادية بسيول من البحوث و الدراسات والمؤلفات، إلا أن الجميع يتفق على أن السبب المباشر للأزمة هو القروض العقارية عالية المخاطر، و عجز المدينين عن تسديد الأقساط و ما تبعها من أزمة سيولة أدت إلى انهيارات مالية، و توقف المشاريع الاستثمارية في عديد دول العالم.

لاعتبر الجزائر في معزل عما يحدث في العالم فهي و إن لم تتأثر بالأزمة في بداية انتشارها، أي لما كانت مجرد أزمة مالية وذلك لعدم ارتباط قطاعها المصرفي بالعالمي بشكل وطيد، فقد تأثرت بها لاحقا عندما انتقلت الأزمة من القطاع المصرفي إلى الحقيقي لارتباط اقتصادها بالعالمي من خلال التجارة الخارجية أساسا، و الدور المتنامي الذي تلعبه التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية حيث أفرزت الأزمة العالمية تحديات جديدة أمام هذا النشاط والسياسة التي تحكمه، وجاءت هذه التحديات في الوقت الذي لازالت تتصف فيه التجارة الخارجية بدرجة عالية من التمرکز السلعي والجغرافي وتحافظ فيه السياسة التجارية على هذه الصفة ، حيث أن البحث في الأسباب هو نفسه بحث في الحلول.

## المبحث الأول: أسباب الأزمة الاقتصادية الحالية:

### المطلب الأول: الأسباب الغير المباشرة للأزمة الاقتصادية العالمية الحالية:

#### الفرع الاول : جذور الأزمة :

قد يكون المعروف و المعلن عن هذه الأزمة ما هو إلا أعراض أو الأسباب المباشرة لها و ليس الأسباب الكامنة وراءها ، إذ أن أسباب الأزمة و جذورها قد تكون أعمق من ذلك، حيث بدأت في التشكل في السنوات الأخيرة متأخذة وقتا طويلا مرت خلاله بمراحل عدة:

#### المرحلة الأولى: إنهيار نظام "بروتن وودز" :

إن إنهيار نظام "بروتن وودز" و تفاقم العجز في الولايات المتحدة الأمريكية و بالرجوع إلى أوائل السبعينات لتحديد بداية الأزمة و لإيجاد البذرة الأولى لها، و التي لم تخرج بصورتها النهائية إلا بعد قرابة 35 سنة (أكثر من ثلث قرن)؛ إذ كانت بداية الأزمة تتمثل في إعلان الرئيس الأمريكي "نيكسون" أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتوقف عن دفع قيمة الدولار ذهباً، مما يعني أن القيمة الشرائية للدولار لا تستمد قوتها من احتياط الولايات المتحدة الأمريكية من الذهب، و إنما تستمد قوتها من ملاءة الخزانة الأمريكية التي تعتمد بشكل أساسي على قوة الاقتصاد الأمريكي، و هو ما أخذ في التآكل شيئاً فشيئاً من ذلك الوقت إلى وقتنا الحاضر.

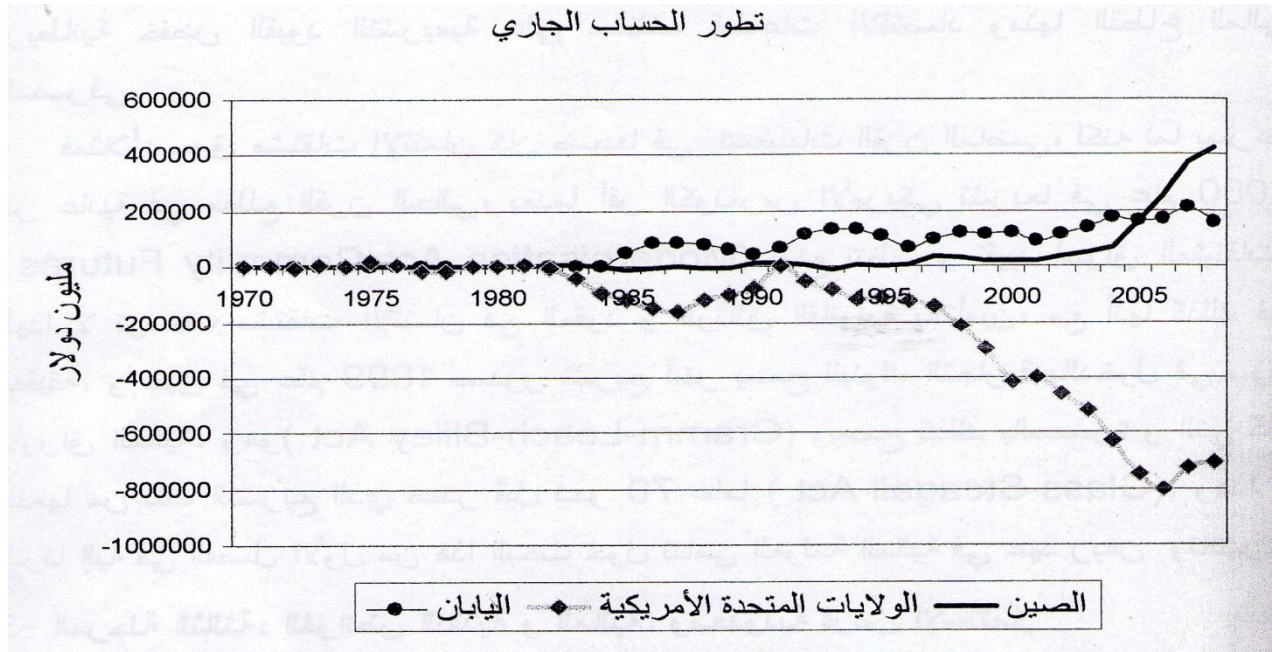
يُظهر الشكل رقم (17) العجز الكبير في الميزان التجاري<sup>146</sup>، حيث منذ عام (1971) لم يسجل الميزان التجاري أي فائض بل عجز يزداد سنوياً وصل في عام (2006) إلى حوالي 758 مليار دولار، و يعود السبب الأساسي إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصة السلعي على تلبية الاستهلاك، كما أن العجز في الميزانية لا يزال مرتفعاً حيث قُدِّر في ميزانية عام (2008) بمبلغ 410 مليار دولار أي 2.9 % من الناتج المحلي الإجمالي، ومن الأسباب الرئيسية لهذا العجز

146 ابراهيم، توهامي، و حواس، صلاح"، (2009) ، نداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وضرورة، إعادة بناء النظام المالي العالمي، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثالث/ كلية العلوم الإدارية والمالية / جامعة الإسراء بعنوان " الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على ، اقتصاديات الدول التحديات والآفاق المستقبلية ، ص 17.



غلبة الطابع العسكري على النفقات العامة، و الطابع السياسي على الضرائب، حيث تستخدم الضرائب كوسيلة للحصول على أصوات الناخبين بدلا من الحصول على إيرادات لتمويل العجز المالي، حيث أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية ارتفاع الديون الحكومية من 4.3 تريليون دولار في عام (1990) إلى 8.4 تريليون دولار في عام (2003) و إلى 8.9 تريليون دولار في عام (2007)، و أصبحت هذه الديون العامة تشكل 64 % من الناتج المحلي الإجمالي، و بذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني بشدة من ديونها العامة؛ و يعادل حجم هذه الديون حوالي عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية، و ثلاثة أضعاف الديون الخارجية للدول النامية.

الشكل رقم (17): تطور الحساب الجاري للولايات المتحدة و اليابان و الصين (1970-2009).



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، (2009) ، دائرة الإحصاءات.

## المرحلة الثانية: تخفيض مستوى الرقابة على الاقتصاد :

بدأت المرحلة الثانية في بداية الثمانينات، عندما قررت الحكومة الأمريكية و الحكومة البريطانية خفض القيود التشريعية على مختلف قطاعات الاقتصاد<sup>147</sup> و منها القطاع المالي و المصرفي ، فمثلا<sup>148</sup> : سوق مشتقات الائتمان كان ضعيفا في تسعينيات القرن الماضي، لكنه نما بسرعة غير عادية في مطلع القرن الحالي، بعدما أن أقر الكونغرس الأمريكي تشريعا في عام(2000) "Modernisation Act Commiity Futures" يمنع تنظيم و تقييد أسواق المشتقات، و لهذا لا توصف مشتقات الائتمان في العقود و الوثائق القانونية بالتأمين، مع أنها كذلك في الحقيقة، و سبق في عام (1999) صدور تشريع آخر يسمح للبنوك التجارية بالدخول في سوق الأوراق المالية، وهو "Gramm.- Leach- Bliley Act" ويسمح كذلك بالسمسرة، التي كانت ممنوعة مسبقا .

## المرحلة الثالثة: الفوائض النقدية و المالية و محدودية فرص الاستثمار:

تتركز حول ترسيخ مكانة الولايات المتحدة كملاذآمن للفوائض المالية و النقدية، الناتجة سواء عن المبيعات النفط في أوقات الطفرات أو الفوائض في الميزان التجاري<sup>149</sup> للدول الصناعية الناشئة في جنوب شرق آسيا و الصين ( يظهر هذا الحساب الجاري لهذه الدول، الشكل السابق رقم (17) ، مما أدى تدفق الكثير من الاستثمارات إلى الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و هو ما يفسر بنسبة الدين العام إلى حجم الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يشكل الدين العام ما نسبته ثلثين الناتج القومي الإجمالي و الذي بلغ في عام (2007) ما يزيد على 14 تريليون دولار .

<sup>147</sup> منية خليفة ، ( 2012 ) ، الاساليب المنتهجة لمواجهة الازمة المالية العالمية الراهنة دوليا وعربيا ، الملتقى الدولي الثاني حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي ، ص 4.

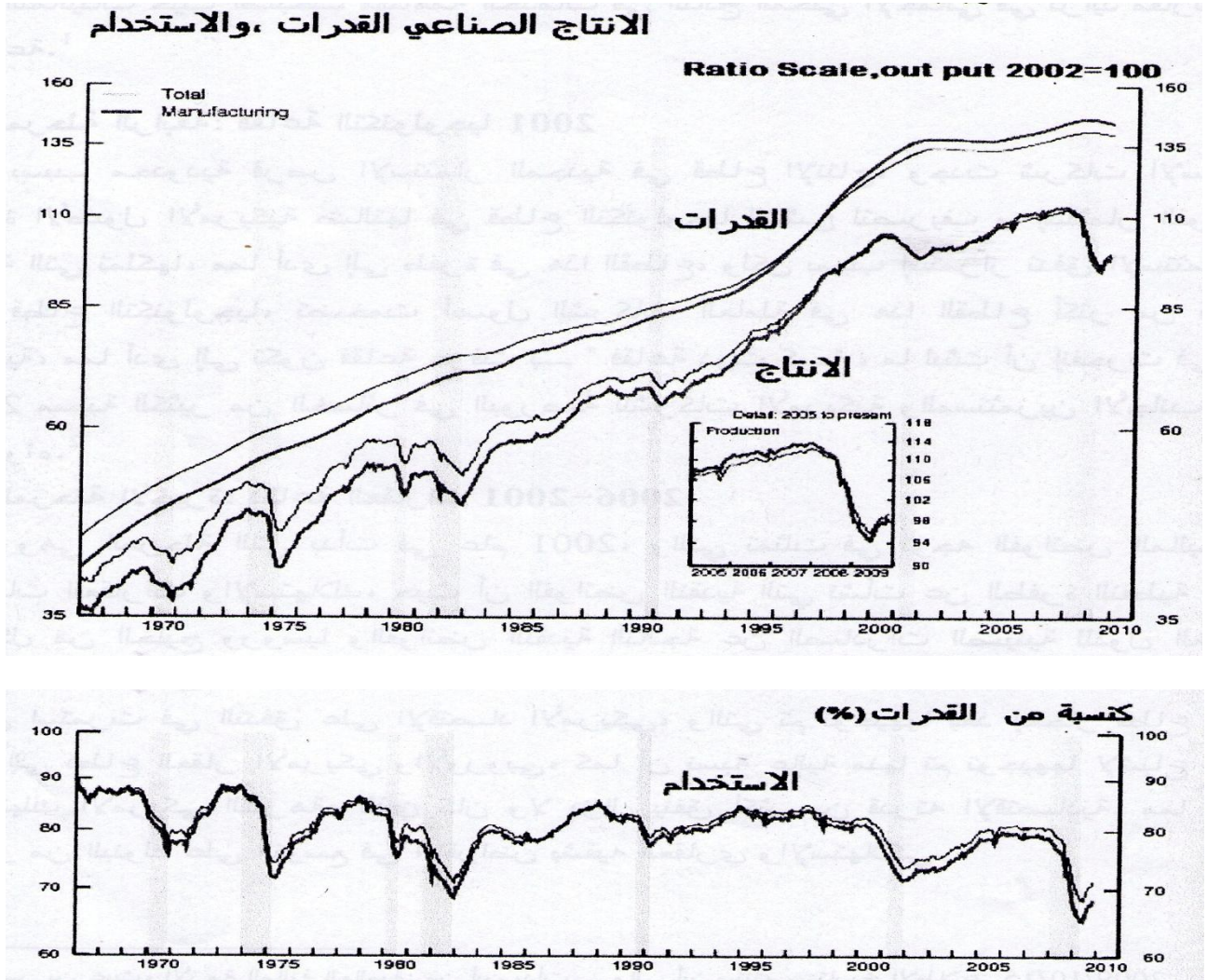
<sup>2</sup> سامي إبراهيم السويلم، (2009) أسلحة الدمار الشامل ( مجموعة من الباحثين، الأزمة المالية العالمية أسباب و حلول من منظور إسلامي)، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك العزيز، السعودية ص 45-46.

<sup>149</sup> داليا أبو الغيط عبد المعبود، الأزمة المالية العالمية وأثرها على العالم العربي، من على الموقع الإلكتروني: أطلع عليه بتاريخ 10 / 01 / 2009.

www.patways.cu.eg/ news/uf/18067-3325-winter-2009-report.doc

في البداية لم تمثل هذه التدفقات مشكلة، لأن معظمها كان يتوجه إلى القطاعات الإنتاجية في أمريكا التي كانت تتمتع بدرجة عالية من التنافسية على المستوى العالمي، و لكن مع صعود الاقتصاديات الناشئة في جنوب شرق آسيا، بدأت درجة التنافسية في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا بالتراجع لصالح دول شرق آسيا و الصين، ما سبب مشكلة تمثلت في محدودية فرص الاستثمار المجدية في القطاعات الإنتاجية الأمريكية كما يظهر في الشكل رقم (18) الذي يتضح من خلاله الحجم الكبير المتمثل الفرق في القدرات الانتاجية المتوفرة للاقتصاد الامريكى والقدرات المستخدمة من الانتاج الصناعي للولايات المتحدة الامريكية .

الشكل رقم (18): الفرق بين القدرات الإنتاجية و القدرات المستخدمة من الإنتاج الصناعي للولايات المتحدة الأمريكية.



Source: Ferderale Reserve statistical release,(2009) Industrial production and capacity utilization.

و لكن و بالرغم من ذلك استمرت الفوائض النقدية في التدفق على الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى، و أوروبا بالدرجة الثانية، و ذلك لعدم مقدرة اقتصاديات الدول المصدرة لهذه الفوائض النقدية في إستعاب هذا الكم الهائل من الأموال مما شكل معضلة لشركات الاستثمار و إدارة الأصول الأمريكية التي اتجهت نحو الاستثمار في قطاع الخدمات عموماً، و هذا ما يظهر

في الشكل السابق رقم (18)، حيث هناك فرق كبير اتسع خصوصا منذ بداية الثمانينات حيث أصبحت مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مقارنة مع الصناعة<sup>151</sup>.

**الفرع الثاني : بؤادر الازمة :**

**اولا: الفقاعة التكنولوجية (2001):**

بسبب محدودية فرص الاستثمار المجدية في قطاع الإنتاج، وجدت شركات الاستثمار و إدارة الأصول الأمريكية ضالتها في قطاع التكنولوجيا الناشئ لتصرف و استثمار الفوائض المالية التي تملكها، مما أدى إلى طفرة في هذا القطاع، و لكن بسبب استمرار تدفق الاستثمارات على قطاع التكنولوجيا، تضخمت أصول الشركات العاملة في هذا القطاع أكثر من قيمتها الحقيقية، مما أدى إلى تكون فقاعة عرفت بـ "فقاعة "دوت كوم"، ما لبثت أن انفجرت في عام (2000) مسببة الكثير من الخسائر في البورصة للشركات الأمريكية و المستثمرين الأجانب على حد سواء<sup>150</sup>.

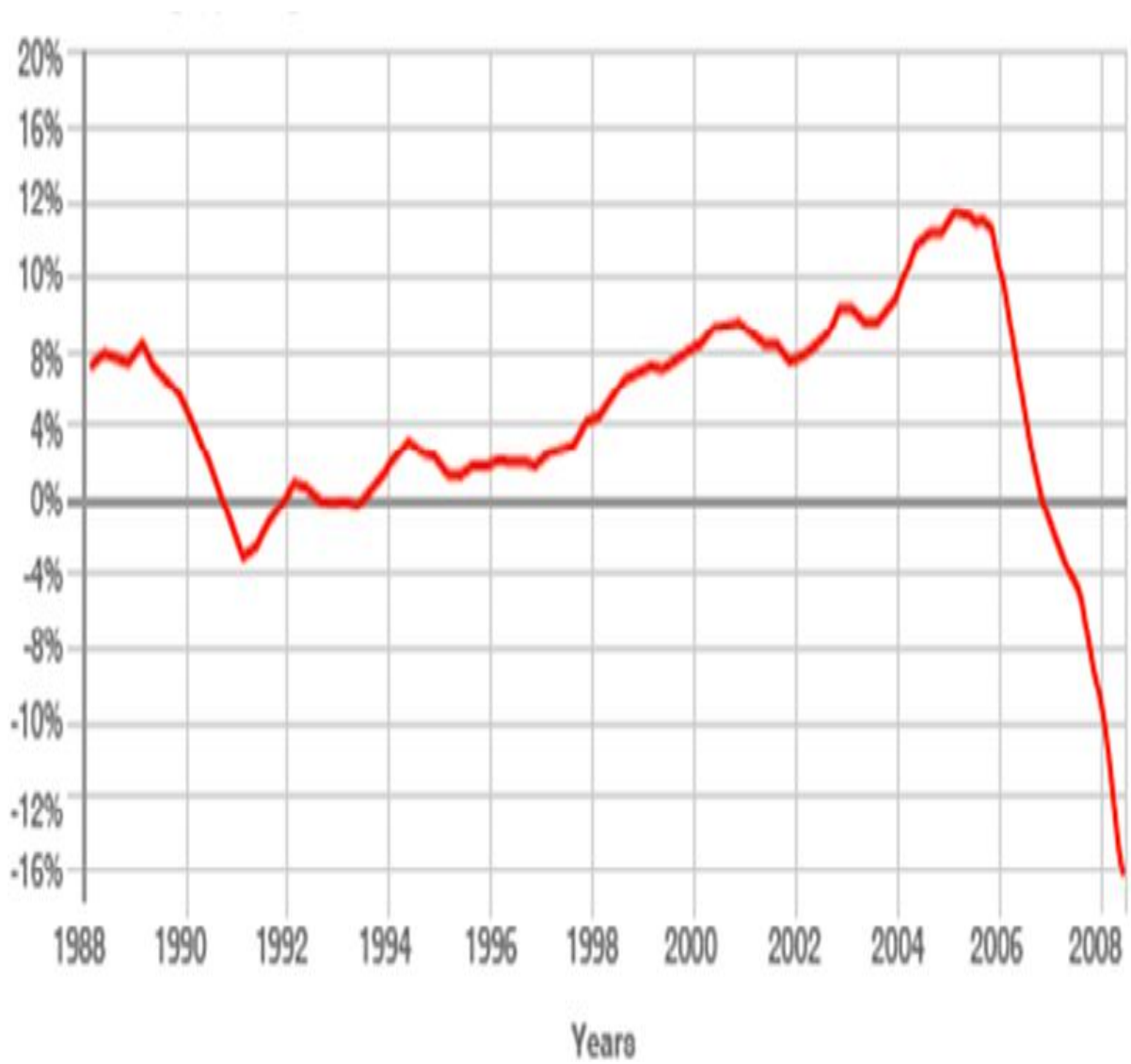
**ثانيا: فقاعة العقارات (2001-2006)**

هي المرحلة التي بدأت<sup>151</sup> في عام (2001)، و التي تمثلت في توجه الفوائض المالية إلى قطاعات العقارات و الاستهلاك، حيث أن الفوائض النقدية التي نشأت عن الطفرة النفطية الثانية في كل من الخليج و روسيا و الفوائض النقدية الناتجة عن الصادرات الصينية للدول الغربية، و التي استمرت في التدفق على الاقتصاد الأمريكي، و التي تم توجيهها لإشباع شهية المستهلك الأمريكي ، الذي كان و لا يزال ينفق أكثر من قدرته الاقتصادية، مما شجع الكثير من البنوك على التوسع في الإقراض بشقيه العقاري و الاستهلاكي، كما هو موضح في الشكل الاتي :

---

150 ناصر بن غيث، الأزمة المالية العالمية: من أين بدأت... و إلى أين ستنتهي. تاريخ الاطلاع 2009-10-15 <http://www.4uarab.com/vb/showthread.php?t=73950>  
151 محمد أحمد زيدان، (2009) ، فصول الأزمة المالية العالمية: أسبابها، جذورها و تبعاتها الاقتصادية ، مؤتمر دولي حول : الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي ، جامعة الجنان لبنان ، ص 10.

الشكل رقم(19): اتجاهات أسعار العقارات الأمريكية(التغير مقارنة بالسنة السابقة %)



Source: Valpy FitzGerald , (2008) The Global Financial Crisis and Developing Countries, UNDP HDR Course, St Catherine's College, Oxford Department of International Development.

يتضح من خلال الشكل في البداية توجهت هذه الأموال إلى المقترضين<sup>152</sup> ذوي التاريخ الائتماني الجيد "prime borrowers"، و لكن بسبب الزيادة في الأصول المالية و نتيجة لطمع البنوك و الشركات الأمريكية مقرونا بضعف الرقابة من وزارة الخزانة و الاحتياطي الفدرالي، توسعت الكثير من البنوك في الإقراض لمقترضين لا يتمتعون بملاءة مالية عالية " Subprime borrowers" ، و لتقليل نسبة المخاطرة قامت هذه البنوك بتجميع هذه القروض الصغيرة عالية المخاطرة في شكل ما يسمى بالمشتقات المالية "derivatives" وبيعها على بنوك أكبر و التي قامت بدورها بنفس العملية.

و الجدير بالذكر أن مؤسسة "غولدمان ساكس" لعبت دورا كبيرا في ذلك بجانب مؤسستي "Freddie Mac" و "Fenny Mae" اللتان قامتا بدور كبير في هذه العملية<sup>153</sup>، إذ قامت الأولى بالتوسع في الإقراض و قامت الثانية بالتوسع في شراء هذه القروض على صور مشتقات مالية، مما أدى إلى انهيارهما و اضطرات الحكومة الأمريكية إلى الاستحواذ على جزء كبير من هذه المشتقات المالية التي تملكانها في محاولة لتقليل الخسائر؛ عدا عن البنوك التجارية و شركات إدارة الأصول التي وجدت نفسها في نهاية الأمر أمام خيارين: إما ولوج باب الإفلاس أو طلب المساعدة من الحكومة الأمريكية، و من هنا بدأت قصة الانهيارات و التي لا يمكن التكهن بنهايتها؛ حيث تعتبر أزمة ديون دبي و أزمة ديون اليونان كهزات ارتدادية لهذا الزلزال المالي إن صح التعبير و سنتطرق لهذه المرحلة في المطلب الآتي كأسباب مباشرة لازمة العالمية الحالية.

<sup>152</sup> مجلة التمويل والتنمية، (2011)، مواجهة الازمات، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص 16-18.

<sup>153</sup> Bruce Abramson (2005) ' Why the Information Economy Collapsed and How It Will Rise Again ' The MIT Press ' Cambridge ' Massachusetts London ' England ' p 13.



## المطلب الثاني: الأسباب المباشرة للازمة الاقتصادية الحالية:

### الفرع الاول : قروض عالية المخاطرة :

يمكن تصنيف الأزمة الحالية على أنها في بدايتها كانت أزمة بنكية، أي ظهرت في قطاع البنوك الذي توسع بشكل غير مدروس في تمويل القطاع العقاري و ازدهاره لعدة سنوات (2001 إلى 2006) ، وماساهم في هذا الازدهار هو توفر سيولة مالية كبيرة جراء ارتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة ، حيث وصلت حتى 150 دولار للبرميل ، و توجه الفوائض التجارية لدول شرق آسيا إلى الاستثمار المالي ، و مساهمة الصناديق السيادية\* في ذلك و تمويل المضاربة وعدم وجود استخدامات واضحة أي تشبع الاقتصاد، وما ساهم في ذلك هو جشع الإدارة ، ويمكن توضيح مسارات تشكل الأزمة في الشكل رقم (14).

---

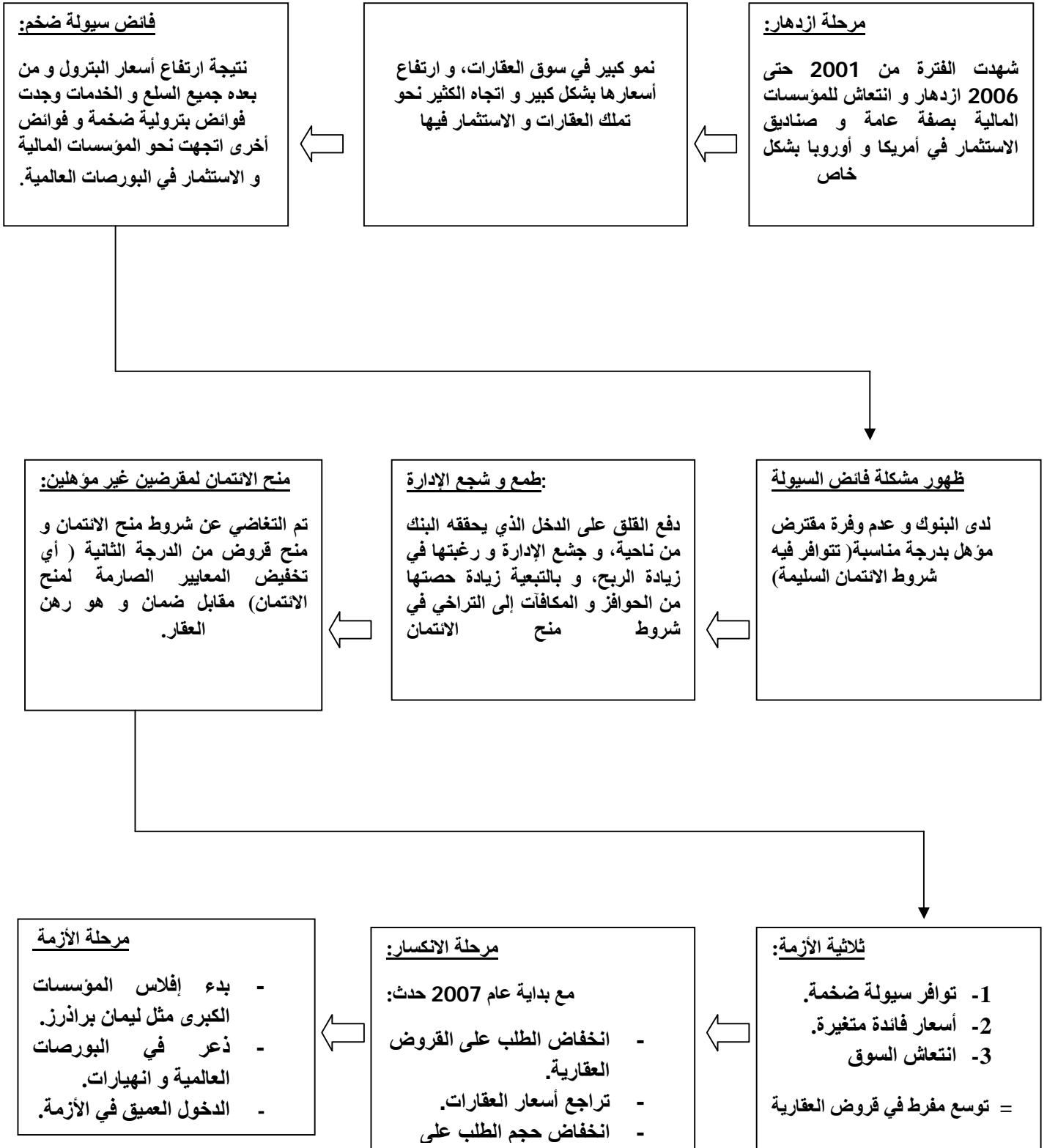
\* الصناديق السيادية : تعتبرالصناديق السيادية ظاهرة ليست بالجديدة على الساحة المالية العالمية، حتى وإن عرفت نمواً سريعاً في نهاية القرن العشرين وبدايات الألفية الثالثة، حيث تعود هذه الصناديق إلى خمسينيات القرن العشرين عندما أنشأت دولة الكويت هيئة الاستثمار الكويتية سنة 1953، ليتوالى إثر ذلك في السبعينيات وما بعدها ظهور صناديق أخرى في سنغافورة والإمارات العربية المتحدة حتى وصلت في منتصف سنة 2008 إلى 53 صندوقاً .

ارتفع عدد الصناديق السيادية في العالم وازدادت موجوداتها وتوسعت استثماراتها على أثر تطور الاقتصاد العالمي منذ منتصف التسعينيات من القرن المنصرم الذي شهد تأسس منظمة التجارة العالمية وإبرام اتفاقات متعددة الأطراف ترمي إلى تحرير التجارة الخارجية وحركات رأس المال الأجنبي، لذلك ظهرت غالبية الصناديق السيادية في العالم في السنوات القليلة المنصرمة، ففي عام 1969 كان عددها ثلاثة صناديق فقط ثم 21 صندوقاً عام 1999 وارتفع ليصل إلى 53 صندوقاً حالياً ، وبلغت موجودات هذه الصناديق 3860 مليار دولار ويعتبر هذا الرقم تقديري، ويتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاعها إلى عشرة تريليون دولار عام 2015 ، ويعرف صندوق النقد الدولي الصناديق السيادية على أنها " صناديق أو ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة. وتتسبب الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية آلية، وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية".

صناديق الثروة السيادية : مؤسسات تابعة للحكومات وتستخدم الأموال العامة في عمليات الاستثمار ذات الأمد الطويل خارج دول المنشأ. وتلعب هذه الصناديق، لا سيما الخليجية منها، دوراً بارزاً على الساحة الاقتصادية العالمية، كما تثير أيضاً عدة مشاكل.



## الشكل رقم (20) يمثل تشكل الأزمة المالية الراهنة :



المصدر: طارق عبد العال حماد، (2009) ، حكومة الشركات و الأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية- الإسكندرية،

يذكر الخبراء الاقتصاديون "Honohan" أن المجتمع الأمريكي، مجتمع قائم في جوهره على الاقتراض، فإذا أراد أي مواطن أمريكي أن يشتري منزلاً، أو سيارة، فليس هناك أدنى صعوبة في الحصول على هذه الأشياء، حتى ولو لم يتوفر له المال اللازم لشرائها، و يكفي في هذه الحالة بطاقة الائتمان التي لديه، لكي يشتري ما يريد؛ إن جوهر الأزمة المالية الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية، هو (الإقراض)، و بهذه السهولة، ينشأ الاقتصاد القائم على المديونية بصفة دائمة، وهي في حد ذاته عوامل سقوطه، إذا أسيء استخدام هذه الديون؛ و ما زاد الأمر تعقيداً هو "التوريق"، مما أدى إلى موجات متتالية من الديون، انتهت بانفجار الفقاعة.

و قبل الولوج في التفاصيل كان لزاماً أن نبدأ بشرح مصطلحين متداولين خلال الأزمة<sup>1</sup>:

#### ■ مقترضو الدرجة الأولى (prime Borrowers):

هم المقترضون الذين يتمتعون بتصنيف ائتماني جيد، ويوحون بالثقة من حيث قدرتهم على خدمة ديونهم و الوفاء بكامل التزاماتهم.

#### ■ مقترضو الدرجة الثانية (Subprime Borrowers):

هم المقترضون الذين عرفوا بتقصيرهم<sup>2</sup> أو تخلفهم عن الدفع، و لا يوحون بالثقة من حيث مركزهم و قدرتهم على خدمة ديونهم، و لذلك فإن هناك مخاطرة<sup>3</sup> تعثر عالية ناشئة من ضعف ضماناتهم و حبس رهوناتهم، و معدلات الفائدة و الرسوم التي تدّمل على هؤلاء المقترضين مرتفعة بوجه عام، و قد تتجاوز قدرتهم على خدمة ديونهم، و من المقدر أن 25% من سكان الولايات المتحدة الأمريكية يقعون ضمن الدرجة الثانية.

<sup>1</sup> محمد عمر شارب، ترجمة رفيق يونس المصري، (2009)، الأزمة المالية العالمية هل يمكن للتمويل الإسلامي حلها (مجموعة من الباحثين، الأزمة المالية العالمية أسباب و حلول من منظور إسلامي)، مرجع سبق ذكره، ص32.  
<sup>2</sup> حسونة حماد، سقوط الأمريكي و تداعيات الكابوس المالي العالمي، تاريخ الإطلاع 17-10-2009.

<http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=40965&SecID=344>

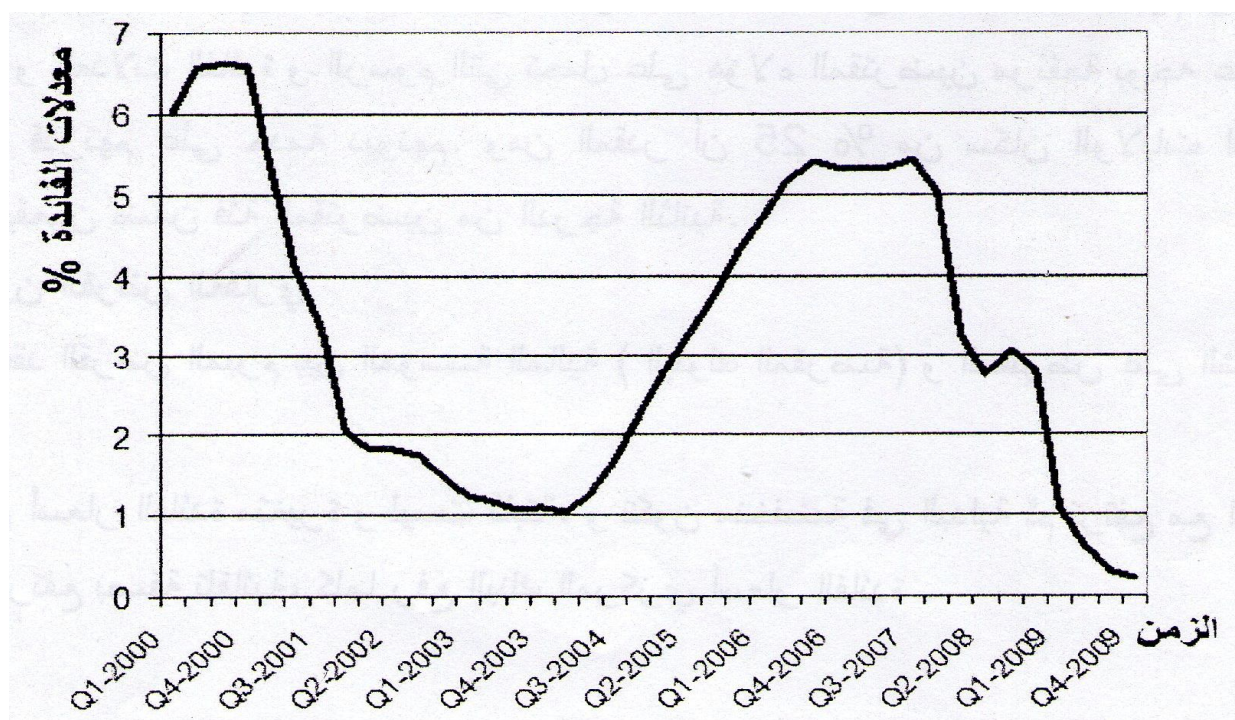
<sup>3</sup> جمانة تحريشي، (2010)، إدارة المخاطر المصرفية في البنوك و الأزمة المالية العالمية، ورقة عمل مقدمة لملتقى الدولي الثاني: حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، بجامعة بشار الجزائر، ص6.

ويمكن توضيح الاسباب المباشرة للازمة في :

### اولا : تقلب معدلات الفائدة في الفترة (2001 - 2006 )

يرجع ارتفاع العقارات خلال الفترة (2001 - 2006 )، إلى تخفيض سعر الفائدة الأساسي (الفائدة على الدولار ) من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الفترة (2001 - 2004 ) كما يظهر في الشكل رقم (21) كمحاولة لتشجيع المستثمرين على الاقتراض<sup>154</sup> من الجهاز المصرفي لتمويل مشاريعهم ، ووفق شروط يرى الكثير أنها مجحفة الأمر الذي انعكس في ارتفاع أسهم العقارات المسجلة في البورصات ، مما أدى إلى إقبال الأفراد و الشركات على شراء العقارات سواء للسكن أو للاستثمار طويل الأجل أو للمضاربة.

الشكل رقم (21): تغيرات معدلات الفائدة قصيرة الأجل في الولايات المتحدة الأمريكية (2000-2009)



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، (2010) ، دائرة الإحصاءات.

154 لطرش ذهبية، (2009) ، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمة والاقتصادية العالمية، الملتقى الدولي العلمي حول : الازمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف ، ص11.

و لكن مع رفع أسعار الفائدة من طرف الاحتياطي الفدرالي ارتفعت أقساط القروض مما سبب عجزا للمقترضين.

و لم تتوقف المؤسسات المالية عند حد تقديم هذه العروض الرديئة، بل قامت بتوريق القروض العقارية في شكل سندات، و طرحها للتداول في السوق المالي، فتحوّلت المخاطر إلى المستثمرين، حاملي هذه السندات، الذين يحصلون على عوائد سنداتهم من مدفوعات المقترضين من أقساطهم الشهرية، و عند التوقف عن الدفع يتم بيع العقار لدعم السندات.

### ثانيا : التوريق:

ترجمة المصطلح الإنجليزي (Securization)، يعني تمثيل الأصول المالية بأوراق مالية أو تجارية قابلة للتداول و قد يترجم بالتصكيك من الصك أو بالتسنيّد من السند و هو نوع من المشتقات المالية (Derivatives)، و يتلخص في تحويل الديون أو القروض المقدمة كما في حالة أزمة الرهن العقاري من المدين الأصلي (الذي قد يكون بنوك أو مؤسسات مالية ) إلى أوراق مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية<sup>1</sup> ، و المشتقات هي اسم جامع لعقود البورصة، و أهمها العقود الآجلة، العقود المستقبلية، و عقود المبادلة؛ و قد يعبر عنها بالأصول المالية و سميت كذلك لأنها قيمتها مستمدة أو مشتقة من الأصول الأصلية كالسندات، السلع، العملات و توجد أنواع للمشتقات المالية و هي (الخيارات، العقود الآجلة، العقود المستقبلية، التسويات)<sup>2</sup> ، و تعتبر عملية التوريق من المشتقات المالية التي لعبت دورا كبيرا في حدوث الأزمة و تتلخص خطوات عملية التوريق في الشكل الآتي وهي موضحة فيما يلي:<sup>3</sup>

**1: بيع الأصول:** في هذه المرحلة يبيع البنك أصوله التي يشترط أن تكون مضمونة، كالعقارات في الأزمة الحالية، إلى مؤسسة التوريق المتخصصة و التي تسمى في الولايات المتحدة الأمريكية

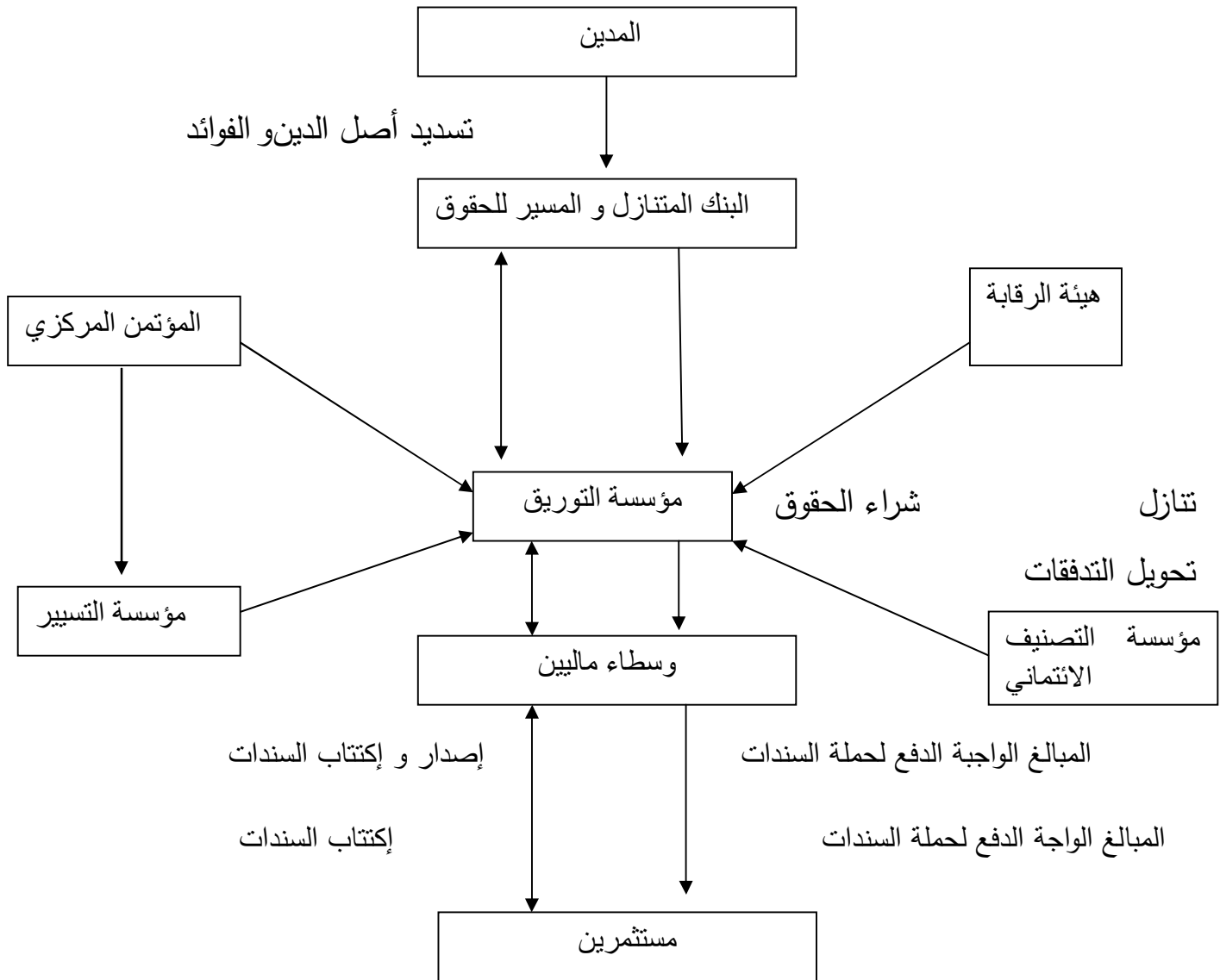
<sup>1</sup> أحمد مهدي بلوافي، (2009) أزمة عقار ... أم أزمة نظام ( مجموعة من الباحثين، الأزمة المالية العالمية أسباب و حلول من منظور إسلامي)، مرجع سبق ذكره، ص 262-263.

<sup>2</sup> فريد النجار، (2008)، المشتقات و الهندسة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 20.

<sup>3</sup> هندي منير إبراهيم: (2005) ، إدارة المخاطر باستخدام التوريق و المشتقات، الجزء الأول، التوريق، منشأة المعارف، الإسكندرية ، ص 411.

fonds communs de و هي ما تسمى في أوروبا بـ : ) " sepecial purpose vehicle " SPV بـ :  
 و بيع هذه الأصول<sup>155</sup> يكون بعد تقدير مؤسسة التصنيف الائتماني "les créance (fcc)  
 للمخاطر المرتبطة المصدرة من قبل مؤسسة التوريق.

## الشكل رقم: خطوات عملية التوريق: 22



المصدر : نصيرة دردر، (2009) ، التوريق البنكي أداة لجلب السيولة و تحقيق الربح، مجلة دراسات إقتصادية، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية، الجزائر، العدد (12) .

<sup>155</sup> بن رجم محمد خميسي، (2009)، الادوات المالية المشتقة، أدوات مستحدثة لتغطية المخاطر ام لصناعتها؟، الملتقى الدولي العلمي حول : الازمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، ص 5.

## 2 : تحويل الأصول:

يتم في هذه المرحلة تحويل الأصول بضماناتها إلى سندات، ثم إصدارها بقيمة تعادل قيمة الديون محل التوريق مقابل أجر أو عمولة يحددها الاتفاق بين الطرفين للحصول على السيولة عن طريق بيعها للمستثمرين، و قصد الحصول على تصنيف إئتماني جيد غالبا ما تلجأ إلى تأمينها، كما سنرى لاحقا.

## 3: سداد قيمة الأصول إلى البنك:

بعد بيع السندات الناتجة عن عمليات التوريق، تستخدم مؤسسة التوريق السيولة المتحصل عليها لسداد قيمة الأصول المتنازل عنها للبنك.

## 4: تسديد الفوائد للمستثمرين:

تتولى مؤسسة مالية وسيطية دفع حقوق حملة السندات و ذلك بعد تحصيلها، حيث تكون فوائد هذه السندات متوافقة مع فوائد الدين الأصلي؛ حماية مصالح المستثمرين هي مهمة المؤتمن المركزي على السندات، و هو مؤسسة مالية وسيطية، تحتفظ بالوثائق و الضمانات المتعلقة بالسندات، إلى جانب الإشراف على مؤسسة التسيير المكلفة باستثمار و إدارة الأصول محل التوريق و يكون ذلك مقابل أجر.

و في مرحلة الموائية، يقوم حاملوا هذه السندات (الديونلما ورقة) برهن هذه السندات<sup>156</sup>، على اعتبار أنها أصول للحصول على قروض جديدة، للاستثمار في شراء المزيد من السندات، أي أنهم استخدموا ديونا كضمان للحصول على مزيد من الديون، بضمان العقار المثقل بقرض،الأرجح أن صاحبه عاجز عن الوفاء به، بسبب الشروط القسرية التي يلتزم بها تجاه المقرض، و نظرا لأن القيمة السوقية للسندات وعوائدها تعتمد على وكالات التقييم لهذه السندات،

<sup>1</sup> Pierre-Gilles Bellin (2010) , Les éco-solutions à la crise immobilière et économique , Éditions Eyrolles ,paris , p 78.

و أن هذا التقييم يعتمد على قدرة المدين على الوفاء و نظرا لاختلاف الجدارة الائتمانية لهذه من السندات الأخرى التي (AAA) القروض من مدين لآخر، فقد كانت السندات الجيدة بتقدير أعلى ، و للتغلب على هذه المشكلة، ابتكرت البنوك (B) كانت تمثل دينا يعجز المدين عن الوفاء به ، العاملة في مجال الرهن العقاري في الولايات المتحدة طرقا جديدة لتقوية ضمان هذه السندات، بتوجيه حامل السند إلى التأمين عليه لدى إحدى شركات التأمين و هي أيضا العملية التي ساهمت في تفاقم و انتشار الأزمة<sup>157</sup> .

### 5: التأمين على القروض العقارية:

لم تجد البنوك صعوبة في اقتراض الفئات الأقل جدارة (subprime) لأن المخاطر يتحملها غيرهم، و هي غالبا شركات التأمين و صناديق التحوط ، و هذا التأمين على القروض شجع البنوك على أن تقرض ثم تبيع القرض على شكل سندات، مع التأمين على هذه السندات، فمن يشتري هذه السندات يشتري ديونا مؤمنا عليها، و لذلك لا يهمله بدوره هل المقرض قادر على السداد أم لا؛ و حيث أن القروض مؤمن عليها، فلا يهتم ملاءة المقرض أو جدارته الائتمانية، بل المهم هو الرسوم التي يحصلها البنك و غيره من المؤسسات المالية من عمليات التسديد و ما يتصل بها .

و لشركات التأمين مصلحة من جراء العملية هي:

- أقساط التأمين بالطبع، و هي أقساط مغرية إذا كانت المحفظة كبيرة، كما أن حوافز المدراء - تعتمد على مقدار الدخل المتحقق، و لذلك كلما زادت الأرباح زادت الحوافز .

<sup>157</sup> voir : Paul Krugman :( 2001), « pourquoi les crises reviennent toujours », op.cit, p 152-158

François Dupuis et Philippe Arnau : Dossier spécial sur les crises financière, l'euphorie financière : l'histoire se répètera-t- elle , analyse rétrospective de la bulle spéculative des technologie , des jardins, pour plus d'information consulter le site web [www.desjardins.com/economie](http://www.desjardins.com/economie) .

طالما كانت أسعار العقار أو الأصول المرتبطة في ارتفاع، فلن يكون هناك مخاطر تعثر، -  
لأن المقترض يستطيع أن يعيد تمويل العقار بقرض جديد، أو يمكن بيع العقار لتسديد الدين  
و الحصول على ربح إضافي.

### الفرع الثاني : النتائج الاولية لانفجار الازمة :

بما أن أسعار العقار كانت في ارتفاع متواصل كما سبق الذكر، لم يكن الأمر يدعو  
للقلق من هذا الجانب، و هذا يبين كيفية نمو أسعار العقار وارتفاع الأسعار<sup>158</sup> مما زاد في المزيد  
التأمين على القروض لانخفاض المخاطر فيها، مما يشجع على و هكذا من الاقراض  
أصبحت حلقة الاقراض و التأمين تغذي بعضها ، الأمر الذي شجع المستثمرين في جميع أنحاء  
العالم على اقتناء المزيد من هذه السندات، مما أدى إلى تضاعف حجم الفقاعة حتى انفجارها،  
عندما توقف المدينين عند تسديد الأقساط ، فكانت شركات التأمين " من الشركات الأولى التي  
" شركة التأمين الضخمة AIG دفعت الثمن و تضررت بصورة كبيرة وكانت " أول من أشهر إفلاسه .  
و قد ساهم في تفاقم الأزمة الأخيرة أيضا وكالات التقييم ، فقد قامت بتسهيلات كبيرة بتقديم نقاط  
لمعظم الأوراق المالية المسندة إلى قروض عقارية ، كما لم تسارع بتخفيض هذه النقاط تدريجيا  
عندما بدأ السوق يتراجع بفعل تزايد حالات عدم الدفع.

الأخطر من هذا فقد تسببت الوكالات في تعميق الأزمة<sup>159</sup> عندما أقدمت فجأة على إجراء تخفيض  
كبير مرة واحدة متسببة في إنهيار السوق و حدوث الآثار المدمرة.

و للوقوف أكثر على تطور مراحل الأزمة سنطرح تساؤل هو كيف أفلست هذه البنوك الضخمة ؟  
في البداية لابد من التفرقة بين نوعين من البنوك، الأول البنوك الاستثمارية، و الثاني  
البنوك التجارية، فالبنوك الاستثمارية لا تعتمد على ودائع الأفراد، و إنما على أموالها، و لا تخضع  
لرقابة البنك المركزي الأمريكي وتتاجر في الأسهم و السندات، و العقارات بنسب مفتوحة، أما

<sup>158</sup> صندوق النقد الدولي، (2008)، أفاق الاقتصاد العالمي، ص 104-106.

<sup>159</sup> بن معمون حمادو، (2009) ، طبيعة الإصلاحات المالية و المصرفية في أعقاب الأزمة المالية 2008 ، الملتقى العلمي الدول حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحكومة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر.



البنوك التجارية فتخضع للبنك المركزي، و تمنع عليها المضاربة أو الرهونات العقارية إلا بنسب محدودة.

و لقد حدثت الأزمة المالية الأمريكية الراهنة في البنوك الاستثمارية ( و التي اتهمت بعدم المصداقية و الشفافية و الوضوح في البيانات المالية التي كانت تصدر، و عدم الالتزام بالمعايير الدولية كبازل ) و المصارف الأمريكية عموماً؛ و التي توسعت في القروض العقارية، مثل مؤسستي "فريدي" و "فاني ماي" التين أنقذهما مجلس الاحتياط الفيدرالي ( البنك المركزي الأمريكي) من الإفلاس ، و نتيجة لعجز عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط، فعلى سبيل المثال، الديون الفردية الأمريكية الناجمة عن الأزمة العقارية تمثل 6.6 تريليونات دولار أي ما يعادل إيرادات النفط السعودية لمدة 55 سنة ، و هو ما أثر على البنوك الاستثمارية لعدم وجود سيولة، و هذا ما أدى إلى انتشار الأزمة ، و إنتقالها إلى أوروبا و آسيا .

و يرى الخبراء الاقتصاديين أن الدين ليس أمراً سيئاً، إذا إستخدم بشكل مسؤول، و أنه جزء من "مشتقات مالية معقدة" التي الرأسمالية العصرية، لكن الخطورة تكمن في إخفاء كميات هائلة وراء يصفها البعض بالقنابل المالية الموقوتة.

حيث إن النظام المالي في الدول الصناعية، قد اكتشفت وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض، عن طريق "المشتقات المالية" و التي يمكن عن طريقها توليد موجات متتالية من الأصول المالية على أصل واحد ، حيث ينتج العقار الواحد طبقات متوالية من الإقراض، فإذا انهارت طبقة بسبب توقف المدين عن السداد، إنهارت باقي طبقات و تحدث الأزمة المالية، لأن كل الطبقات يتأثر بعضها ببعض الآخر، و هنا مكمن الخطر، و هو ما يطلق عليه " أزمة الرهن العقاري"، السبب المباشر للأزمة العالمية ؛ و التي تضافرت عوامل عديدة لانتشارها العالمي مثلما رأينا .

### المطلب الثالث: الانتشار العالمي للأزمة :

#### الفرع الاول : تدويل الازمة (من أزمة أمريكية إلى أزمة عالمية):

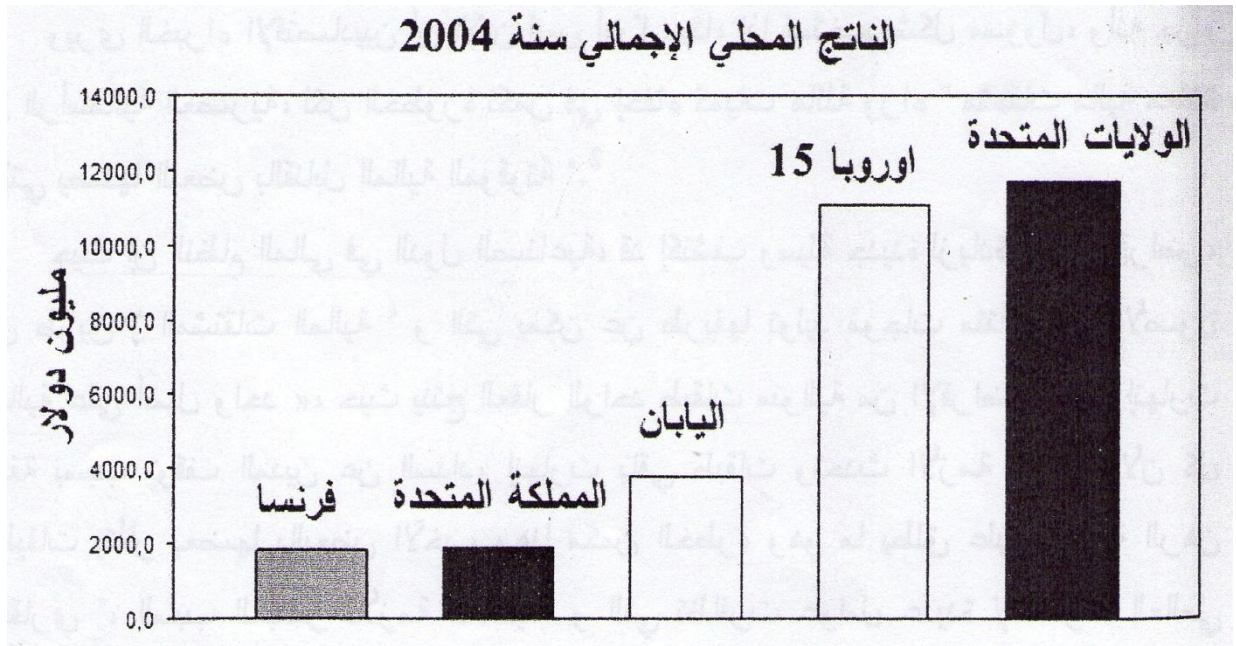
في البداية كانت الأزمة الحالية أمريكية المنشأ، وكسابقاتها فإن هذه الأزمة أخذت شكلها العالمي عبر قنوات التشابك المالي و التجاري بين الاقتصاد الأمريكي و بقية العالم، و يمكن لنا عرض مجموعة من العوامل التي كانت السبب في عالمية الأزمة.

#### العامل الأول: حجم الاقتصاد الأمريكي الكبير

يمثل الاقتصاد الأمريكي ربع الاقتصاد العالمي تقريبا و يتشابك مع اقتصاديات معظم دول العالم، فالولايات المتحدة هي أكبر مستورد في العالم و أكبر مدين في العالم و أكبر إقتصاد في العالم و صاحب أكبر سوق مالية في العالم،-كما يظهر في الشكل(23) ، ضخامة الإقتصاد الأمريكي من حيث الناتج المحلي و الإجمالي و الذي يفوق ناتج دول أوروبا الخمسة عشر مجتمعة ، ولذلك فإن ظهور بواذر كساد اقتصادي في الولايات المتحدة، سوف ينعكس على صادرات البلدان الأخرى و على أسواقها المالية.

الناتج المحلي الإجمالي لدول و مجموعات اقتصادية مختارة مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2004. الشكل رقم

2004.



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، ، (2009)، دائرة الإحصاءات.

## العامل الثاني: سحب الاستثمارات لتعزيز المراكز المالية

وجود مستثمرين أفراد و صناديق إستثمارية دولية (كالصناديق السيادية)، أي تستثمر في أكثر من سوق مالية حول العالم و تنويع الاستثمارات<sup>160</sup> بتوجيهها إلى عدة أسواق مالية بسرعة، فقد تخسر في سوق مالية مثل أمريكا، و لذلك تسارع لتعويض خسائرها من خلال بيع استثماراتها في أسواق أخرى مثل الشرق الأوسط أو الأسواق الآسيوية، و لا يشترط البيع لجني المكاسب، و إنما قد يتم البيع و السحب لتفادي خسائر جديدة، و لذلك تحدث حالة نفسية لعدد كبير منهم فيحدث سلوك القطيع .

## العامل الثالث: ارتباط العديد من العملات بالدولار

ربطت كثير من الدول أسعار عملاتها بالدولار، و لذلك فإن هبوط في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى مثل اليورو، و الجنيه الأسترالي و الين، يعني خسارة نقدية للاستثمارات بالدولار سواء داخل أمريكا أو خارجها، و هكذا تحدث خسارة للدول التي تعتمد عملاتها المحلية على سعر صرف ثابت أمام الدولار.

و لذلك فإن أي أزمة مالية في الولايات المتحدة، تقود إلى سحب الاستثمارات<sup>161</sup> من هذه الدول إلى دول أخرى ذات عملات معومة مثل أوروبا و دول جنوب شرق آسيا، كما تسعر العديد من المواد الأولية كالبتروول مثلا.

## العامل الرابع: اعتماد العديد من الدول على المساعدات المالية

ترتبط العديد من دول العالم النامية عموما، و الفقيرة خصوصا، بالمساعدات المالية من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، و من الدول المتقدمة المانحة "كنادي باريس" و "نادي

<sup>160</sup> صندوق النقد الدولي ، (2008) ، الأزمة المالية في الولايات المتحدة، ص 11.

<sup>161</sup> طارق عبد العال حماد، (2009) ، مرجع سبق ذكره ، ص 24.

لندن" ، و لأن الأزمة تؤدي إلى شح الموارد المالية فإن هذه الدول ستعاني من مشاكل إجتماعية عنيفة كال فقر و الأوبئة التي تحتاج إلى موارد مالية لمكافحتها قد لا تتوفر لدى العديد من الدول.

**المبحث الثاني : تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي :**

**المطلب الأول : تأثير الأزمة على الاقتصاد الأمريكي:**

**الفرع الاول : مظاهر الازمة :**

كما هو معروف فإن أزمة الرهن العقاري<sup>162</sup> انطلقت من الاقتصاد الأمريكي وتجلت أهم الذي أشهر إفلاسه " Bear sterna مظاهرها في سقوط اكبر المصارف كالبنك الاستثماري " " Fannine Mai " " Feddie Mac في بداية الأزمة ، لتسقط بعده المؤسساتان العملاقان " " لتصاب بعدها المؤسسات المالية الأخرى بالذعر Lemhman brothers لينهار بعد ذلك بنك " المالي.

لقد زادت الأزمة المالية العالمية من تدهور الاقتصاد الأمريكي والذي كان في الأساس يعاني من العديد من المشاكل التي مست الكثير من المؤشرات التي كانت السبب في انفجار الأزمة وتمثلت أهم التداعيات في :

انهيارات الأسواق المالية الأمريكية بدأت تتولى بعد الخسائر التي تكبدتها الأسهم في بورصة سبتمبر 2008) حيث سجلت "ول ستريت" خسائر قدرها 600 15 نيو يورك يوم الاثنين الأسود ( مليار دولار وهي الاستواء بعد تلك التي تكبدتها غداة هجمات (11 سبتمبر 2001) ، ولان بداية الأزمة كانت السوق المالي فقد تدهور الوضع بسرعة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد عجز أكبر البنوك الاستثمارية "بنك لي مان براذارز" عن سداد التزاماته في (سبتمبر 2008) بعد انخفاض أسهمه بنسبة 94 بالمئة لتتواصل تعثرات المؤسسات المالية الأمريكية

<sup>162</sup> قدي عبد المجيد ، (2009) ، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية على البلدان النامية ، بحوث اقتصادية عربية ، مجلة علمية فصلية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع المركز الدراسات الوحدة العربية ، العدد 47، ص 12.

الأخرى من نهاية (2008) الى غاية الشهر الأخير (2009) حيث وصل إجمالي البنوك المفلسة 40 بنك في الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها.

وقد تعرضت السوق المالية الأمريكية لهزة كبيرة وتقلبات عاصفة ، حيث انه تعرض مؤشر " دوجونز " إلى خسارة 730 نقطة ليسجل اكبر انخفاض في تاريخه .

وتشير بيانات صندوق النقد الدولي<sup>163</sup> الى حجم هذه الخسائر قد يصل الى 945 مليار دولار، فمثلا قامت البنوك الأمريكية بشطب ما يزيد 500 مليار دولار من الأصول، وجمعت رسمة جديدة بقيمة 200 مليار دولار حتى منتصف العام (2008) .

كما كشفت مجموعة "ستي جروب" المصرفية اكبر بنك في الولايات المتحدة من حيث الأصول ، عن تحقيقها خسائر في الربع الأول من عام (2008) بلغت 5.11 مليار دولار للسهم لتبلغ 13.22 مليار دولار ، لتبلغ 13.22 مليار دولار في حين % وتراجعت إيراداتها بنسبة 48 قدر مجموع خسائرها بأكثر من 20 مليار دولار .

كما أعلنت مجموعة "فاني ماي" الأمريكية العملاقة للتمويل العقاري عن تسجيل خسائر قياسية خلال الربع الثالث من عام (2008) بلغت 29 مليار دولار للسهم . وذلك بعد شطب 21 مليار دولار من محفظة أصولها في ظل انهيار سوق الائتمان الأمريكية .

كانت هذه الانهيارات كافية لتعلن العديد من البنوك و المؤسسات المالية حالة الطوارئ وتستغني على الآلاف من موظفيها ، حتى أن رئيس البنك الدولي " روبرت زوليك" حذر من إمكانية تحول الأزمة المالية العالمية إلى أزمة بطالة في كافة أنحاء العالم قائلا : إن أزمة البطالة ستزيد من تفاقم<sup>164</sup> أزمتي الغذاء والوقود اللتين ستؤديان إلى تدهور الأوضاع الإنسانية في عدد من دول العالم ، وتشير تقديرات وزارة العمل الأمريكية<sup>165</sup> في نوفمبر (2008) إلى أن

<sup>163</sup> صندوق النقد الدولي ( 2000 ) ، دليل الإحصاءات النقدية والمالية، واشنطن (الولايات المتحدة)، ص56.  
<sup>164</sup> زنايني كحلة ، (2009) ، واقع و أفاق التمويل الإسلامي في تقاضي الأزمات المالية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة مستغانم ص 124.

<sup>165</sup> زايري بلقاسم، ميلود مهدي ، (2009) ، الأزمة المالية العالمية: أسبابها وأبعادها وخصائصها، المؤتمر الدولي حول : الأزمة العالمية وكيفية معالجتها من منظور النظام الاقتصادي الغربي و الإسلامي ، جامعة الجنان ، بيروت ، ص 2 .

عدد متقدمين لإعانة البطالة في زيادة مستمرة ، وان عدد الباحثين قد وصل إلى 10 ملايين وهو الأعلى في 14 عاما وتوقع بنك %شخص ، بعد ارتفاع معدل البطالة إلى 6.5 في الربع الأخير ، وبدرجة أكبر % "جولدنساكس" ارتفاع معدل البطالة بالولايات المتحدة إلى 9 عام (2010).

### الفرع الثاني : نتائج الاولية للازمة :

أقدمت المؤسسات المالية الأمريكية على خطوات جديدة أخرى لخفض عدد الوظائف ، حيث تم الاستغناء عن 195 ألف وظيفة بالولايات المتحدة في شهر (يوليو 2008) ليسجل القطاع المالي<sup>166</sup> بذلك معدلات بطالة عالية خلال سنة (2008) كمايلي:

- استغناء بنك " ميريل لينش " : أحد أكبر البنوك الأمريكية التي تأثرت بالأزمة المالية عن 1100 عامل في بداية (2008) ثم عاد واستغنى عن 2900 عامل إضافي في (ابريل 2008) .
- في قوته العاملة في الأسبوع الأول من %قام بنك "جولدن ساكس" بخفض يصل إلى 10 (نوفمبر 2008).
- كذلك حال مجموعة " ستي جروب " عملاق التأمين الأمريكي التي قررت الاستغناء<sup>167</sup> عن 50 ألف عامل من العمال لديها في (نوفمبر 2008) بالإضافة إلى 23 ألف آخرين كانت قد استغنت عنهم في الفترة (من يناير الى سبتمبر 2008) من 300000 عامل، في فروعها المختلفة بالمقارنة بعدد العاملين الذين كانت تستخدمهم %المنتشرة عبر العالم، بانخفاض قيمته 20 في نهاية (2007).

<sup>166</sup> جليل أسماء ، (2009)، أزمة الرهن العقاري و آثارها على إقتصاديات الدول ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة مستغانم ، ص 84.

<sup>167</sup> وسيلة دموش ، (2012) ، انعكاسات الازمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية سوق العمل كمؤشر ، الملتقى الدولي الثاني حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي ، ص 14.

وكننتيجة حتمية لما حدث في الأسواق المالية فقد امتدت الآثار المرتدة للقطاعات الاقتصادية الأخرى ، مترجمة الواقع المالي الهش ، حيث تكثفت الضائقة الائتمانية وأوصلت أسعار الأصول هبوطها بعد انتشار عدم اليقين وخسائر الثروة الضخمة فضلا على انخفاض توقعات الإيرادات بسبب تراجع ثقة المستهلكين ، التي أدت إلى انخفاض معدلات الاستهلاك وحدث طفرة كبيرة في معدلات الادخار وبالتالي تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من في عام (2009) ليدخل الاقتصاد الأمريكي مرحلة ركود % في عام (2007) ، إلى 2.1%0.4 اقتصادي يمكن أن تتحول إلى كساد اقتصادي بمرور الوقت.

- كما سجلت الولايات المتحدة الأمريكية<sup>168</sup> عجزا قياسيا خلال العام المالي (2007- 2008) - ليقترب %المنتهي في شهر سبتمبر لاندلاع أزمة بلغ 455 مليار دولار ، بزيادة قدرها 50 بذلك عجز الموازنة الأمريكية الذي وقع في بداية الثمانينات ، عندما اقترن الركود الشديد بزيادة الإنفاق والتخفيضات الضريبية .

- ارتفاع حجم المديونية ليصل إلى 36 تريليون دولار ، فقد ارتفعت الديون الحكومية لتشكّل من الناتج الإجمالي، هذا إلى جانب ارتفاع مديونيات الأفراد والشركات لتصل %حوالي 64 إلى 6.27 تريليون دولار ، منها حوالي 2.9 تريليون دولار ديون أفراد نتيجة التمويل العقاري وحوالي 4.18 تريليون دولار ديون على الشركات.

- ارتفاع الدين الأمريكي العام إلى أعلى مستوياته وبالتحديد بعد سنة (2005) حيث سجل - الاقتصاد الأمريكي مستويات عجز قياسية في الموازنة لأسباب عديدة منها الإنفاق العسكري الكبير والتخفيضات الضريبية .

- طال الكساد كذلك صناعة السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية ، مما دفع القيادة السياسية بها إلى محاولة استصدار تشريع يتضمن خطة مالية لإنقاذ هذا القطاع بصفة مستقلة ، إلا أن الكونغرس رفض ذلك ، مما اضطر السلطات المالية قرب نهاية (ديسمبر 2008) بتقديم مساعدات بقيمة 17.4 مليار دولار لإنقاذ عمالقي الصناعة السيارات في العالم ، وهما

<sup>168</sup> مؤتمر الأمم المتحدة ، (2009) ، حول الأزمة المالية العالمية الراهنة وآثارها على التنمية ، تقرير مركز أنقرة الشهري، ص 5 .

شركتي " جنرال موتورز " و "كرايسلر " خوفا من تزايد معدلات البطالة ، كما ساهمت كندا بـ 3.3 مليون دولار وهي نفس النسبة التي تساهم بها كندا في إنتاج السيارات في 20% أمريكا الشمالية من خلال خطوط الإنتاج المملوكة لهاتين الشركتين .

منذ بداية (1992) %أدت الأزمة<sup>169</sup> كذلك إلى زيادة الرسوم بالجامعات إلى نحو 175 وهو معدل يفوق الزيادة التي لحقت مؤشرات أسعار المستهلكين المقدمة والذي ارتفع في مما دفع الكليات إلى تقليص حجم المنح المقدمة إذا قلصت كلية %الفترة المذكورة إلى 48 خلال الشهور الأربعة الأخيرة من العام 2008 ، وهو %أوبرلين " حجم منحها إلى نحو 15 في نفس السنة، %نفس الإجراء الذي قامت به جامعة "ويسكوسن" حيث بلغ حجم التقليل 18 مما حدا بالكثير من الطلاب إلى الإقبال على الكليات الأقل كلفة.

مما سبق يمكن القول إن الأزمة المالية الراهنة كشفت عن اختلال النظام النقدي العالمي الذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام (1973) برفع الغطاء الذهبي للدولار وهو ما كان سببا في خلق نقود وتحقيق المزيد من التضخم وحوادث تقلبات في أسعار الصرف ، فالإقتصاد الأمريكي ليس في حجم الإقتصاد الياباني أو الصيني من حيث ضخامة الإنتاج ، بل ما ميز قوة اقتصادها هو احتكارها للدور وقبول معظم دول العالم له كعملة عالمية ، مما شجع الولايات المتحدة الأمريكية على طبع المزيد من الدولارات التي أوجدت التضخم لترتفع بذلك أسعار العقارات إلى درجة عالية ، ويترك الباب مفتوح على مصراعيه للمضاربين وتصاب بعدها المصارف والمؤسسات المالية بانتكاسة كبيرة لم تجعلها في الحسابان .

<sup>169</sup> Andrea Fumagalli , Sandro Mezzadra , (2010) , CRISIS IN THE GLOBAL ECONOMY ,P 286.



## المطلب الثاني : تأثيرات الأزمة على الاقتصاديات المتقدمة الأخرى :

إن شدة ارتباط الأنظمة المالية العالمية فيما بينها واعتماد بعضها على بعض بشكل كبير كان السبب الرئيسي ، في انتشار وانتقال هذه الأزمة من سوق لأخر وبسرعة غير متوقعة ، ففي عالم العولمة التي سمحت للمؤسسات المالية بالاستثمار في جميع الأسواق المالية العالمية الكبرى، ولأن الأسواق الأمريكية سوق قيادية للأسواق المالية العالمية، فقد انتقلت تبعات أزمتها إلى باقي الأسواق الأوروبية والآسيوية<sup>170</sup> كما رأينا في التداعيات على الأسواق الأمريكية فإن هذه الآثار لم تقتصر على المؤسسات المالية فقط بل شملت كافة المجالات الاقتصادية ويمكن تلخيص أهم آثار هذه الأزمة على الاقتصاديات المتقدمة الأخرى فيما يلي :

### الفرع الاول : تأثير الأزمة على الاقتصاد الأوربي :

تعرضت النظم المالية الأوروبية لصدمة أشد وأطول أمد من المتوقع ، وكانت السياسات الاقتصادية عموماً أبطأ من أن تتفاعل معها ، كما تدهورت الثقة في ظل تراجع نشاط قطاعي الأسر والشركات ، مما أدى بها للتعرض لمخاطر الأصول الأمريكية إلى عواقب جسيمة في النظام المصرفي الأوربي نظراً لشدة الارتباط بين المؤسسات المالية في أوروبا الحقيقي وارتفاع درجة تمويل بالديون فيها وبالتالي انكماش معدل نمو الإجمالي الناتج المحلي حيث تجلت مظاهر هذا - % في عام (2008) و3.9 % في عام (2007) إلى 0.6% من 2.7 الكساد في :

- وهي % انخفاض مستوى الدخل الإجمالي الأيرلندي في الربع الأول من عام (2008) إلى 1.5 - في الربع % السابقة الأولى له منذ عام (1983)، وتواصل هذا الانخفاض ليصل الى 0.5 الثاني من نفس السنة ، ليكون بذلك الاقتصاد الأيرلندي أول إقتصاد أوربي يدخل مرحلة الكساد.

<sup>170</sup> ابراهيم بن حبيب الكروان السعدي، (2009) ، قراءة في الازمة المالية المعاصرة ، فح القروض المصرفية -التسليف وعملية الافلاس - ازمة الائتمان - قضايا اقتصادية ، سياسية تاريخية ، اجتماعية ، فكرية ، دار جرير للنشر والتوزيع عمان الاردن ، ص183 - 219.

- دخول الاقتصاد الألماني ، اكبر اقتصاد أوروبي حالة الكساد الاقتصادي بعدما تقلص ناتجة في الربع % في الربع الثاني من عام (2008) إلى 0.5 % المحلي بنسبة 0.4
- الثالث منه ، مما أدى إلى إمكانية ارتفاع معدلات البطالة في ظل تراجع الإنتاج الصناعي وانخفاض الطلب على المنتجات الألمانية .
- انخفاض المبيعات العالمية لشركة " مرسيدس " و " بي أم دبليو في " ، حيث أعلنت الأخيرة أن في (نوفمبر 2008) بـ 96570 وحدة بينما أقرت شركة " % مبيعاتها انخفضت الى 25.4 بـ 84500 وحدة . % مرسيدس " أن مبيعاتها لنفس الفترة انخفضت بنسبة 25.2
- انخفاض أسهم بنك " ورت نروك " أحد أكبر المصارف البريطانية المتخصصة في التمويل عقب اعلان بنك انجلترا المركزي منحه اياه قرضا عاجلا . % العقاري بأكثر من 30
- تراجع الاقتصاد البريطاني حيث توقع اتحاد الصناعة البريطانية ارتفاع العاطلين عن العمل في بريطانيا إلى 03 ملايين شخص خلال عام (2010) .
- خفض البنك المركزي الأوروبي نسبة الفائدة في بنوك البلدان الـ 15 التي تتعامل باليورو و من وهو أكبر خفض يقره البنك الأوروبي منذ إنشائه عام (1998). % إلى 2.50 3.25%
- دخول منطقة اليورو<sup>171</sup> مرحلة الركود الاقتصادي بعدما ما حدث انكماش اقتصادي بنسبة في الربع الثالث من سنة (2008) . 0.2% . % ارتفاع نسبة البطالة في فرنسا بنسبة 7.7 -
- تراجع حركة الاستهلاك الأوروبي إلى أدنى مستوى لها منذ 13 عاما . -
- أما اسبانيا فقد تجنبت الانكماش في النشاط الاقتصادي<sup>172</sup> ولكنها بالرغم من ذلك فقد عانت بزيادة نحو 425000 حالة في عام % من ارتفاع معدلات البطالة حيث وصلت إلى 9.9 في سنة (2008). % في سنة (2009) ، لتسجل أعلى نسبة لها بلغت 20 % (2007)

<sup>171</sup> Philipp Bagus (2010) the tragedy of the euro edition von Mises Institute p 25.

<sup>172</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، (2009) ، الأزمة الاقتصادية العالمية: أوجه القصور التنظيمية والتدابير العلاجية المتعددة الأطراف ، تقرير فرقة عمل أمانة الأونكتاد المعنية بالفضاءات التنظيمية والتعاون الاقتصادي ، جنيف ، ص 7 .

- والتي تهتم بتصنيف الجامعات على مستوى العالم QS أظهرت لائحة التايمز للتعليم العالي عن تراجع جامعتي " أكسفورد " و " كمبريدج " .

### الفرع الثاني : تأثير الأزمة على الاقتصاد الآسيوي :

لم تكن اقتصاديات دول آسيا بمنأى عن الأزمة المالية العالمية وذلك لارتباط أسواقها المالية بالسوق الأمريكي ، حيث وقع الضرر الأكبر على الاقتصاديات المتقدمة نتيجة زيادة تعرضها لمخاطر انخفاض الطلب الخارجي لاسيما للسلع الاستهلاكية ، وتمثلت مظاهرها ذلك في<sup>173</sup> :

- هبوط مؤشر البورصة في اليابان وسحب العديد من المستثمرين اليابانيين أموالهم من الولايات المتحدة الأمريكية ، مما نتج عنه ارتفاع الين الياباني مقابل الدولار الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على الصادرات اليابانية .

أعلنت حوالي 1010 شركة يابانية إفلاسها خلال شهر (نوفمبر 2008) ، حيث كشفت إحصاءات نشرها معهد " تايكوكو داتا بنك " المتخصص أن عدد الشركات التي أعلنت وأرتفع حجم الديون المتراكمة على تلك الشركات إلى %إفلاسها في اليابان ارتفع بنسبة 11.5 4.5 مليار يورو .

- تسجيل الاقتصاد الياباني انكماشاً حيث انخفض معدل نمو ناتجه المحلي الحقيقي الإجمالي في عام (2009) (-%) في عام (2008) و (-5.3%) في عام (2007) إلى (1.2% من 2.3 في ظل قوة الين الياباني وزيادة تقييد الائتمان نسبياً بالإضافة إلى مشاكل التي طرأت في قطاع التصدير وانخفاض إنتاج المصانع إلى أدنى مستوياته منذ خمس سنوات بـ 1.3 إن تطورات الإنتاج الصناعي عرفت مستويات مختلفة باختلاف مناطق العالم والمجموعات الاقتصادية كمايلي :

<sup>173</sup> مصطفى الموسى ، احمد زهري ، تيسير ابوصيام ، (2009) ، الأزمة الاقتصادية العالمية تداعياتها على الشرق الاوسط ، دار جليس الزمان ، عمان ، ص 53.

- بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية : عرفت مستويات إنتاج فيها معدلات منخفضة بداية من سنة (2000) الى غاية (2002) ويرجع السبب في ذلك الى فقاعة التكنولوجيا وأحداث 11 سبتمبر (2001) ، لترتفع بعد ذلك وتحافظ على معدلات مستقرة نوعا ما ، وغير أنها عاودت الانخفاض مرة أخرى في سنة (2008) بسبب الأزمة المالية التي أثرت<sup>174</sup> على الإنتاج الصناعي بدرجة كبيرة نتيجة انهيار المؤسسات المالية وتراجع مستوى قروض الاستثمار .
- بالنسبة للعالم : لم تختلف فيه معدلات مستويات الإنتاج عن معدلات الإنتاج الأمريكي باعتباره أكبر اقتصاد ومعدلات إنتاجه تؤثر في معدلات المسجلة عالميا .
- بالنسبة لمنطقة اليورو : عرفت فيها معدلات مستويات الإنتاج تذبذب خلال السنوات السابقة - لازمة تأرجحت بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى غير أنها انهارت بعد فترة قصيرة من انفجار الأزمة ، حيث انتكست بعض الصناعات كصناعة السيارات والسفن وغيرها وذلك بسبب الانتقال السريع للازمة إلى دول منطقة اليورو للترابط بين الاقتصاديات بسبب العولمة كما سلف الذكر .
- بالنسبة للدول الصاعدة : فقد عرفت معدلات إنتاجها ارتفاعا نسبيا وهذا ما جعلها ترتقي بدورها إلى مصاف الدول المتقدمة إنتاجيا وحافظت على هذا الارتفاع حتى سنة (2006) لتسجل بعد ذلك الأزمة هبوطا خاصة بعد قلة الطلب بسبب الركود ولجوء بعض المصانع إلى توقيف الإنتاج .

174 ظفار احمد ، (2009)، تأثير الأزمة المالية في آسيا ، مجلة التمويل و التنمية، العدد 3 ، ص43 .

جدول رقم (07) يمثل توقعات معد نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الاقتصاديات المتقدمة خلال (2007-2012):

الدول ومجموعة الدول	2012	2011	2010	2009	2008	2007
متوسط معدل النمو	4.6	4.3	3.9	-0.8	3.0	5.2
الاقتصاديات المتقدمة	3.6	2.4	2.1	-3.2	0.5	2.7
و م الامريكية	2.7	2.4	2.7	-2.5	0.4	2.1
منطقة اليورو	1.9	1.6	1.0	-3.9	0.6	2.7
ألمانيا	2.1	1.9	1.5	-4.8	1.2	2.5
فرنسا	2.2	1.7	1.4	-2.3	0.3	2.3
إيطاليا	1.6	1.3	1.0	-4.8	-1.0	1.6
إسبانيا	1.1	0.9	-0.6	-3.6	0.9	3.6
اليابان	2.9	2.2	1.7	-5.3	-1.2	2.3
المملكة المتحدة	2.8	2.7	1.3	-4.8	0.5	2.6
كندا	4.6	3.6	2.6	-2.6	0.4	2.5

المصدر: صندوق النقد الدولي ، (2010) ، تعاف بسرعة متباينة تدفعه قاطرة السياسات ، مستجدات افاق الاقتصاد العالمي ، ص 3.

من خلال الجدول يتضح لنا أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي عرف تراجعاً خطيراً، خاصة في سنة (2009) أين سجلت معظم اقتصاديات البلدان المتقدمة نمو سلبياً، حيث تصدرت اليابان القائمة بأعلى مستويات الانخفاض ، ثم تلتها كل من المملكة المتحدة وإيطاليا ثم

ألمانيا، وبدأت مستويات هذا الانخفاض تقل نسبيا في كل منطقة اليورو ، أما الولايات المتحدة الأمريكية واقتصاديات الدول الأخرى فكانت معدلات هذا الانخفاض ضعيفة نسبيا مقارنة باليابان غير أنه وحسب توقعات الخبراء والاقتصاديين بدأت معدلات النمو تعرف ارتفاعا محسوسا في سنة (2010) باستثناء إسبانيا وذلك بعد خطط الإنقاذ التي اعتمدها الدول للتقليل من الآثار السلبية اللازمة ، وكما تشير التوقعات أعلاه في الجدول فإنه في سنة (2012) ستسجل ارتفاع %طفيفة في هذه المعدلات حيث تتصدر كندا القائمة ب 3.6

مما سبق وبالرغم من اعتبار أن الاتحاد الأوربي ككيان قوي ، كبير ومتماسك إلا أن الأزمة المالية العالمية جاءت كريح عاتية هزت ثوابته وكان لها أثر قوي على اقتصاديات دوله المتقدمة أدت إلى تراجع الإنتاج ، فحدوث إنكماش ، ثم الركود منذ نهاية (2008) وفي (2009) بشكل حاد أين بدأت نتائج الأزمة تظهر جلية وحاولت حينها كل دولة مواجهة الأزمة بشكل أحادي غير أن استمرار نتائجها السلبية دفع دول الاتحاد إلى تفكير مليا وخرجت في الأخير أنه لا بديل من مواجهة الأزمة بشكل جماعي .

## المبحث الثالث : تأثيرات الأزمة على الدول النامية :

### الفرع الاول : الوضعية الاقتصادية للبلدان النامية :

لقد تركزت أغلب الأزمات المالية ، خاصة في التسعينات في الأسواق الناشئة<sup>175</sup> و التي ظلت في تحصد نتائجها السلبية لأمد طويل مما أثر على جهود التنمية التي بذلتها تلك الدول أملا في التخفيف من أوضاعها الاجتماعية المزرية ، ولعل الخصائص والمواصفات التي تتميز بها البلدان النامية جعلتها أكثر عرضة لمثل هذه الأزمات وأهمها:<sup>176</sup>

- قلة المعلومات المتوفرة للمستثمرين قد تدفعهم إلى الاكتفاء بتقليد سلوك من يعتقدون إنهم أكثر دراية منهم ومعرفة بالأحوال والقابلية للاستثمار ، والعكس ومدى تأثر البلدان ببعضها البعض وسرعة انتقال المخاطر والأزمات ، مما يؤدي إلى فقدان الثقة في بلد ما مع اختلاف الظروف، وقلة المبررات وقد زادت السرعة التي يمكن أن يتحرك بها رأس المال من خطورة الظاهرة.
- صغر حجم الأسواق النامية مقارنة بحجم التدفقات الرأسمالية الدولية التي تجعلها أكثر عرضة للتقلبات حيث أن تغيرات صغيرة نسبيا في التدفقات الرأسمالية "بالمعايير الدولية" يمكن أن تؤدي إلى تغيرات كبيرة في أسعار الأصول.
- ضعف القطاع المالي جرى تفشيء أنواع الوساطة المالية<sup>177</sup> الغير رشيدة وتراكم الديون القصيرة الأجل ، ففي حالات الوفرة المالية، غالبا ما تتم التدفقات الرأسمالية بأساليب تؤدي إلى الإفراط في الاعتماد على الإقراض بالعملات الأجنبية وتراكم الدين القصير الأجل إما من جانب البنوك نفسها ، كما حدث في كوريا وتايلاندا أو من جانب الشركات أو المؤسسات كما وقع في أندونيسيا ، يمكن لنظام مالي ومصرفي قوي تقادي مثل هذه الصدمات وذلك بملاحظة إجراءات الحيطة المطلوبة بتحديد مدى وحجم التزاماته بالعملات الأجنبية، وذلك عن

<sup>175</sup> دحماني عزيز ، (2009) ، إنعكاسات الازمة المالية على تمويل التنمية في الدول النامية ، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول : متطلبات التنمية في ظل إفراتات الازمة المالية العالمية جامعة بشار ، ص 6.

<sup>176</sup> محمد فنيش ، (2000) ، البلاد النامية والازمة المالية العالمية حول إستراتيجيات منع الازمات وإدارتها ، البنك الاسلامي ، للتنمية المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ، ص 20-22.

<sup>177</sup> مداني احمد ، (2009) ، دور الروابط المالية بين الاقتصادات المتقدمة والصاعدة في نقل عدوى الازمات المالية وأثر ذلك على تنمية ، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول : متطلبات التنمية في ظل إفراتات الازمة المالية العالمية ، جامعة بشار ، ص 7.

طريق تحديد إقراضه المباشر وكذلك عند إقراضه للشركات والمؤسسات المالية المحلية ذات الالتزامات الكبيرة بالعملات الأجنبية<sup>178</sup>.

- المخاطر التي تلازم العديد من الأسواق الناشئة سواء كانت داخلية كقلة التنظيم وضعف المنتجات ببورصاتها أو الخارجية أين تلعب المضاربة الخارجية التي يقوم بها الوسطاء والمضاربون الأجانب في أسواق عبر الأسواق النقدية والبورصات ، وأسواق الصرف الوطنية والدولية دورا مهما في تصعيد حالات التوتر والتقلبات التي من شأنها أن تحدث أختلالات بالأسواق بسبب إشاعة الخوف وعدم الاستقرار .

- استفحال مظاهر التبعية بكل أشكالها السياسية والتجارية والمالية والثقافية .

- لجوء العديد من الحكومات والأفراد والشركات إلى إيداع فوائضهم المالية من النفط في المصارف الأوروبية والأمريكية ، حيث يتم التداول الآن بأرقام خيالية من الأموال العربية في الخارج على شكل إيداعات أو استثمارات أو سندات خزانة أو أسهم ، في حين تحاط الأرقام الحقيقية بسرية تامة .

- السمة الغالبة للنظام الراهن حيث النظام الرأسمالي في شكله المعلوم واستمرار عملية التكيف السلبي على الاقتصادي والاجتماعي والعلمي ..... الخ وما يعنيه من تعمق التبعية من كل أنواعها .

**الفرع الثاني : أهم المحاور التي طالتها الأزمة المالية في الاقتصاديات النامية :**

تأثرت اقتصاديات الدول النامية بهذه الأزمة بأشكال متعددة وأنماط مختلفة ويمكن توضيح تأثيراتها على الدول النامية من خلال بعض العناصر الآتية :<sup>179</sup>

**اولا : ضعف المؤسسات المصرفية وانخفاض قدرتها على الإقراض :**

<sup>178</sup> وهيبية زمال ، (2009) تأثير الازمة المالية العالمية على مدى مصداقية معايير مقرارات بازال2 ، ملتقى الدولي الثاني : حول متطلبات التنمية في أعقاب إفراوات الازمة المالية العالمية ، بجامعة بشار الجزائر، ص 11.

<sup>179</sup> يوسف أبو قارة ، (2009) ، ملامح وأسباب الازمة المالية العالمية عام 2008 وانعكاساتها على الدول النامية ، كتاب الملتقى الدولي الرابع ، حول الازمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على دول منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا ، جامعة دالي إبراهيم ، ص 28-32 .



رغم ارتباط وعلاقات الكثير من المؤسسات المصرفية في الدول النامية بالمؤسسات الدولية هي علاقات محدودة ، إلا أن الخوف والرعب سيطر على هذه المؤسسات بمجرد إعلان وقوع الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية مما ولد أوضاع استثنائية في هذه المؤسسات وخلق تأثيرات سلبية على أدائها كمايلي :

- الابتعاد عن منح القروض التي تدعم المؤسسات وتعزز رؤوس أموالها<sup>180</sup> في نمو متدنية مواجهة الأزمة.
  - انخفاض الاستثمار وتسجيل معدلات وزيادة في معدلات البطالة ، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب وبالتالي تراجع معدل نمو الاقتصادي بسبب تخفيض المؤسسات المصرفية لعمليات الإقراض في الدول النامية للإفراد والمؤسسات المحلية.
  - تراجع الإيرادات الحكومية التي تعتمد على النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة مما يقود إلى إضعاف قدرة الحكومة في خلق أدوات جديدة لمحاربة الفقر .
  - انخفاض حجم رأس المال الدولي في الدول النامية بعد سحب المستثمرين له من تلك الدول لقناعتهم بأن وقوع الأزمة المالية العالمية قد جعل الاستثمارات في الدول النامية أكثر مخاطر من استثمارات أخرى في الدول المتقدمة مثل الاستثمار في سندات الخزينة الأمريكية.
- ثانيا : تراجع عوائد التصدير :**

من المعروف أن الكثير من الدول النامية<sup>181</sup> قد أسست جزءا كبيرا من اقتصادياتها اعتمادا على الصادرات ، وإن كانت نُظمها المالية بعيدة عما يجري في النظم المالية العالمية المتقدمة، التي دخلت اقتصادياتها مرحلة الركود ، فإنه لا يمكن إغفال الحقيقة المرة وهي التأثير السلبي لهذه العوائد المتحققة في الدول النامية من الصادرات مما يؤثر بدوره على النمو الاقتصادي لها، وقد

<sup>180</sup> دونالد ماشيسون، (1999) ، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مجلة التمويل و التنمية العدد3، ص29.  
<sup>181</sup> بلقيدم صباح ، ليليا بن منصور ، (2009) ، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الدول النامية، ملتقى الدولي الثاني : حول متطلبات التنمية في أعقاب إقرارات الأزمة المالية العالمية ، بجامعة بشار الجزائر، ص 16.

توقع صندوق النقد الدولي أن يتراجع معدل النمو في التجارة العالمية من 7.4 % سنة (2006) إلى 2.1 % في أواخر عام (2009) ، وترجع أهم مصادر هذا الانخفاض إلى :

## 1 - تراجع الطلب على السلع وانخفاض أسعارها :

خلال السبع سنوات الماضية ساهمت الكثير من البضائع المصدرة كالنفط ، النيكل ، النحاس والبلاتين بشكل جوهري في تحقيق معدلات نمو جيدة<sup>182</sup> في عدة دول وكنتيجة طبيعية لحالة الركود والتي أصابت الدول المتقدمة قل الطلب على هذه السلع خاصة و أن جزءا كبيرا من واردات الولايات المتحدة الأمريكية هي من الدول النامية ، مما أثر في أسعار البضائع التي بدأت في الانخفاض منذ شهر (سبتمبر 2009) واتجهت أسعار البضائع الأخرى بنفس الاتجاه من التراجع والانحدار مما انعكس بصورة سلبية على ميزان المدفوعات الدول النامية بإحداث عجز فيه ، وسببت ضغوطا كبيرة للحسابات التجارية للدولة ، كما انخفضت قيمة العملات مقابل الدولار.

## 2 - تراجع الطلب السياحي :

تعد السياحة أحد أهم القطاعات التي تحقق إيرادات وعوائد النقد الأجنبي في الدول النامية وكغيره من القطاعات الاقتصادية فقد كان للازمة المالية العالمية<sup>183</sup> تأثير واضح بعد انخفاض حالات السفر لإغراض الأعمال سنة (2008) ، خاصة بالنسبة للأسواق التي تعتمد على السياحة من أوربا كمصر، ودول شمال إفريقيا ، والخليج العربي ، إذ تشير الأرقام الأولية إلى هبوط كبير يقدر بأكثر من 20% في الحركة السياحية إلى البلدان العربية، مما أثر سلبا على قطاعات اقتصادية تعتمد على السياحة مثل الفنادق والنقل ، إضافة إلى عزوف الأفراد عن

<sup>182</sup> Pierre-Gilles Bellin Arca Minore,(2009), Les éco-solutions à la crise immobilière et économique, Éditions Eyrolles, Paris, p 108.

<sup>183</sup> بلعيد حياة ، (2009) ، الازمة المالية وأزمة التنمية في الدول النامية ، ملتقى الدولي الثاني : حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الازمة المالية العالمية ، بجامعة بشار الجزائر، ص 15.

الإنفاق على السلع الكمالية والترفيهية ، كذلك انخفاض الطلب على قروض الرهن العقاري من أجل الحصول على بيوت ثانية في دول أخرى لقضاء الإجازات فيها.

### 3- تراجع التدفقات المالية إلى الدول النامية :

لعبت التدفقات النقدية بمختلف أشكالها من بقية دول العالم المتقدمة إلى البلدان النامية دورا كبيرا في تسهيل وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي<sup>184</sup> ، التجارة والتنمية التي تعد أهم تحدي لهذه الدول وتتضمن هذه التدفقات :

كل من مساعدات التنمية الرسمية ، و الاعتمادات التجارية والتدفقات الاستثمارية<sup>185</sup> ، و الحوالات المالية من الخارج ، إن جميع العناصر المذكورة تقلصت بصورة جوهرية في ظل الأزمة العالمية الحالية وأدت إلى إنعكاسات سلبية على إقتصاديات البلدان النامية كمايلي :

فيما يتعلق بمساعدات التنمية الرسمية لم تصل يوما ما المأمول حيث ألزمت الدول المتقدمة نفسها بتقديم 0.7 % على الأقل من ناتجها القومي كمساعدات للدول النامية في مونتييري عام (2002) ، غير أنه في المؤتمر الدولي الذي عقد في الدوحة سنة (2008).

لمتابعة ومراجعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه ، تبين أن قلة صغيرة فقط من الدول المتقدمة التزمت بتعهداتها ، دامت وأعدت أغلب الدول المتقدمة إلزام نفسها بالإبقاء والمحافظة على تعهداتها السابقة بالمساعدة على تمويل التنمية في الدول النامية ؛ كما تراجعت أيضا وبصورة واضحة وكبيرة التحويلات الخارجية خاصة أولئك العاملين في الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي بعد أن عرفت تزايد وتناميا خلال السنوات الأخيرة وصارت من أهم التدفقات المالية إلى الدول

<sup>184</sup> ودان بوعبد الله ، كحلة بويكر ، (2012) ،اليات التنبؤ بأزمات الصرف في إقتصاديات الدول الناشئة، الملتقى الدولي الثاني حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي، ص 2.

<sup>185</sup> بلعبيدي عابدة عيبر، بوقصبة الشريف ، (2009) ،الاسواق المالية من مصدر للتمويل الى مصدر للالزمة، ملتقى الدولي الثاني : حول متطلبات التنمية في أعقاب إفراغات الازمة المالية العالمية ، بجامعة بشار الجزائر، ص8.

النامية حيث تجاوزت مبلغ 240 مليار دولار عام (2007) وهو مبلغ يفوق بمرتين حجم المساعدات التي تدفقت إليها.

### المبحث الثالث : تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة على التجارة الخارجية

#### الجزائرية ( الصادرات - الواردات ):

يعتبر الاقتصاد الجزائري كغيره من الإقتصاديات الأخرى، جزء من الاقتصاد العالمي و هذا نظرا للعلاقات المالية و التجارية التي تربطه بالعديد من الدول، ومما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري قد تأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، و قبل الدخول في آثار هذه الأخيرة ، كان لا بد أن نشير إلى ظروف الاقتصاد الوطني ، التي سبقت انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية حيث يعتبر منطلقا ضروريا لتقييم تأثير الأزمة بشكل فعال و سليم، و على هذا سنتطرق في البداية للمناخ الاقتصادي الكلي، و إلى واقع التجارة الجزائرية ثم نتطرق الى الاجراءات التي اتخذتها او من المفروض ان تتخذها الجزائر لمواجهة الازمة .

#### المطلب الأول : المناخ الاقتصادي قبل الأزمة :

##### الفرع الاول : الحالة الاقتصادية السائدة :

يمكن القول الظروف الاقتصادية للدول النفطية عموما و الجزائر خصوصا، التي سبقت الأزمة كانت جيدة، و هذا وراء الارتفاع المستمر لأسعار البترول في الفترة الممتدة عموما من سنة (2000) إلى غاية النصف الأول من سنة (2008)، مع العالم أن بداية الأزمة كانت أواخر (2007)؛ و قد استطاعت الجزائر أن تقضي على ملاء خالفات المالية الكبيرة التي كان يعاني منها الاقتصاد، بفضل السياسات الرشيدة مما اعطى للاقتصاد الجزائري القوة في هذه الفترة وتتمثل هذه السياسات في مايلي :

## أولاً : احتياطات الصرف الكبيرة و التي تغطي الواردات الجزائرية لعدة سنوات:

بينت العديد من الدراسات على غرار دراسة (بنك الجزائر في 2007 و 2008 ) لتحديد المستوى الأمثل لاحتياطات الصرف الضرورية لمواجهة<sup>186</sup> أثر الصدمة الخارجية المفاجئة المحتملة أن المستوى الأمثل لاحتياطات الصرف قد تم بلوغه من طرف الجزائر ابتداء من سنة (2001)، و أكد صاحب جائزة نوبل للاقتصاد، الأمريكي "جوزيف ستيجليتز" ، أن إمتلاك الجزائر لإحتياطي صرف مهم، ( و الذي قدر نهاية 2009 بـ: 148.9 مليار دولار ) سيسمح جيداً ليدُر الفائدة على البلاد ؛ و أوضح "جوزيف ستيجليتز" أن الدول التي تملك احتياطي صرف مهم على غرار الجزائر استطاعت أن تتفادى بعض آثار الأزمة الاقتصادية العالمية التي ستسمر حسبه على الأقل إلى غاية (2012) بسبب تباطؤ عودة الأمور إلى طبيعتها في الولايات المتحدة الأمريكية .

و قد شدد العديد من الاقتصاديين ( ستيجليتز 2008 ) على ضرورة تحسين تسيير هذه الأموال للاستفادة منها و دفع عجلة النمو، مؤكداً أن استعمال الصين لاحتياطي صرفها يبقى المثل الذي يقتدي به، مشيراً إلى أن حسن التسيير<sup>187</sup> يظهر فيما يتم جنيه من احتياطي، الذي لا يتم صرفه في أشياء لا تدر الفائدة على البلاد من خلال الأهداف التي يتم تسطيرها و تصرف عليها أموال احتياطي الصرف، مؤكداً على ضرورة الابتعاد عن الاستثمار على المدى القصير و استعمال الأموال في سياسات تنمية تسمح بتنويع المداخل و الخروج من التبعية للنفط.

كما اعتبر "ستيجليتز" أنه يجب على كل الدول التي تملك إحتياطي صرف و منها الجزائر ضرورة التوجه نحو امتلاك احتياطي صرف في عملتين أو ثلاث على الأقل، و عدم الإكتفاء بالدولار الأمريكي الذي لا يدر الفائدة، حيث إن مردوديته ضعيفة جداً و الذهاب نحو عملات أخرى يدر فائدة أكبر .

<sup>186</sup> بريس عبد القادر ، رباط كريمة ، ( 2010 ) ، أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالإشارة للحالة الجزائرية ورقة عمل مقدمة

لملتقى الدولي الثاني : حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية ، بجامعة بشار الجزائر، ص 21.  
<sup>187</sup> جوزيف ستيجليتز ، ( 2010 ) ، الندوة الصحفية التي نشطها بمقر البنك الإفريقي للتنمية بتونس.

## ثانيا : التسديد المسبق للديون الخارجية:

لقد تخلصت الجزائر من مشكلة اقتصادية كبيرة<sup>188</sup>، تتمثل في المديونية و التي كانت تثقل كاهل الميزانية بأقساط خدمة الدين المرتفعة التي كانت تسدها إلى المقترضين الدوليين من "نادي باريس" و "نادي لندن"، و هذا بفضل سياسة التسديد المسبق للديون<sup>189</sup> و الاستغلال الجيد للفوائض المالية، و يبلغ الدين العمومي الخارجي للجزائر 486 مليون دولار في نهاية شهر (نوفمبر 2009) حسب وزارة المالية، و كان الدين العمومي الخارجي يبلغ 623 مليون دولار في نهاية سنة (2008) أي بانخفاض قدر بـ 137 مليون دولار، كما تبين معطيات الجدول الموالي.

الجدول رقم (08): تطور المديونية الخارجية للجزائر (2000-2007)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
5.6	5.6	17.2	21.9	23.4	22.6	22.7	25.3	الدين الخارجي
9.2	10.2	37.1	67.9	95.7	120.8	118.4	112.1	الدين/الصادرات
4.1	4.5	17.5	25.8	34.3	39.7	41.0	46.1	الدين/
2.25	23.23	11.97	16.61	16.74	20.74	22.8	21.23	خدمة معدل الدين

المصدر: وزارة المالية الجزائرية أنظر الموقع الالكتروني <http://www.mf.gov.dz>

188 دربال عبد القادر ، (2009)، الازمة المالية العالمية وتأثيراتها على الجزائر، الملتقى الدولي العلمي حول : الازمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف ، ص4.

189 بلغامي نبيلة ، زاوي شهرزاد، (2010) ، الازمة المالية العالمية وأثرها على التنمية بالجزائر، ملتقى الدولي الثاني : حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرانات الازمة المالية العالمية ، بجامعة بشار الجزائر، ص9.

### ثالثا : تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة خارج قطاع المحروقات :

تمكنت الجزائر من تحقيق نسب نمو<sup>190</sup> جيدة خارج قطاع المحروقات بفضل سياسة الإصلاحات الاقتصادية، و الإنفاق على البنى التحتية فيما عرف بسياسة الإنعاش الاقتصادي بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية كما يظهر في المعطيات التالية:

#### الجدول رقم (09): النمو الإقتصادي و النمو خارج المحروقات في الجزائر(2000-2007)

الناتج الداخلي الخام	الناتج الداخلي الخام	الناتج الداخلي الخام	الناتج الداخلي الخام	الناتج الداخلي الخام	الناتج الداخلي الخام
2000	2001	2002	2003	2004	2005
4123.5	4227.1	4521.8	5247.5	6135.9	7543.9
2507.2	2783.1	3044.7	3378.6	3816.1	4191.1
1801	1772	1810	2130	2631	3125
2.2%	2.1%	4.9%	6.9%	5.2%	5.1%
1.2%	4.6%	5.4%	6.0%	6.2%	4.7%
2006	2007				
8463.5	9389.6				
4578.2	5232.1				
2480	3935				
2.0%	3.0%				
5.6%	6.3%				

المصدر: وزارة المالية الجزائرية أنظر الموقع الإلكتروني <http://www.mf.gov.dz/>

العملة : مليون دينار جزائري.

<sup>190</sup> حاكمي بوحفص ، (2007) ، مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على نمو الإقتصادي ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد32 ص 11.

## الفرع الثاني : قنوات إنتقال الازمة للجزائر :

- بالنسبة لقنوات إنتقال الأزمة إلى الجزائر<sup>191</sup> فهي ترجع إلى درجة إرتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي، من الجانب المالي و التجاري، و التي يمكن أن نتطرق لها في العناصر التالية:
- اعتماد جانب إيرادات الميزانية على الجباية البترولية.
  - التأثير الأكبر سيكون عن طريق أسعار النفط العالمية، حيث تعتمد الصادرات الجزائرية بشكل كبير على المحروقات حيث تصل إلى 97 %، و يمكن توضيح ذلك في الشكل التالي رقم (24).
  - عدم ميل التبادل التجاري في صالح الجزائر، لأن أغلبية واردات الجزائر باليورو، في حين أن أغلب صادراتها بالدولار، و هذا في ظل تدهور الدولار.
  - تآكل احتياطات الصرف الموظفة بالدولار في حال استمرار انخفاض سعر صرف الدولار و خاصة أن الجزائر تستثمر جزء منها في سندات الخزينة الأمريكية.
  - أن عودة ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال العام (2009)، لم يكن ناتجا عن الطلب على الطاقة ، و إنما نتج عن سياسة منظمة الأوبك في تخفيض الإنتاج و بالتالي فإن الكميات المصدرة شهدت انخفاضا محسوسا مما أثر على العائدات المالية لدول المنظمة كالجزائر.
  - تراجع التحويلات المالية من الخارج إلى الجزائر و تأثر النشاط السياحي بالأزمة.
  - إن التراجع في معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال العام (2008)؛ و الذي إستمر خلال (2009)، سوف يؤثر سلبا على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك لأن نمو الاقتصاد العالمي يعد أهم العوامل المؤثر على توليد و انتعاش التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر ، كما أن التراجع الحاد في أسعار المواد الأولية و على رأسها النفط و الغاز من شأنه أن يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى هذا القطاع الذي يعتبر القطاع الأكثر جذبا

<sup>191</sup> وراسين فوزية ، (2009) ،الأزمة المالية العالمية الحالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة مستغانم، ص 112.



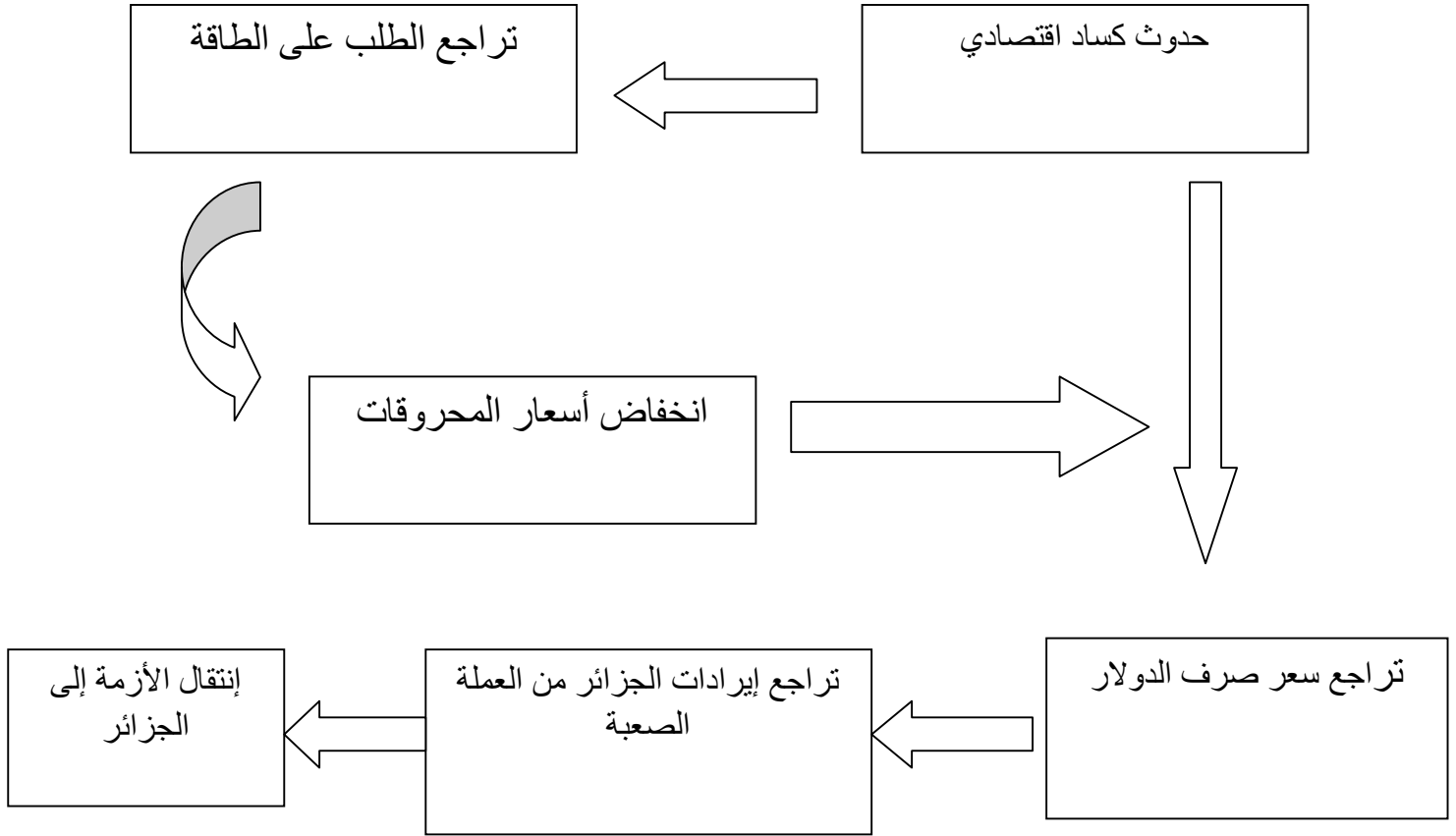
- للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر<sup>1</sup> و لكن هذا لا يعني أن هناك عوامل لها أثر إيجابي على مواجهة الاقتصاد الجزائري للأزمة هي:<sup>2</sup>
- عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر.
  - عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.
  - إنغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، ذلك أن الإنتاج الجزائري يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات التي تمكنت الجزائر من تحقيق تحكم جيد في إيراداتها بفضل صندوق ضبط الإيرادات، و ذلك ما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيبه .
  - الاقتصاد العالمي على الأقل في المدة القصيرة و الكثير من الدول التي تعتمد على صادرات قد تتأثر بالركود و الكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها.
  - اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق (37 دولار)، و هذا ما يجنبها أي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول.

---

<sup>1</sup> قدي عبد المجيد و الجوزي جميلة، (2009)، الأزمة المالية الراهنة و تداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة - حالة الجزائر - ، كتاب الملتقى الدولي الرابع حول " الأزمة المالية العالمية الراهنة و انعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا" ، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، ص 100-101.

<sup>2</sup> فريد كورتل، (2009) ، الأزمة المالية العالمية و أثرها على اقتصاديات العربية، مؤتمر ' الأزمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي و الاسلام ' جامعة الجنان لبنان. ص 15-16.

## الشكل رقم(24): آلية انتقال الأزمة الاقتصادية الحالية إلى الجزائر.



المصدر: زايدي عبد السلام و مقران يزيد، (2009) ، الأزمة المالية العالمية و إنعكاساتها على الاقتصاديات العربية، الملتقى الدولي الثاني " الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر.

### المطلب الثاني : واقع التجارة الجزائرية

#### الفرع الاول : أثر الأزمة الاقتصادية على التجارة الخارجية للجزائر:

في أعقاب ضعف حصة تدفقات الاستثمارات الأجنبية<sup>192</sup> وتحويلات المغتربين في إجمالي التدفقات المالية من الخارج ، واعتماد الجزائر بشكل رئيسي على التجارة الخارجية في توفير التمويل للتنمية الاقتصادية ، تعتبر التجارة الخارجية القناة الفعلية التي تربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاديات الأخرى ، وبالتالي الممر الأهم لانعكاسات الأزمات العالمية ؛ وتشير إحدى دراسات مركز التجارة الدولية " centre du commerce international " أن الأزمة الاقتصادية الحالية

<sup>192</sup> منصورى الزين ، ، (2009) ، التدابير الفعالة لتلافي اثار الازمة الاقتصادية العالمية والتأسيس لهوض إقتصادي جديد – حالة الجزائر - الملتقى الدولي الثاني حول : متطلبات التنمية في اعقاب إفراوات الازمة المالية العالمية ، جامعة بشار، ص6 .

انعكست آثارها على التجارة الخارجية للدول النامية عن طريق ثلاثة أشكال مختلفة : أولا : من خلال انخفاض أسعار المواد الأولية بما في ذلك أسعار النفط والغاز نتيجة تراجع الطلب على هذه المواد من طرف دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، ومجموعة البريك (BRIC) ماعدا روسيا.

ثانيا: من خلال انخفاض الطلب على المنتجات المصنعة بسبب تراجع الطلب عليها .

ثالثا : وأخيرا من خلال انخفاض الطلب على الخدمات ولاسيما السياحة .

وبما أن المواد الأولية، وبالضبط المحروقات تشكل الحصة الأكبر في الصادرات الجزائرية ، مشدُ كلة نسبة تفوق 97% سنتي (2008-2009) ، فإن تراجع أسعار النفط ، من 133.19 دولار إلى حوالي 47 دولار للبرميل في فترة لا تجاوز الستة أشهر (من منتصف 2008 إلى بداية 2009) ، كان له اثر كبيرا على حجم التجارة الجزائرية وعلى عائدات صادرات المحروقات . ففي سنة (2009) ونتيجة انخفاض أسعار النفط سجلت العائدات خسارة تقدر بـ 44.88 % مقارنة بسنة (2009)؛ هذا وعلمنا أن انخفاض سعر النفط بدولار واحد يكلف الجزائر خسارة تقدر بـ : 700 مليون دولار في السنة (والعكس صحيح عند ارتفاعه بدولار واحد) ، وكان العمل على تخفيض حجم إنتاج النفط بنحو 4.2 مليون برميل يوميا بهدف الحد من الانخفاض في الأسعار في إطار منظمة الدول المصدرة للنفط بعد لقاء هذه المنظمة في ديسمبر (2008) في وهران ، ثم إبقاء سقف الإنتاج دون تغيير في لقاءات المنظمة التي تلت ، ماكان له دورا إيجابيا على حجم التجارة الخارجية للجزائر .

لا تعتبر هذه هي المرة الأولى التي تعرف فيها تجارة الجزائر مثل هذا التدهور في وضعها

ففي سنة (1986) وبعد الانهيار الحاد لأسعار النفط ، من 29 دولار سنة(1985) إلى 14.8 دولار سنة (1986) إي انخفاض فاق 45% ، عرف حجم التجارة الخارجية انخفاضا قدر بـ : 20% لينتقل من 100518 مليون دينار جزائري إلى 80222 مليون دينار جزائري في غضون سنة واحدة

وسجل بذلك الميزان التجاري والذي كان يعرف فائضا ، عجزا مساويا لـ 6565 مليون دينار جزائري سنة (1986) ؛ وحقق الحساب الجاري ، والذي يضم إلى جانب التجارة الخارجية السلع ، تجارة الخدمات والتحويلات ، عجز قدر بـ : 2.2 مليار دولار بعدما كان قد حقق فائضا سنة من قبل فاق مليار دولار ، وهذا كله في الوقت التي كانت فيه حصة المحروقات تساوي 98% من الصادرات الإجمالية ، و 28% من الناتج المحلي الخام، 43% من الإيرادات الجبائية .

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا لم يكن للأزمة انعكاسات سلبية حادة على الاقتصاد الجزائري<sup>193</sup> ولم تهدد استقراره ، فإن الفضل يعود إلى مجموعة من العوامل ، فضعف ارتباط القطاع المالي الجزائري بالأسواق المالية العالمية ساهم إلى حد كبير في عدم تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل مباشر بالمرحلة الأولى من الأزمة ، كما أن غياب صناديق سيادية ، والدفع المسبق للديون الخارجية منذ (2006) والذي عمل على تقليص الديون الخارجية من 15 مليار دولار أمريكي إلى 400 مليون دولار ، وتكوين صندوق ضبط العائدات سنة (2004) قصد ادخار وتسيير الفائض الناجم عن فارق سعر النفط المرجعي في إعداد الميزانية\* وسعره الحقيقي على مستوى الأسواق النفطية ، والذي بلغ رصيده 60 مليار في أواخر سنة (2009) ، كلها عوامل ساعدت على استمرار تنفيذ برامج الإنفاق الموضوعة سابقا أو البرمجة\* رغم انفاض العائدات المالية من المحروقات .

### الفرع الثاني : هيكل التجارة الخارجية للجزائر

عرفت التجارة الخارجية للجزائر تطورا في السنتين الأخيرتين . فكما يبين الجدول رقم (10) ، شهدت الصادرات سنة (2008) نمو بقيمة 19135 مليون دولار ، فيما سجلت الواردات نموا بقيمة 11848 مليون دولار ، وأدى هذا الوضع إلى تسجيل معدل تغطية يفوق الـ 100 رغم تراجعها سنة (2008) ، كما أن حصة التجارة الخارجية في إجمالي التجارة العالمية تحسنت رغم إن معدل الزيادة في الواردات اكبر من معدل الزيادة في الصادرات ؛ ويرجع هذا التطور الذي

<sup>193</sup> منصورى الزين ، (2009) ، مرجع سبق ذكره ، ص 7.

عرفته التجارة الخارجية إلى عاملين أساسيين : زيادة قيمة الصادرات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ، وارتفاع درجة الإنفتاح بانتقالها من 7% بداية التسعينات إلى أكثر من 60% في السنتين الأخيرتين.

**الجدول رقم (10) : حجم الصادرات والواردات والنسب بمليون دينار جزائري**

الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	نسبة التغطية	
8.957039	9.1501191	1.544152	9.156	2002
4.1047441	5.1902053	1.854612	6.181	2003
8.1314399	8.2337447	0.1023048	8.177	2004
8.1493644	3.3421548	5.1927903	1.229	2005
8.1558540	9.3979000	1.2420460	3.255	2006
1.1916829	1.4214163	0.2297334	9.219	2007
4.2572033	7.5095019	3.2522986	1.198	2008
3.2854805	0.3347636	7.492830	3.117	2009
3011807.0	4.4333587	7.1321779	9.143	2010
3 442 502.0	5 354 510	0.1912008	156.0	2011
3 629 934.0	5 736 808.0	2 106 874.0	158.0	2012

www.ons.dz المصدر : المركز الوطني للإحصائيات ، (2012)، تقارير سنوية عن تجارة الخارجية الجزائرية، انظر الموقع

مليار دولار أمريكي. 150 برنامجا خماسي للتنمية الاقتصادية خصصت له 2010\* تشير في هذا الصدد انه أطلقت الحكومة مطلع

دولار للبرميل في السنوات التي سبقت. 19 دولار للبرميل بعدما كان 37\* السعر المعتمد عليه في إعداد الميزانية أصبح

بيدا أنه مازلت تغلب على التجارة الخارجية للجزائر صفتان بارزتان : غياب التنوع في الهيكل السلعي للصادرات والهيكل الجغرافي للمبادلات التجارية ، وليست هاتان الصفتان وليدة سنوات قليلة ماضية ، إنما ممتدة لزمان سابق ؛ وتبرز هاتين الصفتين مجموعة من الملاحظات، سنلقي الضوء فيما يلي على البعض منها :

#### اولا : حصة مختلف السلع في إجمالي الصادرات :

إن القاعدة الأساسية التي تقوم عليها الصادرات الجزائرية تتركز أساسا على المحروقات ، إذ يمكن القول بأن هذه الأخيرة تمثل كل الصادرات الجزائرية تقريبا ، فكما يوضح الجدول رقم (11) ، فإن نسبة المحروقات من إجمالي الصادرات فتراوحت بين 97% الى 99% في جميع السنوات تقريبا ، أما الصادرات خارج المحروقات ، فبالإضافة إلى أن نسبتها ضئيلة ، فهي في معظمها عبارة عن مشتقات المحروقات والالومينوم والزنك والأمونيا ومواد كيميائية وغيرها من مواد غذائية ومواد نصف مصنعة ومواد استهلاكية ومواد خام .

الجدول رقم (11) : الهيكل السلعي للصادرات:

المواد الإستهلاكية	مواد التجهيز الصناعية	مواد التجهيز الفلاحية	المواد النصف المصنعة	المواد الخام	المواد الغذائية	المحروقات	
1.2130	9.4016	7.1621	1.41653	6.3078	6.2769	1445000	2002
8.2742	8.2290	8.42	1.39419	9.3098	7.3702	1850000	2003
0.1087	7.3582	4.24	6.44311	8.6457	0.4749	2276827	2004
9.1398	7.2642	4.34	6.47725	9.9433	0.4942	3355000	2005
9.3161	6.3162	7.64	1.57385	7.12793	1.5327	2.3895736	2006
4.2405	9.3188	2.42	6.68842	7.10859	3.6136	4.4121790	2007
4.2084	5.4334	7.67	4.89308	2.21035	3.7657	1.4970025	2008
4.3559	4.3075	5.19	7.50258	7.11909	1.8193	5.3270227	2009
4.2237	1.2235	8.58	6.78567	2.6173	5.23405	0.4220106	2010
1 115	2 561	26	108 994	11 717	25 881	5 204 216	2011
1 241	2 326	73	128 724	12 950	24 271	5 567 223	2012

المصدر : المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك، تقارير دورية عن الصادرات والواردات ، انظر الموقع

<http://www.douane.gov.dz/>

ثانيا : حصة مختلف الواردات في إجمالي السلع :

الجدول رقم (12) يمثل الهيكل السلعي للواردات :

المواد الإستهلاكية	مواد التجهيز الصناعية	مواد التجهيز الفلاحية	المواد النصف المصنعة	المواد الخام	المواد الغذائية	المحروقات	
5.131910	7.352501	6.11812	1.186183	6.3119	4.218391	7.11551	2002
3.163447	4.383509	5.9958	7.221100	6.3350	7.207283	0.8795	2003
1.200206	5.512186	9.11999	0.262313	9.4711	6.259428	5.12082	2004
4.227966	1.620175	1.11723	8.299932	1.8101	8.263207	5.15536	2005
9.218736	4.619446	2.6968	2.358387	0.8779	2.276026	4.17748	2006
4.249.26	9.695517	0.10137	5.492874	7.13880	3.343661	8.22494	2007
6.283037	8.988340	7.11269	7.652452	5.9409	5.507947	0.38460	2008
5.335706	9.1210590	0.16926	8.738552	4.7262	7.425967	5.39861	2009
0.325985	0.1282234	8.25405	3.751436	5.7851	5.450807	4.71100	2010
533 958	1 169 431	28 196	778 557	129 895	717 688	84 777	2011
772 105	1 043 408	25 480	804 315	141 462	696 744	146 420	2012

المصدر : المركز الوطني للإحصائيات ، (2012)، تقارير سنوية عن تجارة الخارجية الجزائرية، انظر الموقع

www.ons.dz.



من خلال الجدول يتضح لنا ان فاتورة المواد الغذائية<sup>194</sup> تعتبر هي الاعلى نسبة عن غيرها نظرا من الايرادات ثم تليها بعد ذلك المواد %لان الجزائر تعتمد في موادها الغذائية على نسبة 76 الاستهلاكية الواسعة الانتشار هذه المواد التي عرفت ارتفاع كبير في الاسعار لم تعرف انخفاض في ايرادها، ثم تاتي بعدها كل من المحروقات لي يأتي الدور على المواد النصف مصنعة والمواد الخام والتجهيزات بسنن متقاربة وغير متفاوتة .

### اتجاه التجارة الخارجية :

### الجدول رقم (13) يمثل الواردات الجزائرية :

الاتحاد الأوروبي	باقي الدول الأوروبية	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	دول المغرب	الدول العربية	إفريقيا	آسيا	باقي دول العالم	
529040	3.108666	2.119411	5.38733	5.10126	7.29106	5.6935	0.104887	1.10133	2002
1.601269	9.130914	2.78130	4.56325	6.9302	4.32406	8.9684	8.123298	2.6109	2003
8.719078	2.147742	2.97765	7.90369	7.12345	3.37066	0.10339	5.189551	4.9741	2004
3.785302	6.180628	0.115982	9.98947	9.15898	7.30933	0.11082	6.242240	9.12628	2005
2.847287	3.130113	6.122975	9.101777	2.17105	2.35762	0.10781	9.273830	5.18907	2006
1.995184	9.143053	9.181290	8.126395	0.19687	2.43053	3.16127	2.375667	6.16369	2007
8.1359153	8.162113	6.206637	7.179792	6.25750	9.45771	5.25832	8.545067	8.21912	2008
2.1497010	7.234558	1.176130	1.151069	7.34761	2.79131	9.25391	4.637861	1.18891	2009
7.1520305	1.207890	5.179974	7.192318	0.40464	8.93974	1.29490	7.730613	0.16776	2010
26.179700	0.454060	993000.2	99300.2	1876100	7.92623	5.29584	10025365	2.17586	2011
78.174100	0.429970	617050.2	2617050	1905300	1025856	5.31598	10300300	9.21548	2012

المصدر : المركز الوطني للإحصائيات ، (2012)، تقارير سنوية عن تجارة الخارجية الجزائرية، انظر الموقع

[www.ons.dz](http://www.ons.dz)

194 الطيب قصاب، (2009) ، الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على اقتصاديات الدول -مع الإشارة لاقتصاد الجزائر، الملتقى الدولي العلمي حول : الازمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف ، ص 13.

يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري<sup>195</sup> الأبرز بالنسبة للصادرات ، أكانت من المحروقات أم خارجها ، والواردات أيضا فكما يوضح الجدول رقم (13) تفوق حصة الإتحاد الأوروبي 50% في إجمالي المبادلات التجارية الخارجية ويأتي مؤشر تمركز الصادرات ليؤكد هذا الوضع ، وذلك بالرغم من أن عدد المنتجات المأخوذة بعين الإعتبار زاد ليصل إلى 147 منتج تقريبا ، ولا ينتهي الوضع هنا بالنسبة لغياب التنوع في الهيكل الجغرافي للمبادلات التجارية ، فضمن كل منطقة جغرافية أو مجموعة إقليمية تتركز المبادلات على عدد محدود من الدول فمثلا تعتبر كلا من مصر والمغرب وتونس أهم الشركاء التجاريين للجزائر في إفريقيا ، كما تعتبر نفس هذه الدول الثلاثة أهم شركائها في منطقة التجارة الحرة العربية ، فبرغم من الازمة المالية فقد عرفت الجزائر كي تحافظ على الشركاء التجاريين فمثلا الإتحاد الاوربي لم تتغير مكانته في الهيكل التجاري للجزائر رغم الصدمة التي تعرض لها جرى الازمة الاخيرة.

### ثالثا : نسبة مساهمة السلع ذات التكنولوجيا العالية في الصادرات :

من بين المؤشرات التي تبين طبيعة التخصص وغياب تنوع الصادرات الجزائرية نجد مساهمة السلع ذات التكنولوجيا العالية في الصادرات الإجمالية أيضا فهذا النوع من السلع، والذي يعطي صورة واضحة ، في الآن ذاته عن قدرة استيعاب السلع ذات التكنولوجيا العالية بعد استيرادها وتقديم منتجات حديثة وتنافسية إلى الأسواق الخارجية ، يعرف تصديره عجزا شديدا فما بين الفترة الممتدة (1995 - 2000) ، عادلته حصة صادرات السلع ذات التكنولوجيا العالية ما قدره 0.6% في الصادرات الإجمالية بالقيم فقط .

**الميزة النسبية الظاهرة :** إن هذا المؤشر الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي تعطي صورة واضحة عن نمط تخصص الدول وعن حصة صادرات سلعة ما في الصادرات العالمية (أو منطقة ما )،

الجزائري، الملتقى الدولي العلمي حول : الازمة المالية والاقتصادية والاقتصاد على العالمية المالية الأزمة مغاري، (2009)، انعكاسات الرحمان عبد195 الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف ، ص5.

يوضح أن الجزائر ناقصة الميزة في كل المنتجات ماعدا المحروقات ، حيث أن هذا المؤشر اقل من الواحد بالنسبة لكل المنتجات ماعدا المحروقات، ويفوق الواحد ، بل يقترب من الرقم 11 ، بالنسبة للمحروقات .

**مؤشرات التجارة داخل الصناعة :** إن الحسابات المنشورة من طرف الـ Femise" حول هذا المؤشر<sup>196</sup> والذي يعكس مدى تطور التجارة ذات الاتجاهين والناجمة أساسا عن تنوع النسيج الصناعي لدولة ما ، تبين أنه في سنة (2007) ، كان هذا المؤشر مساويا لـ: 1.26 بالأخذ بعين الاعتبار صادرات وواردات الصناعة التحويلية فقط ولـ: 1.03 باقتصار نفس هذه المبادلات الصناعية على الإتحاد الأوروبي ، وهذا يدل على أن التجارة داخل الصناعة تكاد تكون غير موجودة باعتبار أن هذه الأرقام بعيدة كل البعد عن 100، كما تبين الحسابات المنشورة أن هذا المؤشر عرف تراجعاً سنة (2007) مقارنة بسنة (2006) بالنسبة لكلا الخيارين.

وبعد الإطلاع على هذه المؤشرات الخاصة بالتجارة في السلع ، ثمة تساؤل يطرح نفسه في هذا الإطار يتعلق بواقع التجارة في الخدمات ، إن هذا النوع من التجارة ليس في أحسن وضع بل هو أسوأ من تجارة السلع ، ففي الوقت الذي أصبحت فيه تجارة الخدمات تحتل مركزاً مهماً في التجارة العالمية ونموها يتم بشكل أسرع من تجارة السلع ويساعد وجودها على نمو صادرات السلع أيضاً (ونخص بالذكر : النقل ، الخدمات المالية، والاتصالات ، والطاوية ) ، لازال هذا النوع من التجارة في الجزائر في مرحلة تقليدية ؛ حيث تعتبر الجزائر مستوردة للخدمات أكثر منها مصدرة لها ، مما يجعل ميزان الخدمات يحقق عجزاً متواصلاً ، وبالوقوف عند معطيات سنة (2008) ، يتضح أن الصادرات التجارية كانت مساوية لـ: 3101 مليون دولار في حين أن الواردات كانت مساوية لـ: 7194 مليون دولار مما جعل ميزان الخدمات يعرف عجزاً قدر بـ: 4093 مليون دولار ، وكما هو الحال بالنسبة للتجارة في السلع ، فإن معدل الزيادة في واردات الخدمات

<sup>196</sup> عماري عمار ، (2009)، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي العلمي حول : الازمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف ، ص7.

التجارية أكبر من معدل الزيادات في الصادرات ، وتعتبر مساهمة الجزائر في تجارة الخدمات على مستوى العالم ضئيلة جدا بل تكاد تنعدم .

### المطلب الثالث : إجراءات مواجهة الأزمة في الجزائر

#### الفرع الاول : إجراءات تنظيمية وإدارية :

إن تحرك الحكومة الجزائرية لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية جاء من خلال قانون المالية التكميلي (2009) أساسا ، ولم يتم اعتماد هذا البرنامج رسميا إلا في النصف الثاني من سنة (2009) وبعد مضي فترة تجاهل و إنكار لآثار الأزمة على الاقتصاد الجزائري دامت لأشهر عدة، وجاء هذا البرنامج بعد أن اتخذت تدابير لتنظيم حركة رأس المال على شكل استثمارات أجنبية من قبل ، كجعل من مساهمة الرأسمال المحلي نسبة لا تقل عن 51% شرطا إلزاميا ، وبإعادة استثمار جزء من الأرباح لكبح تصدير رؤوس الأموال؛ وهدفت حزمة التدابير التي اتخذت في إطار قانون المالية التكميلي (2009) إلى الحد من الواردات ومن الاستهلاك المحلي للبضائع المستوردة ، في الوقت التي كانت صادرات الجزائر، سوا كانت من المحروقات أم خارجها ، تعرف انخفاضا في حجمها وكان للسياسة التجارية إبان الأزمة بالتوسع في الإجراءات الحمائية غير التعريفية وغير الكمية ، وتمثلت فيمايلي<sup>197</sup>:

**أولا :** منع استيراد بعض المنتجات ، كإيقاف استيراد الأدوية التي يتم إنتاجها محليا ولا تعرف النقص في السوق المحلية ، وإيقاف استيراد الآلات والتجهيزات المستعملة ، ومنع استيراد قطاع غيار المقلدة وغير الأصلية .

**ثانيا :** إجراءات تنظيمية متعلقة بالعمليات التجارية الخارجية ، كتعميم الرقم التسلسلي الجبائي كشرط لقيام بأي عملية تجارية خارجية ، وفرض استخدام القرض الوثائقي كوسيلة وحيدة للدفع.

الراهنه ، الملتقى الدولي العلمي حول : الازمة المالية والاقتصادية المالية الأزمة علاج في الإسلامية المالية الهندسة طرطار، (2009)، دور أحمد197 الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف ص 9 .

ثالثا : إيقاف تمويل عمليات شراء السلع الاستهلاكية المستوردة وعلى رأسها السيارات .

وأخيرا : منع تصدير بعض المنتجات ، كنفائات المعادن غير الحديدية ، والعجائن التي تستعمل مواد أولية مدعمة .

ثم أتبعته هذه الإجراءات بمجموعة من القرارات التوجيهية ، أهمها :

إجراءات إدارية: تمثلت في تحويل عملية جمركة السلع غير المعبأة داخل حاويات كالسيارات

ملا ، نحو ثلاثة موانئ أخرى بدلا من ميناء العاصمة ، وإجراءات تفضيلية لصالح المؤسسات

المحلية عند تسليم الأسواق العالمية وذلك من خلال رفع نسبة التفضيل من 15% إلى 25% .

ولقد حققت هذه الإجراءات الهدف التي سعت إليه مبدئيا ، فحسب أحدث إحصاءات نشرت من

طرف المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات<sup>198</sup> ، فإن الجزائر قد كسبت 17.3 مليار دولار

سنة (2009) من جراء اتخاذ هذه الإجراءات ، وأن حجم الواردات شهد انخفاضا طفيفا قدر بـ

0.95% ، وأنه ما عدا مواد التجهيز ، والتي ارتفعت وارداتها بـ 15.6% ، فإن معظم أنواع السلع

الأخرى عرفت انخفاضا محسوسا ، وهذا كما يبينه الجدول رقم (13) ، غير أنه لقد كان لهذه

الإجراءات أثر سلبي على هذه الآلة الإنتاجية لا يمكن إنكاره ، فالمنتجات المستوردة الموجهة للآلة

الإنتاجية عرفت انخفاضا بـ 0.56% سنة (2009) بعدما شهدت ارتفاعا بـ 37.10% سنة

(2008) و 41.30% سنة (2007) و 17.52% سنة<sup>199</sup> (2006).

<sup>1</sup> la tribune,(2010) la restriction des importations a fait gagner à l'Algérie plus de 17 milliards de dollars en 2009.

<sup>2</sup> note de synthèse relative aux statistique du commerce extérieur de l'Algérie 2007 et 2006

## الجدول رقم (15) : الواردات الجزائرية إبان الأزمة الاقتصادية (مليون دولار)

المجموع	المواد الاستهلاكية	مواد التجهيز	المواد النصف المصنعة	المواد الخام	الطاقة	المواد الغذائية	
39479	6397	13267	10014	1394	594	7813	2008
39103	6096	15343	10248	118	488	5810	2009
↓0.95	↓ 4.71	↓15.6	↓ 2.43	↓14.78	↓17.85	↓25.64	التغيير %النسبي

المصدر : المركز الوطني للاعلام الآلي والاحصائيات للجمارك ،(2009)، تقارير دورية عن الصادرات والواردات ، انظر الموقع <http://www.douane.gov.dz> .

### الفرع الثاني : الإجراءات النقدية:

إن فائض السيولة الذي ميز النظام المصرفي في الجزائر منذ (2002) جعل دور المقرض الأخير<sup>200</sup> من طرف بنك الجزائر غير مستعمل، حيث يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لامتناس فائض السيولة فعليا، تتعارض مثل هذه الوضعية مع أزمة السيولة التي تميز المراحل الأولى للأزمة المالية الدولية و التي تطلبت تدخلات سريعة وحاسمة للعديد من البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم؛ فقد دفعت هذه الأخيرة إلى تحويل عميق في أطر سياستها النقدية، مع بروز هدف الاستقرار المالي؛ حيث في الوقت الذي كان فيه أن الاتجاه العالمي يسير نحو تباطؤ التضخم، بل و تسجيل تضخم سلبي في الولايات المتحدة و منطقة الأورو، يبرز تطور الأسعار في الجزائر تحديا جديدا للتضخم الداخلي القوي، لاسيما و أن السداسي الأول من سنة (2009) قد تميز بتقلص نقدي لكن سرعان ما ارتفعت الاسعار مجدد فوق حاجز المئة .

200 بن علي بلعزوز ، (2009) ، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية :مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر ، الملتقى الدولي العلمي حول : الازمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، ص 14.

برزت الإجراءات الجزائرية المتخذة لمواجهة الأزمة الاقتصادية في قانوني المالية، الأول هو قانون المالية التكميلي لسنة (2009)، و الثاني هو قانون المالية لسنة (2010)، و جاء القانون الأول بعد أن شهد النصف الأول من سنة (2009) تراجع كبير لوتيرة النمو في اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى و جميع الدول بما في ذلك النامية أيضا، و طرأت تغيرات على بعض المؤشرات المتغيرة التي تمت مراجعتها هي<sup>201</sup>:

- إنتقال سعر الصرف من 65 دينار للدولار الأمريكي في قانون المالية (2009) إلى 73 دينار للدولار الأمريكي الواحد في القانون التكميلي.
- قدر متوسط سعر السوق لصادرات المحروقات بـ: 45 دولار أمريكي للبرميل و قدر هذا السعر بـ: 100 دولار في قانون المالية (2009).
- ارتفاع واردات السلع بنسبة 4% مقارنة بالسداسي الأول لسنة (2009) أي من 3.2 مليار دولار شهريا إلى 3.3 مليار دولار.

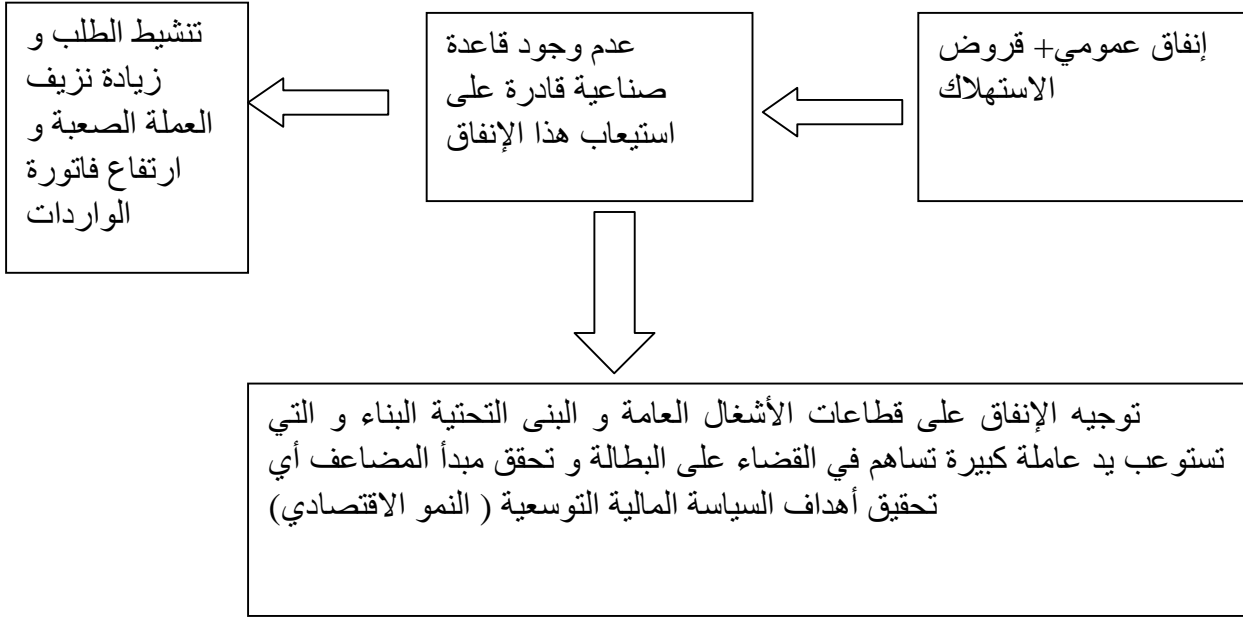
و تتمثل المؤشرات التي لم تتغير في الاحتفاظ بسعر مرجعي 37 دولار أمريكي للبرميل الواحد، و بارتفاع فاتورة الواردات من 20 مليار دولار سنة (2006) إلى 27 مليار دولار سنة (2007) و إلى 39.6 مليار دولار سنة (2008)، هذه الوضعية تعتبر خطيرة لأن الاستيراد يشكل عبئا على الاقتصاد الوطني و خصوصا مع ارتباط جانب الإيرادات من الميزانية بتقلبات أسعار الطاقة عالميا، كان لا بد من تشجيع قطاع الإنتاج الوطني من خلال منح المتعامل الجزائري أولوية في السوق و في ظل عمليات التحويل الحرة للعملة الصعبة في عمليات الاستيراد و التي غالبا ما تصاحبها عمليات غش و تهريب للعملة الصعبة ، و لأن قروض الاستهلاك غالبا ما توجه لاقتناء سلع غير محلية أي تتجه إلى قطاع الاستيراد خصوصا في مجال السيارات أي تنشيط للطلب الخارجي، و هذا في ظل عدم فعالية مضاعف الاستثمار الكينري في الاقتصاد الجزائري و حتى يتجاوب مع الإنفاق العمومي الكبير للجزائر، إتخذت إجراءات لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية

---

<sup>201</sup> المجلس الشعبي الوطني،(2009)، الجريدة الرسمية للمناقشات، رقم 126 ص 4-5.

حيث يبين الشكل الآتي الخلفية النظرية للإجراءات التي إتخذتها الجزائر قصد مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية.

الشكل رقم (25): الخلفية النظرية للإجراءات الجزائرية المتخذة لمواجهة الأزمة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما ورد في : عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك.

و كما يبين الشكل أعلاه، وهو ما بينته كذلك الدراسات حول أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية لصدمة السياسة المالية بالجزائر حيث ان حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإنفاق الحكومي مقدرة بـ: 1 (أو بدينار جزائري)، سيكون لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الطويل .



كانت التدابير المتأخذة كوسائل لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية و كحماية للاقتصاد الوطني على غرار باقي دول العالم و خصوصا الرأسمالية الكبرى و التي تخلت على مبادئها الاقتصادية و تمحورت التدابير حول مايلي<sup>202</sup>:

**اولا : ترقية الشغل:** و هذا من خلال :

- تمديد فترة الإعفاء الجبائي لصالح المستثمرين المعتمدين من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب " ANSEJ " إذ التزموا بتشغيل 03 أشخاص على الأقل بصفة دائمة، بإحداث 100 منصب عمل على الأقل عند البدء في النشاط بالنسبة للمستثمرين المعتمدين من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار " ANDI " حيث تقدر فترة الإعفاء من ثلاث إلى خمس سنوات في مجال الضريبة على أرباح الشركات، مع مساعدة الدولة للمستثمرين في مجال الضمان الاجتماعي لصالح المستخدمين الجدد.

- تفعيل دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM" من خلال رفع قيمة القرض الى 1 000 000.00 دج بالنسبة للشباب والحرفيين بغرض تشجيع قطاع السياحة والصناعة التقليدية، مع توفير اعفاءات ضريبية تصل حتى 10 سنوات حسب ماورد في الجريدة الرسمية 2012.

- رفع مستوى تأمين قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 50 إلى 250 مليون دينار جزائري، و تعديل المادة الرابعة من قانون النقد و القرض قصد السماح للبنوك بمنح قرض لصالح المؤسسات التي تمثل الشركاء.

- زيادة الإنفاق الحكومي بإطلاق مشاريع عامة و التوسع القوي في نفقات الميزانية، لاسيما نفقات التجهيز و التحويلات الجارية ، حيث تساهم هذه الأخيرة في ارتفاع مداخيل الأسر.

- زيادة الأجور عموما و رفع الحد الأدنى للأجور من 12000 إلى 15000 دج ثم 18000 دج.

<sup>202</sup> قانون المالية التكميلي لسنة ( 2009 ) ، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44 .

- تشجيع نشاطات القطاع السياحي من خلال تخفيض معدل الرسم على القيمة المضافة من 17% إلى 0.7% لمدة 10 سنوات.

### ثانيا : تخفيض الواردات و التحويلات الخارجية: و هذا من خلال:

- لا يمكن إنجاز إستثمارات أجنبية إلا في إطار تمثل مساهمة وطنية مقيمة بنسبة 51% على الأقل .
- توسيع ميزانية إعادة الاستثمار ، و المتمثل في الإعفاءات في كل ضريبة من رسوم جمركية و رسوم شبه جبائية و رسوم أخرى ممنوحة في إطار أنظمة ذات أفضلية.
- توسيع مجال تطبيق رسم التوطين البنكي على عمليات إستيراد الخدمات.
- إمكانية لجوء إدارة الجمارك إلى شركات معتمدة و مختصة للقيام بمراقبة البضائع قبل شحنها إلى الإقليم الجمركي.
- منع إستيراد الأجهزة المستعملة و حتى المجددة منها.
- تسديد إجباري للواردات عن طريق القرض المستندي، و تنص المادة 69 من قانون المالية التكميلي<sup>203</sup> على إلزامية دفع المستوردين عن طريق القرض المستندي في إطار
- تطبيق المادتين 50 و 67 و الفقرة 2 للمادة 69 من هذا القانون تم التوضيح بخصوص واردات السلع الاستمرار في التكفل بعمليات استيراد السلع التي تمت مباشرتها قبل تاريخ ( 4 أوت 2009 بإثبات وثائق التحويل " قصد الحد من تهريب العملة.
- منح إعفاءات ضريبية على المنتجات المصنعة محليا.
- منع علميات التجارة الخارجية على المتعاملين الذين لا يملكون رقم التعريف الجبائي.
- توضح المادة 75 من قانون المالية أنه غير مسموح للبنوك و المؤسسات المصرفية منح قروض الاستهلاك إلا في إطار القروض العقارية.

<sup>203</sup> قانون المالية لسنة (2010) ، الجريدة الرسمية، الجمهورية الديمقراطية الجزائرية الشعبية، العدد 78.

كما تم أيضا:

- فرض رسوم جمركية تحت بند القائمة السلبية و تشمل 1141 منتجا يدخل في إطار المنطقة العربية للتبادل الحر، ضمن ما تعتبره الحكومة من المنتجات ذات الأولوية التي يجب حمايتها من 3 إلى 4 سنوات بينها منتجات الصناعة الغذائية و الزراعية و النسيج و الورق و الآلات الإلكترونية المنزلية<sup>204</sup>.

### ثالثا : توجيه القروض نحو القطاع العقاري

و هذا ب:

- منح القرض عن طريق الخزينة بنسبة 01% للموظفين من أجل اقتناء أو بناء سكنات أو توسيعها.
- إعفاء المداخل الناتجة عن كراء السكنات الصغيرة.
- أما بالنسبة لقانون المالية (2010) فإنه رسخ التأكيد و الاستمرار في تنفيذ الإجراءات المتخذة في قانون المالية التكميلي لسنة (2009) و تمت صياغته على أساس<sup>205</sup>.
- تقدر قيمة الإيرادات بـ 3081 مليار دينار جزائري، في حين تبلغ قيمة النفقات 5860 مليار دينار جزائري و ستنتم تغطية العجز الموازين المتوقع من المتوفر من أموال صندوق ضبط الإيرادات الذي يفوق رصيده 4000 مليار دينار جزائري.
- تبلغ ميزانية التسيير 2838 مليار دينار جزائري، أي بزيادة قدرها 6.6 مقارنة سنة (2009).
- تبلغ ميزانية التجهيز و الاستثمار في جملتها 3332 مليار دينار جزائري من تراخيص البرامج (بزيادة تفوق 7% ) و تشمل إعتمادات تصل إلى 3023 مليار دينار جزائري.

<sup>204</sup> وزارة المالية الجزائرية (إدارة الجمارك)، فائمة المنتجات المستثناة من التفصيلات الممنوحة في إطار المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، تاريخ

الإطلاع 2010-01-29. <http://www.douane.gov.dz>

<sup>205</sup> قانون المالية لسنة (2010)، الجريدة الرسمية، الجمهورية الديمقراطية الجزائرية الشعبية، العدد 78.

و بخصوص الإطار الاقتصادي الكلي الذي تم الاعتماد عليه في صياغة نص القانون فإنه يتوقع<sup>206</sup>:

- معدل الصرف في حدود 73 دولار أمريكي.
- واردات البضائع تراجعت بنسبة 2%.
- تسجيل نسبة نمو للنتائج الداخلي الخام تقدر بـ 4 بالمائة (5.5 خارج المحروقات) على أساس 37 دولارا سعرا قاعديا متوسطا لبرميل النفط.
- أما نسبة التضخم فيتوقع أنها ستصل إلى 3.5% بينما ستبلغ الواردات حوالي 37 مليار دولار خلال سنة (2010).

و أهم الإجراءات القانونية الواردة في نص القانون تتمثل أساسا في:

- تسهيل و تنسيق النظام الجنائي.
- متابعة تخفيض الضغط الجنائي على المداخل.
- تعزيز الحماية الاجتماعية و تخفيض كلفة القروض العقارية.

و وردت في القانون بعض الإجراءات الإضافية و التوصيات هي:

- مطالبة الشركات الأجنبية بتمويل مشاريعها في الجزائر بموارد داخلية للتمكن من امتصاص فائض السيولة و عدم تجديد المديونية الخارجية و التي انخفضت بفضل التسديد المسبق للديون كما أشرنا سابقا.
- تفضيل الإنتاج على الاستيراد، و ذلك بهدف تعزيز إسهام القطاع الإنتاجي خارج المحروقات في إحداث الثروة.
- تشجيع الإنتاج و الاستثمار في قطاع الزراعة و السياحة.

---

<sup>206</sup> البنك الدولي يؤكد قدرة الجزائر على مواجهة الأزمة المالية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني بتاريخ :

[http://moheet.com/show\\_news.aspx?nid=206883&pg=38](http://moheet.com/show_news.aspx?nid=206883&pg=38)(10/08/2010,10:48)

## الفرع الثالث : أولويات السياسة التجارية الجزائرية

إن الأزمة الاقتصادية الحالية سلطت الضوء على مواطن الخلل في السياسة التجارية للجزائر، فإلى جانب أنها كانت توجه المبادلات التجارية إلى المزيد من الاعتماد على نفس الشركاء التجاريين ، وتحافظ على التوجه الاستهلاكي لاقتصاديون المساهمة في تحويله إلى اقتصاد إنتاجي ، فهي لم تشمل مؤخرا على أي إجراء يحيي بأن القدرة الوقائية ستزيد أمام الأزمات الخارجية في المستقبل ، بل يتبادر إلى الأذهان أن تلك القيود التي وضعت على حجم الاستيراد أو على عمليات التجارة الخارجية لمواجهة الأزمة الاقتصادية ستلغى أو تخفف بمجرد أن يستعيد الاقتصاد والطلب العالمي عافيتهما ، و إذا كانت السياسة التجارية لا تتحمل لوحدها مهمة التصدي للأزمات الخارجية ، وأن للجهاز الإنتاجي و نمط التخصص الدور الأكبر في تلك المهمة و أنها تعكس فقط ما تم التوصل إليه من تحسن في الإنتاج والقدرة التنافسية ، فلا يمكن أن ننكر الدور الذي تلعبه إجراءات السياسة التجارية في المساهمة في إحداث تغيير في نمط التخصص و تحسين الجهاز الإنتاجي نوعا و كما ، و فيما يلي سنتوقف عند بعض مواطن الخلفي السياسة التجارية مع الإشارة المسبقة للبديل الذي يجب أن يدرج في إطار إجراءات ما بعد الأزمة، إجراءات غير قسرية و بعيدة المدى وهي :

### أولا : الاستعمال الفعال لأدوات الدفاع التجارية:

إن الجزائر شأنها شأن جميع الدول التي تسعى إلى الانضمام في منظمة التجارة العالمية تعمل على تعديل قوانينها وتشريعاتها وفقا للاتفاقيات متعددة الأطراف التي تقوم هذه المنظمة بإدارتها ومن بين التشريعات التي قامت الجزائر بسنها مؤخرا نذكر تلك المتعلقة بإجراءات الدفاع التجارية والتي تشمل شروط وكيفية تنفيذ الحق التعويضي وضد الإغراق و التدابير الوقائية إلى

جانب إجراءات تنظيم التحقيق فيهما ، و لعل أهم مجال من بين هذه المجالات الثلاثة هو الإغراق<sup>207</sup> ، فحسب إحصاءات منظمة التجارة العالمية ، تعتبر القضايا المتعلقة بالإغراق .

أما في الجزائر ، ورغم أنها لا تعد بعد دولة عضو في هذه المنظمة ، فإنه لم يفتح ولا قضية واحدة حول الإغراق منذ أن سنت التشريعات الخاصة به ، و بالتالي لم يصدر أي قرار بفرض رسم ضد الإغراق على السلع المستوردة المغرقة<sup>208</sup> مما قد يدل على هذا النوع من أدوات السياسة التجارية ولا يطبق في السوق المحلية ، غير متطلبات بعض مؤسسات تبين الحاجة إلى تطبيقه ، فشركة "Michelin" مثلا والتي تأسست في (2002) و تعتبر المصدر الأول للسلع التحويلية في الجزائر ، مع توجيه ما يقارب 60% من إنتاجها نحو الخارج ، و بالذات نحو دول الاتحاد الأوروبي و المغرب و السعودية ، تتعرض لثلاثة معوقات أساسية في السوق الجزائرية ، إحداه قضية الإغراق ، وهذا الأمر يطرح تساؤلات عدة حول مدى فعالية و جدوى الانفتاح التجاري و الاقتصادي على العالم في الاستجابة لمتطلبات المنتجين والمصدرين المحليين .

### ثانيا : تنويع الشركاء التجاريين :

لقد سبق و أشرنا إلى أن التنوع يغيب عن التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية ، و أن الميزة النسبية الظاهرة موجودة في قطاع المحروقات فقط و عليه ليس غريبا أن تتجه هذه الصادرات نحو مجموعة الدول الصناعية المجاورة و المتمثلة في دول الاتحاد الأوروبي ، غير إن الغريب في الأمر أن تتجه الصادرات خارج المحروقات رغم حجمها الضئيل جدا إلى أسواق الاتحاد الأوروبي ، وأن تكون الحصة الأكبر لواردات الجزائر قادمة من نفس هذه المنطقة ، ورغم أن للعوامل التاريخية و الجغرافية و تلك المتعلقة بالبنية التحتية دور بارز في توجيه السلع خارج

<sup>207</sup> منظمة العالمية للتجارة (2009) تقرير حول : نمو التجارة الدولية.

<sup>208</sup> حسب المرسوم التنفيذي رقم 222-05 مؤرخ في (15 جمادى الأولى عام 1426 الموافق لـ 22 يونيو سنة 2005) و قرار مؤرخ في (03 فيفري 2007) ، تطبيق رسوم ضد الإغراق بعد النشر في الجريدة الرسمية.

المحروقات المصدرة و المستوردة نحو هذه الوجهة إلا أن للسياسة التجارية المتبعة تجاه هذه المنطقة مسؤولية في ذلك أيضا\* .

وتظهر مواطن الخلل في السياسة التجارية ويزداد إلقاء اللوم عليها ، عندما تتعرض الوجهة الرئيسية للمبادلات إلى أزمات ، مثلما يحدث حاليا و تشهد ركودا اقتصاديا مصحوبا بارتفاع معادلات البطالة و تدهور في القدرة الشرائية و انخفاض في الطلب على السلع الأجنبية في ظل إجراءات حمائية على الإنتاج الأجنبي.

ويهدف الحد من الخسائر التي منيت بها التجارة الجزائرية مع تراجع الطلب الأوروبي ، لابد من أن يعاد النظر بالسياسة التجارية ، و لابد من أن تتخذ الإجراءات التي تسمح بتتويج الشركاء التجاريين .

الجدول رقم ( 16 ) : بعض الأمثلة عن الخسائر في الصادرات خارج المحروقات بمليون الدولارات

الدول	فرنسا	إيطاليا	ألمانيا	إسبانيا	بلجيكا	بريطانيا	السويد	هولندا
السداسي الأول من 2008	263.62	81.6	9.89	165.41	37.8	3.45	1.09	107.13
السداسي الأول من 2009	85.63	38.12	1.90	88.94	28.02	2.38	1.03	19.94
التغير النسبي	-67.51	-53.28	-80.78	-46.23	-25.87	-31.01	-5.50	-81.38

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي و خبراء عن صندوق النقد الدولي (2009).

\* ونخص بالذكر الشراكة الأوروبية ومتوسطة و الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية وفي إطار منطقة التبادل الحر الأوروبية.

فتعدد الشركاء التجاريين للدولة نامية مثل الجزائر ، من خلال تعجيل إنضمامها للمنظمة العالمية للتجارة مثلا ، سيعمل على تسهيل نفاذ صادراتها إلى أسواق الدول الأجنبية ، وذلك من خلال تطبيق تعريفات الدولة الأولى بالرعاية عليها ، و التي تتعامل بها الدول الأعضاء في المنظمة ، بالإضافة إلى هذا الأمر قد تستفيد الجزائر من وضع الدول النامية، و بالتالي من مبدأ المعاملة الخاصة و المميزة ، وذلك من خلال السماح لها باللجوء إلى الحماية عند الضرورة أو الاستفادة من فترة انتقالية أطول أو الالتزام أخف ؛ أما بالنسبة لوارداتها ، فسيعمل تعدد شركائها التجاريين على انخفاض أكبر لسعر مواد و مستلزمات الإنتاج المستوردة من طرف الجزائر و قد يساعد هذا الأمر على تخفيض تكاليف إنتاج المؤسسات المحلية<sup>209</sup> ، ناهيك عن انخفاض أسعار السلع وتعدد الخيارات بالنسبة للمستهلك.

رغم أن تعدد الشركاء التجاريين لا يعني بالضرورة تحسن مشاركة الجزائر في التجارة الدولية، إذا أنه لا توجد دراسات إحصائية ولا ميدانية تؤكد أن الاتفاقيات المتعددة الأطراف ، في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، تحسن من الوضع التجاري للدول الأعضاء إلا أن الشواهد تبين أن الدول النامية التي كان لها تنوع في هيكلها الجغرافي كان تضرر ها من تبعات الأزمة الاقتصادية بشكل أقل حده.

### ثالثا : البحث عن أسواق أجنبية بديلة و فرص تصديرية جديدة:

هناك العديد من الحواجز و العقبات التي تحيط بتصدير المنتجات الجزائرية خارج المحروقات، و أهم هذه العقبات هي الإدعاءات التي تدعيها دول الإتحاد الأوروبي في مواجهة أهم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ، و المتعلقة بالدعم في المدخل الوسيط و الذي تحصل على شكل أسعار مخففة للغاز ؛ وكانت مؤسسة "fertial" التي تصدر الأسمدة الكيميائية أول و أهم متضرر من هذه الادعاءات حيث قامت دول الإتحاد الأوروبي بفرض رسوم ضد

<sup>209</sup> بلعابد فايزة ، بن حمو نجاة ، (2010) ، إقتصاد المشاركة كمقاربة تنموية بديلة ، ورقة عمل مقدمة لملتقى الدولي الثاني : حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الازمة المالية العالمية بجامعة بشار الجزائر، ص 03.



الإغراق تجاهها تقدر بـ 13% ؛ ولم يتم إيجاد اتفاق يرضي الطرفين بشأن هذه القضية منذ (2007) و إلى حد الآن ، مما يشير إلى التعتن الشديد من جانب الاتحاد الأوروبي ضد الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ؛ وهذا رغم أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي هامشية ولم تفق المليار دولار في أحسن حالاتها و أن بين الطرفين اتفاق شراكة كانت أحد معالمه الرئيسية منطقة التبادل الحر الأورو جزائري .

و إذا أضيف عامل الركود الاقتصادي و انخفاض الطلب الناتج عن الأزمة فنجد أن السياسة التجارية تغلق الآفاق أمامها بالاكتهاء بتوجيه الصادرات خارج المحروقات نحو دول الاتحاد الأوروبي ، و يبقى البحث عن أسواق جديدة لتوسيع المنتجات المصدرة وتصريف تلك التي تتلقى صعوبات لدخول أسواق الدول المتقدمة ، مع التركيز في ذلك على الأسواق ذات القدرة الاستهلاكية الكبيرة، مثل الدول الأقل نمو والدول الإفريقية البديل الأمثل و رغم ان التوجه لهذه الأسواق يتطلب تكاليف نقل مرتفعة و يزيد من المخاطر التجارية والغير التجارية ، إلى أن هذا لا يجب أن يقف عائقا أمام الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ، خاصة وأنه يمكن تحقيق معادلات نمو فيها حتى مع امتداد الأزمة إليها .

فقراءة بسيطة لإحصاءات المركز الوطني للإعلام لآلي و الإحصائيات التابعة للجمارك حول تغيير حجم الصادرات خارج المحروقات ما بين سنتي 2008/2010 ، تبين أن كل أنواع السلع عرفت انخفاضا ماعدا الذهب و العجائن الغذائية ، و إذا تعمقنا في هذه الإحصائيات فسنجد أنه بالنسبة للسلعة الثانية ، و التي تقدر الزيادة بـ :63.56% تعتبر الدول الإفريقية و على رأسها النيجر و البنين و موريتانيا أهم الطالبين لها و علما أن الصادرات خارج المحروقات الموجهة نحو إفريقيا عرفت نموا بـ :15% سنة (2005) وبـ :16% سنة (2006) وبـ :17% سنة (2007) .

## رابعاً : تفعيل آلية التكامل الإقليمي الجاد:

تتجه الجزائر في السنوات الأخيرة ، بجانب محاولة الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، نحو الانخراط في تكتلات إقليمية ، وقد شهدت بداية سنة (2009) انضمام الجزائر<sup>210</sup> رسمياً إلى منطقة العربية للتبادل الحر؛ و جاء هذا الانضمام سعياً وراء المزايا التي يحققها هذا النوع من المسارات ، بالإضافة إلى تعديل الهيكل التعريفي المطبق على مختلف المناطق إذا كانت التعريفية الجمركية المطبقة على السلع القادمة من المنطقة العربية أعلى من تلك القادمة من الاتحاد الأوروبي ، وذلك رغم أن القدرات الإنتاجية و التجارية للمؤسسات الأوروبية أحسن من مثيلاتها العربية و بمعنى أوضح كانت السياسة التجارية للجزائر توفر الحماية لمؤسساتها المحلية بصفة أكفء ضد الصادرات العربية مقارنة بتلك التي من الاتحاد الأوربي وتزامن دخول اتفاق حيز التنفيذ مع الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على التجارة الخارجية فكانت النتيجة الأولية لهذا المسار سلبية حيث ارتفعت الواردات القادمة من هذه الدول المكونة لهذه المنطقة في الوقت الذي عرفت فيه صادرات الجزائر إليها انخفاضاً، ولتصحيح هذا قامت السلطات المعنية بتقييد واردات عدد من المنتجات بحجة حماية الإنتاج المحلي و محاربة المنافسة الغير عادلة و تم إدراج 1644 منتجا حتى (27 مارس 2010) في قائمة سلبية لتعفي من التفضيلات الجمركية أي ما يعادل حصة 27.4% من المنتجات المسجلة في القائمة التعريفية الجمركية الجزائرية ، ومع هذه التطورات التي تعرفها السياسة التجارية ضمن المنطقة العربية للتبادل الحر ، هل سيكون للحد القسري على الواردات من هذه المنطقة فعلا دور في النهوض بالإنتاج المحلي ؟ ولماذا لا تستخدم أداة الدعم ، وخاصة غير المباشرة بدلا من تقييد الواردات ؟ علما أن الأداة الأولى أثبتت كفاءتها على الواقع في النهوض بالصناعات الناشئة أو تلك التي تكون في حالة تدهور، و إذا جاء الحد القسري لعدد من المنتجات المستوردة كرد على المنافسة غير العادلة ، فما دور

<sup>210</sup> الجزائر: "الأزمة المالية تحمل جوانبها ايجابية للإقتصاد الجزائري"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: [http://www.moheet.com/show\\_news.aspx?nid=182894&pg=3](http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=182894&pg=3) (25/08/2010,22:56)

إجراءات الدفاع التجارية؟ و هل المؤسسات المحلية واعية للمفاهيم المتعلقة بالمنافسة غير العادلة  
و سبل مكافحتها؟

## خلاصة الفصل الثالث :

من خلال دراستنا الموجزة و الحديث عن الأزمة المالية الراهنة، تمكنا من إجمال وعرض النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

- بدأت جذور الأزمة الراهنة مع إنهيار سوق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة ارتفاع أسعار فائدة الرهونات، الذي تسبب في انتشار حالة من عدم الثقة في السوق المالي، مما ترتب عليه خسائر كبيرة وأزمة في الإئتمان ونقص في السيولة.

- من الأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمة : التوسع في المضاربات في الأسواق المالية، انتشار ثقافة الربح السريع، الانتقال إلى الرأسمالية المالية والتخلي عن الإنتاجية، الانفصال بين الإقتصاد المالي والإقتصاد الحقيقي، اعتماد الإقراض بالفائدة، انتشار التوريق، وغياب الرقابة الفعالة على المؤسسات المالية.

- جاء تعامل الحكومة الأمريكية مع الأزمة ليكشف عن أهمية التدخل الحكومي، فبالرغم من أن النظام الإقتصادي العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية قائم على الإقتصاد الحر ورفع شعار (الدولة تحكم ولا تملك)، فقد ظهر بوضوح دور التدخل الحكومي للمساهمة في علاج أزمة الرهن العقاري.

- مع أزمة الرهن العقاري، عادت الدولة مرة أخرى للمدرسة الكينزية، وعززت من دورها ولجأت إلى شراء مؤسسات خاصة وعامة خوفا من إنهيارها، واستخدمت السياسة النقدية والمالية للحيلولة دون انهيار النظام الإقتصادي العالمي، إلا أن المتمعن في الخطة لا يمكنه أن يرى بعدا مستقبليا لها، فهي مدرجة في إطار وقف النزيف ومنع المزيد من التدهور، وليست في إطار معالجة الأزمة، فإيقاف النزيف لا يعني تحسين الوضع وإنما وقف تدهوره نحو الأسوأ، الذي هو الانهيار الكامل.

- انعكست الأزمة بعمق على العالم وطلت مختلف الأسواق في الدول التي لحقتها خسائر كبيرة، وأحدثت اضطرابات في مختلف القطاعات الاقتصادية، فقد نجم عنها إعلان إفلاس العديد من

المؤسسات المالية والاستثمارية، كما سجلت البورصات العالمية تراجعاً في مؤشراتنا ووصلت هذه الخسائر إلى أرقام فلكية.

- اختلفت تداعيات الأزمة على الدول حسب درجة انفتاحها على الإقتصاد العالمي، ففي العالم العربي، كانت دول الخليج الأكثر تأثراً بالأزمة، نتيجة لانفتاحها على الأسواق المالية العالمية وارتفاع حجم الاستثمارات والكتل النقدية الموظفة في أسواق المال والبنوك والمصارف الأمريكية.
- إن الركود الاقتصادي العالمي وانخفاض أسعار النفط، سوف ينعكس سلباً على الموازنة العامة للدول العربية، التي تعتمد على النفط كعنصر أساسي في صادراتها والتي من بينها الجزائر.
- على الجزائر أن تتبنى نظام دفاعي تجاري يكون الهدف منه ليس العودة إلى انغلاق التجاري والحماية التجارية وإنما الحرص على المصالح التجارية الوطنية والتقليص من التهديدات الخارجية.
- التركيز على الأدوات السياسية التجارية التي تساعد على أحداث تغيير في نمط التخصص والتنويع الصادرات و تنويع الهيكل الجغرافي للصادرات والواردات بشكل يزيد من خلق تجارة وينقص من تحويلها .
- على الجزائر التفكير جدياً في تنويع الصادرات والكف عن الاعتماد على المحروقات كمصدر وحيد للدخل.

- مكافحة الممارسات الغير العادلة والضارة للشركاء التجاريين أو مؤسساتهم في السوق المحلية او الأجنبية ، و إشراك المصدرين المحليين في قرارات المتعلقة بنشاطهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع العمل على توفير لهم المزيد من الدعم المباشر وغير مباشر والابتعاد كل البعد عن حمايتهم من المنافسة الاجنبية العادلة .

# الختامة

## الخاتمة العامة :

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بتداعيات الازمة المالية على التجارة الخارجية الجزائرية يمكننا القول أن أزمة الرهن العقاري تركت بصماتها في الساحة الإقتصادية ومن أهم النتائج البارزة التي تمخضت عنها نجد :

- إن الأزمات ظاهرة معتادة في النظام الرأسمالي ، فالأزمة الحالية ليست سوى حلقة ضمن سلسلة طويلة من الأزمات التي دأب هذا النظام على إفرازها وبالتالي فهي لاتعد الأولى كما أنها لن تكون الأخيرة إلا إذا انهار هذا النظم وطويت صفحاته ، وإذا كان الحديث يتكرر كثيرا عن أزمة الثلاثينيات من القرن العشرين فليس ذلك إلا لضخامتها وفضاعتها والتوجس خفية من أن تفضي الأزمة الراهنة إلى فاجعة مماثلة لها .
- تعتبر الأزمة المالية الحالية أعنف الأزمات التي شهدتها النظام الرأسمالي في الآونة الأخيرة، إذ كان للتحرير المالي في ظل العولمة المالية التي تطورت في تسعينيات هذا القرن الدور الرئيسي في انتشارها من الولايات المتحدة الأمريكية، إلى مختلف دول العالم بفضل الابتكارات المالية ، التي لم تكن جميع الدول بنفس مستوى الاستعداد لإدارتها في أسواقها المالية مما أدى في النهاية إلى إفراط البنوك في خوض المجازفات ، تراكم الديون الحكومية ، أزمات مالية سببها الترابط المالي وظهور آثار العدوى .
- تداعيات الأزمة وخيمة على الاقتصاد العالمي أثرت على حياة مئات المؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية وكان لها انعكاس سلبي على مسار التنمية فيها ، حيث أصبح التصدي لها وإيجاد آليات لإدارتها أمرا ضروريا ، حيث سارعت الدول إلى ضخ كميات كبيرة من الأموال في أسواقها سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق أجهزتها المصرفية ، كما قامت بنوكها المركزية بتخفيض أسعار الفائدة وتبني سياسات نقدية ميسرة بغية زيادة حجم السيولة .

- رغم الجهود التي بذلتها الدول للتخلص من آثار هذه الأزمة أو التخفيف من حدتها إلا أننا لا يمكن أن نجزم بنجاحاتها ، فظاهرة تكرار الأزمات بينت أنه وإن كانت سياسات العلاج المتبعة فعالة في المدى القصير فهي ليست كذلك على الأمدين المتوسط والبعيد ، مما يطرح فكرة البحث عن آليات أنجع تحقق إدارة فعالة للأزمة وتجنبها الوقوع في هذه الأزمات مستقبلا وهو أمر ممكن .
- أظهرت الأزمة تحولا كبيرا في مبادئ الرأسمالية التي تغنت كثيرا بمبدأ الحرية الاقتصادية من خلال إقبال العديد من الدول المتقدمة على تبني خطط إنقاذ ضخمة ، حيث تعتبر التدخلات الحكومية بضخ التريليونات من الدولارات وشراء الأصول الهالكة والمتعثرة سابقة أولى من نوعها في اقتصاديات رأسمالية .
- كشفت الأزمة الحالية هشاشة الأنظمة المالية ومعاناتها من موطن ضعف صارخة تمثلت في تراجع أساسي في أخلاقيات النظام الرأسمالي ، وكذلك اجع الشفافية إضافة إلى ارتباط الأنظمة بسوق المشتقات المالية وهي سوق قائمة على المعاملات الافتراضية بالأساس من خلال مضاربات مستقبلية آجلة لتعاملات شبه وهمية يتغلب الريح السريع فيها على أسس التمويل الصحيح في البنوك برفع أسعار الفائدة على المقترضين وتحويل القروض إلى سندات ثم رهنها وإعادة الاقتراض لشراء المزيد منها مما أدى في الأخير إلى انهيار بنوك عملاقة وبالتالي فقدان الثقة في القطاع المالي برمته .
- أبرزت خطأ سياسات الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي خلال السنوات الأخيرة ، من خلال تدخلها في الشؤون الداخلية للبلدان واحتلالها لدول ذات سيادة وكان من نتائج الظلم العالمي الذي مارسه ضد البشرية دور كبير في ارتفاع حجم الإنفاق العسكري وارتفاع حجم ديون حكومتها .



- بينت أنه بفضل العولمة المالية وترابط الأسواق المالية وتشابكها عبر العالم ، ما لبثت الأزمة أن انتقلت إلى باقي دول العالم المتقدمة والسائرة في طريق النمو على حد سواء ، ولإن اختلفت قنوات وصولها إليها وأسباب تأثرها عليها .

- بينت الأزمة العالمية الاخيرة أن الاقتصاد الجزائري لايمكن ان يكون بمنى عما يجري في العالم كما تم الادعاء في بداية الأزمة حيث ان تداعيات الأزمة سيكون لها الاثر على الاقتصاد الجزائري جرى التذبذب في أسعار البترول من جهة ومن جهة أخرى تقلبات التي يشهدها الدولار الذي يعتبر هو العملة المكتسبة جرى صادرات الجزائر ، علما أن الجزائر معظم وارداتها باليور أي أنها تتحمل تدهور الدولار .

يبدو من خلال ما تقدم أن الجزائر توجد في وضعية جيدة لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية ، وذلك بالنظر الى الى توجهات الاقتصاد الكلي والمالي لبلاد ، وتسارع وتيرة النمو خارج المحروقات وتقليص معدلات البطالة وإلغاء الشبه الكلي للديون الخارجية ؛ ومع ذلك تبقى الجزائر مطالبة بتنويع إقتصادها الذي مازال مرتبط إرتباط وتيد بقطاع المحروقات ومن هنا يمكننا ان نخرج على جملة من التدابير والاقتراحات لتأسيس إقتصاد زاهر ويمكن إيجازها في مايلي :

- ضرورة تدخل الحكومة من خلال البنك المركزي للرقابة على المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية والبورصة ومنع كل صور المضاربة مع إدارة ميدانية أقوى ، والعمل على وضع قوانين صارمة لآمن المدخرات وصيانتها وضمان الودائع .

- تحرير المعاملات من قيود الدولار ، واستخدام سلة من العملات لتوزيع المخاطر .

- الجزائر مطالبة بالبحث بصورة جدية على تنويع الشركاء التجاريين لتفادي الازمات .

- تنويع مصادر الدخل الجزائرية وفك الاعتماد على قطاع المحروقات .

- الاهتمام بقطاع السياحة نظرا للإمكانيات المتوفرة عليها والغير مستغلة كمورد جديد للدخل الوطني والعملة الاجنبية.

- ضرورة دعم المنافسة الشريفة ومحاربة الاحتكار وفض النزاعات بين الطبقات.

- تشجيع الاستثمار الداخلي واِ عطاء أولوية في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- إتباع قواعد وضوابط الاستثمار والتمويل الاسلامي واِتاحة الفرصة لظهور المصرفية الاسلامية.

- في إطار الجهد والمساعي العربية المشتركة ، ضرورة الإسراع في بعث المؤسسات العربية المشتركة وخاصة في المجال المالي وذلك لمواجهة الازمات في إطار عمل وجهد عربي مشترك وتشجيع التجارة والاستثمار البيئي العربي .

- ضرورة التقيد بضبط الموازنة وترشيد النفقات العمومية والبحث في كيفية نجاعتها في سياق

اعتماد الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ومخطط دعم النمو ، وان الجزائر لا يمكنها

الارتكاز فقط على النفقات العمومية لتحقيق التمويل يتعين عليها تنويع اقتصادها لضمان

نسبة نمو قادرة على الوقوف أمام الصدمات الداخلية والخارجية.

- إن الأزمة المالية الحالية أثرت سلبا على صناعة البترول، وتفرض تحديات كبيرة على الدول

المنتجة، لقد نتج عن الأزمة انخفاض حاد في أسعار البترول، إذ تراجع سعر البترول من ، حوالي

150 دولارا في منتصف العام (2008) إلى أقلّ من 40 دولارا في بدايات سنة (2009)

وذلك نتيجة هبوط التوقعات المستقبلية للطلب العالمي بفعل انخفاض معدلات نمو الاقتصاد

العالمي، التّتيوَّ قع أن تبلغ مستويات قياسية لم تبلغها منذ عقود.

- تنويع مصادر الدخل للجزائر، على خلفية الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على أهم مداخل

الجزائر " البترول والغاز " وذلك عن طريق تنويع اقتصادها وعصرنة القطاعات الاقتصادية.  
- الحذر من العودة السريعة إلى حلقة الاستدانة الخارجية في حال استمرار أسعار النفط في الأسواق العالمي في الانخفاض، كون الاقتصاد الجزائري لم يتمكن من الخروج من الحلقة المفرغة للاعتماد الكامل على المداخل الريعية، وفشله لحد الآن في بلوغ مرحلة مقبولة من التنوع.

- من جانب آخر فإن معدلات التضخم المسجلة خلال السنتين الأخيرتين تعتبر هامة وذات دلالات كبيرة، وبالتالي فإنه على السلطات العمومية، خاصة منها البنكية والمصرفية مراقبة المؤسسات الوطنية لجعلها أكثر تنافسية ومعالجة أوضاعها المالية التي لم تصل إلى المعايير اللازمة والمعمول بها دوليا من حيث حجم الإنتاج والإنتاجية، إلى جانب ضرورة إنشاء مؤسسات استثمارية تسمح بتمويل المشاريع الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.  
- إعادة الاعتبار للقطاعات الإستراتيجية في الصناعة العمومية الذي لا يمثل في الوقت الحاضر سوى 5 % من الناتج المحلي الخام نتيجة غياب الرؤية الواضحة و الإستراتيجية الصحيحة لتطورها وتحميلها لأعباء اجتماعية خاصة في مجال التشغيل مما جعل دورها غير واضح و موجه للربح والمردودية، إذ أن نسب الإنتاجية تراجعت بصورة مستمرة إلى حدود تقل عن 40 %، إضافة إلى عدم تجديد أدوات الإنتاج و نقص المواد الأولية في وقت كانت السوق مفتوحة و برزت بدائل ضاعفت من مصاعب القطاع الصناعي العمومي.  
- في إطار الشراكة مع الاتحاد الاوربي ، ضرورة الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا العالية والابتكار المعرفي لتأهيل الافرد والمؤسسات.

ضرورة الدعوة الى إقرار نظام عالمي جديد يؤمن الحماية الاجتماعية للدول والشعوب ويحقق التوازن المنشود بين الشمال والجنوب ويحافظ على مصالح الدول النامية.

- يتبين لنا من خلال هذه الدراسة إن التعقيد المتنامي للأدوات المالية الحديثة يجعل من الصعب تقدير المخاطر المرتبطة بها وهو ما كاد يعصف بالأنظمة المصرفية حتى في أكثر الدول تقدما، فعجلة الديون المتولدة عن تقنية التوريق التي لجأت اليها المؤسسات المالية كأداة للحبطة وتوزيع المخاطر، أدت بمساعدة وكالات التنقيط التي منحها ائتمان عالي لاوراق لا تستحقها مما أدى الى تفاقم الازمة بعدما تخلف المقترضيين عن السداد ، مانتهج عنه انهيارات متتابعة وفق سلسلة الديون المتراكمة .

- كما تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن العولمة المالية وعمليات التحرير المالي لعبت الدور الرئيسي في الانتقال الدولي للازمة حيث لم تبق الدول النامية (الجزائر ) في منأى عما يجري في العالم ، فظهور العولمة المالية وتطورها خاصة في التسعينيات أدت الى إزالة الحواجز والحدود بين الدول ويفضل عملية التحرير المالي بين الاسواق ، خرجت الازمات عن نطاقها الجغرافي نتيجة لتشابك الاسواق وانتشار العدوى المالية.

- كذلك تبين لنا بالنسبة للحلول التي أعدت لمواجهة الأزمة حلول ظرفية وانية لا تحقق الاستقرار المرغوب فيه ولا يمكن تقييمها في الوقت الحالي"، فرغم مسارعة الدول المتقدمة الى ضخ السيولة في إقتصادياتها وخطط الانقاذ المتبعة إلا أن آثار الازمة بقية سمة مميزة لمؤسساتها المالية العالمية ، فهي الى حد الساعة مجرد مسكنات لا غير، فالحلول الناجعة تكون ذات بُعد إستراتيجي تبنى على أسس شاملة تجعل وقوع الازمات ظرفا استثنائيا.

- هذا الواقع يكشف مرة أخرى مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات وكذا ارتباط تسعير المحروقات بعملة هي الدولار تشهد منذ فترة تدهورا في معدل صرفها مقارنة بالعملات القوية الأخرى، كالأورو والين تهاو بشكل ينعكس سلبا على إيرادات الجزائر المقدره بالعملة الأمريكية في

وقت تسدد فاتورة الواردات باليور واليورو قوي يستنزف احتياطات البلد من العملة الصعبة ويدفع إلى تخفيض قيمة الدينار منعا لاستنزاف تلك الاحتياطات.

- لقد كان لانخفاض أسعار النفط أثرا في تقلص إيرادات الجزائر من العملات الصعبة، وكان بالإمكان أن يكون التدهور أكبر من هذا، إن بؤادر التعافي أصبحت بادية اليوم في الاقتصاد العالمي وأسعار البترول تميل إلى التحسن مما يبعدها عن الوضع الحرج الذي عاشه الاقتصاد العالمي بصورة عامة والاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص.

- عموما يمكن القول أن الأزمة المالية العالمية بكل ما تحمله من آثار سلبية جاءت لتكشف مدى ضعف الاقتصاد الجزائري الذي يبقى مرتبطا بقطاع واحد هو ذاته رهين التطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي؛ إن الوضع يقتضي التفكير مليا في وضع سياسة اقتصادية تسمح بتنويع الاقتصاد الجزائري لوضعه في مأمن نسبي من تقلبات الاقتصاد العالمي؛ واليوم الجزائر تتوفر على موارد مالية تسمح لها باتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة بعيدا عن الضغوطات المالية التي عاشتها في وقت مضى، يكفي أن يتم استغلال تلك الأموال المتاحة لإحداث تنمية حقيقية وعدم تركها مجمدة في شكل أدونات الخزانة الأمريكية.

# قائمة المراجع

## 1- الكتب بالعربية :

- أحمد فريد مصطفى و سهير محمد السيد حسن ، (2000) تطور الفكر و الوقائع الاقتصادية ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية .
- احمد طفاح ، (2005)، الازمات المالية وازمات سعر الصرف واثرها على تدفقات المالية ، المعهد العربي للتخطيط .
- الحاج طارق، علم الاقتصاد ونظرياته (1998) ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان .
- السيد البدوي عبد الحفيظ، (1999)، الاسواق المالية ، نظرة معاصرة ، القاهرة ، دار الفكر العربي .
- السيد البدوي عبد الحفيظ، (1999)، الاسواق المالية ، نظرة معاصرة ، القاهرة ، دار الفكر العربي .
- ابراهيم بن حبيب الكروان السعدي، (2009) ، قراءة في الازمة المالية المعاصرة ، فخ القروض المصرفية – التسليف وعملية الافلاس- ازمة الائتمان – قضايا اقتصادية ، سياسية تاريخية ، اجتماعية ، فكرية ، دار جرير للنشر والتوزيع عمان الاردن.
- بلال خلف السكارنة (2005)، خطط الطوارئ ودورها في إدارة الأزمات المالية ، القاهرة.
- بدوي عبد الحافظ ، (2007) ، إدارة الاسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة ، دار الفكر العربي ، القاهرة.
- حازم الببلاوي ، (1971) ، النظرية النقدية ، مطبوعات جامعة الكويت .
- حسين عمر، (1998) التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي للطبع والنشر، مصر.
- خلف فليح حسن ،(2007) الاقتصاد الكلي ، عالم الكتاب الحديث للطبع والنشر ، عمان طبعة 1 .
- خليل سامي ، (1982) ، النظريات والسياسات المالية والنقدية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع ، الكويت .
- خليل، سامي، (1985)، مبادئ الاقتصاد الكلي، طبعة الثالثة ، الكويت، مكتبة النهضة العربية .
- خليل سامي، (1994) ، نظرية الاقتصاد الكلي ، الكويت .
- روبرت جران ترجمة سمير كريم ، (1999) ، ترويض النمو : نهاية المعجزة الآسيوية، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة.
- رمزي زكي، (1999) ، العولمة المالية ، الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي ، دار المستقبل العربي ، القاهرة .
- زينب صالح الاشوح ، (2010) ، الازمة الاقتصادية العالمية ، هبة النيل للنشر والتوزيع ، جامعة الازهر.

- زكي رمزي ، (1997) ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، العدد:226، الكويت.
- ستان نيغنكو،(1979)، الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي : أصلها و تطورها، ترجمة محمد عبد العزيز ، مطبعة جامعة بغداد .
- سامي عفيفي حاتم ، (1993) ، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم ، الكتاب الثاني ، الدار المصرية اللبنانية .
- سلفادور دومنيك وديوليو يوجين ، (2001) ، مبادئ الاقتصاد ، ترجمة فواد صالح ، اكاديميا بيروت .
- سامي عفيفي حاتم،(2005)، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية – التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الطبعة الأولى، الدار الجامعية المصرية اللبنانية للنشر، مصر.
- صقر احمد (1997)، النظرية الاقتصادية الكلية ، المطبوعات الكويتية .
- ضياء مجيد الموسوي (2005)، العولمة واقتصاد السوق الحر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .
- طارق عبد العال حماد،(2009) ، حكومة الشركات و الأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- عبد الحكيم مصطفى الشراقوي، (2005)، العولمة المالية و إمكانات التحكم في عدوى الأزمات، دار الفكر الجامعي الإسكندرية.
- عبد الكريم جابر ،(2010)، نحو مساهمة فاعلة للدول النامية لبناء نظام اقتصادي جديد ، جامعة بغداد العراق .
- عبد العزيز عجيمة ،محمد محروس إسماعيل ، (1976) ، التطور الاقتصادي و العالم العربي ، الدار الجامعية للطباعة و النشر .
- عبد الرحمن يسري ،(1979)، اقتصاديات النقود ، دار الجامعات المصرية .
- عبد المطلب عبد الحميد (2005)، العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية للنشر ، الجزائر .
- عبد الامير السعد ، (2007) ، الاقتصاد العالمي – قضايا راهنة ، مركز البحوث العربية والافريقية، دار الامين للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى .
- عبد الرشيد عبد الحافظ (2005)، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي ، مكتبة مدبولي، القاهرة .
- عمر صقر (2006)، العولمة وقضايا الاقتصادية المعاصرة ، الدار الجامعية.
- عرفان تقي الحسيني ، (1999) ، " التمويل الدولي " دار مجدلاوي للنشر عمان .
- عادل أحمد حشيش (2004) ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار الهدى ، القاهرة .



- غلبين، روبرت، (1987) ، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، دار نشر جامعة برنستون ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (2004) .
- فتح الله ولعلو ، (2009) ، نحن والازمة الاقتصادية العالمية ،المركز الثقافي العربي.
- فريد النجار ، (1999) البورصات و الهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر .
- فريد النجار (2008) ، المشتقات والهندسة المالية ، الدار الجامعية الاسكندرية .
- فؤاد هاشم عوض ،(1981)، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي ، دار النهضة العربية ، القاهرة .
- قنطجي سامر مظهر ، (2008) ،ضوابط الاقتصاد الاسلامي في معالجة الازمات المالية العالمية ، دار النهضة ، طبعة الاولى .
- كامل البكري،(1984) التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، ، مصر .
- كامل البكري، (1988) الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت .
- محمد قاسم القريوتي، (2005) مبادئ الادارة الحديثة ، دار النشر عمان الاردن.
- محمد لخضر بن حسين،(1995) الأزمات الاقتصادية، فعلها و وظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة و البلدان النامية ، المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل،الجزائر .
- محمد زكي الشافعي،(1981) ، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية .
- مصطفى المواسي ، احمد زهري ، تيسير ابوصيام ، (2009) ، الازمة الاقتصادية العالمية تداعياتها على الشرق الاوسط ، دار جليس الزمان ، عمان طبعة الاولى.
- مروان عطون، (1993) الأسواق النقدية و المالية (البورصات و مشكلاتها في عالم النقد والمال ) ، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- موسى ادم عيسى ،(1993)، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي ، مجموعه دلة البركة ، جدة .
- متشل ويزلي ، (2007) الدورات الاقتصادية واسبابها : ترجمة راشد البراوي ، مكتبة النهضة المصرية ، طبعة الاولى .
- منير إبراهيم الهندي ، (1999)، إدارة الأسواق والمنشأة المالية ، دار المعارف للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، مصر .
- محسن احمد الخضيري (2000)، العولمة ، مجموعة النيل العربية ، مصر .

- منير إبراهيم: (2005) إدارة المخاطر باستخدام التوريق والمشتقات، الجزء الأول، التوريق، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- ميشيل تشوسودوفيسكي ، (2005) ، عولمة الفقر ، إصلاحات صندوق النقد و البنك الدوليين ، ترجمة جعفر علي حسين السوداني ، بغداد .
- نبيل حشاد،(2006) العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي (الفرص والتحديات)، الطبعة الأولى، دار إيجي للطباعة والنشر مصر .
- ناظم محمد نوري الشمري ، ( 1999 ) للنفود و المصارف و النظرية النقدية ، طبعة الاولى ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان.
- يوسف علي عبد الاسدي وحسين جواد كاظم ، ( 2011 ) ، تحليل الأزمات المالية وسبل الإحاطة منها ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، بغداد .

## 2- قائمة المجالات والموسوعات :

- أمال قحايرية ،(2005) ( أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف .
- الكريم مبارك، (1982)، الدورات الاقتصادية. مجلة الادارة العامة ، صادرة عن معهد الادارة العامة العدد 34.
- البيلاوي محازم ، (2009) الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، العددان 46-47 .
- حاكمي بوحفص ، (2007) ، مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على نمو الاقتصادي ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد32 .
- حيدر نعمت ، (2005) ، سياسات التحرر المالي في البلدان العربية ، مجلة العلوم الإنسانية ، السنة الثالثة ، العدد25 .
- سنغ كفالجيث، (2001)ترجمة: رياضة حسن، "عولمة المال"، الطبعة الأولى، دار الفارابي، لبنان.
- صالح مفتاح ، (2002) ، العولمة المالية ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، العدد02 .
- ظفار احمد ،(2009)، تأثير الأزمة المالية في آسيا ، مجلة التمويل و التنمية.

- عبد الأمير موسى السعد، (2004) ، مقارنة نظرية حول رأس المال و التجارة الدولية ، مجلة بحوث اقتصادية و عربية ، مطبعة معهد التخطيط القومي ، العدد 32-33.
- عبد الصمد سعدون ، (2008) ، ايستمولوجية النظام الرأسمالي في إختلال المبادئ القيمة بين الاطروحات النظرية والبناء التطبيقي لاقتصاد السوق ، مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، لبنان .
- عمر، حسين،(1996)، الموسوعة الاقتصادية ، دار الفكر العربي ، الطبعة الرابعة ، القاهرة .
- قدي عبد المجيد ، (2009) ، الازمة الاقتصادية الامريكية وتداعياتها العالمية على البلدان النامية، بحوث اقتصادية عربية ، مجلة علمية فصلية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع المركز الدراسات الوحدة العربية ، العدد47.
- كبير سمية ، (2005) ، الأزمات المالية : وكيفية العلاج منها ، عن مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة.
- كريس فوكنر ماكдона ، مارتن موهلين،(2004)، هل تعيش الأسر الأمريكية على ما يتجاوز مواردها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي .
- مجلة التمويل و التنمية ، (1999) ، دونالد ماشيسون ، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، صندوق النقد الدولي العدد 3 .
- مجلة التمويل والتنمية، ( 2002) .
- باولومارو ، بيشاي يافه ، ( 2007) ، مجلة التمويل والتنمية ، ، أزمات المستقبل المالية.
- مجلة التمويل والتنمية ، ( 2011) ، مواجهة الازمات ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن.
- نصيرة دردر، ( 2009) ، التوريق البنكي أداة لجلب السيولة و تحقيق الربح، مجلة دراسات إقتصادية، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية، الجزائر، العدد12.

### 3- الملتقيات و المحاضرات :

- رشيد بوكساني ، ( 2004)، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغربي ، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف.
- عيسوي، إبراهيم، (2008)، التكاليف الاقتصادية للحرب على العراق، محاضرة غير منشورة ، مسقط.
- مؤتمر الأمم المتحدة ، ( 2009)، حول الازمة المالية العالمية الراهنة واثارها على التنمية ، تقرير مركز انقرة الشهري .
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2009)، الأزمة الاقتصادية العالمية :أوجه القصور النيظمية والتدابير العلاجية المتعددة لأطراف ، تقرير فرقة عمل أمانة الأونكتاد المعنية بالقضايا النيظمية والتعاون الاقتصادي .
- جوزيف ستيغليتز ، ( 2010)، مدى تأثر الدول النامية بالازمة المالية ، الندوة الصحفية التي نشطها حول الازمة المالية والتنمية ، بمقر البنك الإفريقي للتنمية بتونس .
- الشيخ، الداوي، ( 2009) ، الأسباب وجذور ونتائج الأزمة المالية العالمية، المؤتمر الدولي حول: الأزمة العالمية و كيفية معالجتها من منظور النظام الاقتصادي الغربي و الإسلامي جامعة الجنان لبنان.
- زايري بلقاسم ، ميلود مهدي،(2009) ، الأزمة المالية العالمية: أسبابها و أبعادها و خصائصها، المؤتمر الدولي حول: الأزمة العالمية و كيفية معالجتها من منظور النظام الاقتصادي الغربي و الإسلامي جامعة الجنان لبنان.
- فريد كورتل،(2009) ، الأزمة المالية العالمية و أثرها على اقتصاديات العربية، المؤتمر الدولي حول: الأزمة العالمية و كيفية معالجتها من منظور النظام الاقتصادي الغربي و الإسلامي جامعة الجنان لبنان.
- محمد أحمد زيدان ،(2009) ، فصول الأزمة المالية العالمية :أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية ، المؤتمر الدولي حول: الأزمة العالمية و كيفية معالجتها من منظور النظام الاقتصادي الغربي و الإسلامي جامعة الجنان لبنان.
- زايدي عبد السلام و مقران يزيد، (2009)، الأزمة المالية العالمية و إنعكاساتها على الاقتصاديات العربية، الملتقى الدولي الثاني " الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر .
- أحمد طرطار،(2009)، دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة المالية الراهنة ، الملتقى الدولي العلمي حول : الازمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف .

- الطيب قصاص،(2009)، الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على اقتصاديات الدول مع الإشارة لاقتصاد الجزائر، الملتقى الدولي العلمي حول : الازمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف .
- بن معمون حمادو، (2009)، طبيعة الإصلاحات المالية و المصرفية في أعقاب الأزمة المالية 2008، الملتقى الدولي العلمي حول : الازمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف .
- بن علي بلعزوز،(2009)، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية :مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر، الملتقى الدولي العلمي حول : الازمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف .
- بن رجم محمد خميسي،(2009)، الادوات المالية المشتقة،أدوات مستحدثة لتغطية المخاطر ام لصناعتها؟ الملتقى الدولي العلمي حول : الازمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف .
- دريال عبد القادر،(2009)، الازمة المالية العالمية وتأثيراتها على الجزائر، الملتقى الدولي العلمي حول : الازمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف .
- عبد الغني حريبي،(2009)، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، الملتقى الدولي العلمي حول : الازمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف .
- عبد الرحمان مغاري، (2009)، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي العلمي حول : الازمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف .
- عماري عمار،(2009)، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي العلمي حول : الازمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف .
- لطرش ذهبية، (2009)، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمة والاقتصادية العالمية، الملتقى الدولي العلمي حول : الازمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف .
- مساهل ساسية، (2009)، المراجعات الفكرية للنظريات الاقتصادية الرأسمالية في ظل الأزمات الاقتصادية الملتقى الدولي العلمي حول : الازمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف .

- السامرائي قحطان عبد سعيد ،(2009)، إقتصاد الفقاعات، دراسة في جذور الأزمة في الإقتصاد الرأسمالي مع إشارة إلى الأزمة المالية العالمية ، المؤتمر العلمي : بعنوان " الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول التحديات والآفاق وانعكاساتها المستقبلية ، جامعة الإسراء.
- الأمام، صلاح الدين محمد امين (2009) ، إجراءات تجنب آثار انتقال الأزمات المالية العالمية بالتركيز على الاستثمار المؤسسي، المؤتمر العلمي : بعنوان " الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول التحديات والآفاق وانعكاساتها المستقبلية ، جامعة الإسراء.
- ابراهيم، توهامي، و حواس، صلاح ، (2009)، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وضرورة، إعادة بناء النظام المالي العالمي، المؤتمر العلمي : بعنوان " الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول التحديات والآفاق وانعكاساتها المستقبلية ، جامعة الإسراء.
- صالح العلي ، (2009)، اثر الازمة المالية في الفقر والبطالة وسبل معالجتها في الإقتصاد الاسلامي، للمؤتمر الدولي في سوريا بعنوان رسالة السلام في الاسلام ، دمشق.
- ليازيد وهيب ،(2009)، "المرض المالي العالمي: النشأة و التطور" ، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية العالمية و تأثيراتها على الإقتصاديات الأورو مغاربية، جامعة بجاية .
- قدي عبد المجيد ، الجوزي جميلة، (2009)، الأزمة المالية الراهنة و تداعياتها على الأداء المتوقع للإستثمارات الأجنبية المباشرة، الملتقى الدولي حول الازمة المالية العالمية الراهنة و انعكاساتها على دول منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، جامعة دالي إبراهيم الجزائر .
- يوسف أبو قارة ، (2009)، ملامح وأسباب الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، الملتقى الدولي حول الازمة المالية العالمية الراهنة و انعكاساتها على دول منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، جامعة دالي إبراهيم الجزائر.
- زايري بلقاسم ، (2010) ، الازمة المالية العالمية بين أزمة نظرية و نظرية للازمة ، الملتقى الدولي حول: متطلبات التنمية في اعقاب إفرازات الازمة المالية العالمية ، جامعة بشار .
- بلعيد حياة ، (2010) ، الازمة المالية وأزمة التنمية في الدول النامية ، الملتقى الدولي : حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الازمة المالية العالمية ، بجامعة بشار.
- بريش عبد القادر ،(2010) ، رباط كريمة ، أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالإشارة للحالة الجزائر ، الملتقى الدولي : حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الازمة المالية العالمية ، بجامعة بشار الجزائر .
- بلعبيدي عايدة عبير، بوقصبة الشريف ،(2010) ، الاسواق المالية من مصدر للتمويل الى مصدر للازمة، الملتقى الدولي : حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الازمة المالية العالمية ، بجامعة بشار الجزائر .

- بلعابد فايزة ، بن حمو نجاة ، (2010) ، إقتصاد المشاركة كمقاربة تنموية بديلة ، الملتقى الدولي : حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الازمة المالية العالمية ، بجامعة بشار الجزائر .
- بلغنامي نبيلة ، زاوي شهرزاد ، (2010) ، الازمة المالية العالمية وأثرها على التنمية بالجزائر ، الملتقى الدولي : حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الازمة المالية العالمية ، بجامعة بشار الجزائر .
- بلقيدوم صباح ، ليليا بن منصور ، (2010) ، الازمة المالية العالمية وأثرها على الدول النامية، الملتقى الدولي : حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الازمة المالية العالمية ، بجامعة بشار الجزائر .
- جمانة تحريشي ، (2010) ، إدارة المخاطر المصرفية في البنوك والازمة المالية العالمية ، الملتقى الدولي : حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الازمة المالية العالمية ، بجامعة بشار الجزائر .
- حاجي كريمة ، (2010) ، الازمة المالية العالمية الحالية و انعكاساتها على إقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي : حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الازمة المالية العالمية ، بجامعة بشار الجزائر .
- دحماني عزيز ، (2010) ، انعكاسات الازمة المالية على تمويل التنمية في الدول النامية ، الملتقى الدولي : حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الازمة المالية العالمية ، بجامعة بشار الجزائر .
- شرفي مسعود ، دولي سعاد ، (2010) ، الازمة العالمية المالية وأزمة الكساد: اوجه التشابه والاختلاف، الملتقى الدولي: حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الازمة المالية العالمية ، بجامعة بشار الجزائر .
- عبد الوهاب دادان ، وعبد الغني دادان، (2010) ، الازمة المالية الاقتصادية والامريكية وموقعها من الازمات السابقة أية مقارنة للتحليل؟ ، الملتقى الدولي: حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الازمة المالية العالمية ، بجامعة بشار الجزائر .
- قاشي فايزة ، (2010) ، الازمة الإقتصادية وتداعياتها على التجارة الخارجية الجزائرية، الملتقى الدولي: حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الازمة المالية العالمية ، بجامعة بشار الجزائر .
- منصوري الزين ، (2010) ، التدابير الفعالة لتلافي آثار الازمة الاقتصادية العالمية والتأسيس لنهوض بإقتصاد جديد - حالة الجزائر - ، الملتقى الدولي: حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الازمة المالية العالمية ، بجامعة بشار الجزائر .
- مداني أحمد، (2010) ، دور الروابط المالية بين الإقتصاديات المتقدمة والصاعدة في نقل عدوى الأزمات المالية وأثر ذلك على التنمية ، الملتقى الدولي: حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الازمة المالية العالمية ، بجامعة بشار الجزائر .

- لحو عبد القادر، (2010)، إشكالية تدويل الخطر المالي ومخالفاته على الاسواق المالية في الدول النامية، الملتنقى الدولي: حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرزات الازمة المالية العالمية ، بجامعة بشار الجزائر.
- وهيبه زمال، (2010)، تأثير الازمة المالية العالمية على مدى مصداقية معايير مقرارات بازال2، الملتنقى الدولي : حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرزات الازمة المالية العالمية ، بجامعة بشار الجزائر.
- يوسفات علي ، (2010)، التنمية الاقليمية والمكانية كإحدى اليات لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في ظل الازمة المالية العالمية، الملتنقى الدولي: حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرزات الازمة المالية العالمية ، بجامعة بشار الجزائر.
- يعقوبي محمد، توفيق تمار، (2010)، تقييم السياسات التنموية المقترحة للدول النامية ، الملتنقى الدولي: حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرزات الازمة المالية العالمية ، بجامعة بشار الجزائر.
- أسيا قاسمي ، (2012)، مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل العولمة ومنظمة التجارة العالمية، الملتنقى الدولي حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي.
- أوصيف لخضر،(2012)، الازمة المالية العالمية الاسباب والتداعيات ، الملتنقى الدولي حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي.
- الرشيد علي أحمد ، (2012)، اسباب الازمة المالية العالمية المعاصرة واليات نقل اثارها دوليا ومقارنتها بالازمات المالية العالمية السابقة على الصعيدين الفكري والفني ، الملتنقى الدولي حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي.
- بالي مصعب ، (2012)، الازمة المالية العالمية وتفاقم ظاهرة البطالة في الجزائر رؤية سوسيو اقتصادية ، الملتنقى الدولي حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي.
- بن سعيد لخضر ،(2012)، واقع اقتصاديات الدول النامية في ظل الحركة الثلاثية للعولمة المالية، دراسة بعض الماذج، الملتنقى الدولي حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي.
- بن سميحة عزيزة،(2012)، تداعيات الازمة المالية الراهنة على اسواق المال والتجارة العربية الملتنقى الدولي حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي.
- بوحفص رواني ، (2012)، تحديات اقامة تكتل اقتصادي عربي في ظل ظاهرة العولمة الاقتصادية، الملتنقى الدولي حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي.
- بلعزوز بن اعلي ، (2012)، أثار الازمة المالية العالمية على مسار تحقيق الاهداف الانمائية لللفية، الملتنقى الدولي حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي.



- بن عمر محمد البشير،(2012) ، الطيبي عبد اللطيف ، نحو استراتيجية عربية موحدة لمواجهة الازمة، الملتقى الدولي حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي.
- شريط إيمان ، (2012) ، اسباب الازمة العالمية الراهنة وعوامل تفشيها دوليا، الملتقى الدولي حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي.
- عدوكة لخضر، ر ملي محمد، (2012) ، المشتقات المالية وتداعياتها على الازمة المالية العالمية الراهنة ، الملتقى الدولي حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي.
- فتيحة عقون ، راضية مدي،(2012) ، التمويل الاسلامي كبديل لمواجهة الازمة العالمية وافاقها المستقبلية ، الملتقى الدولي حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي.
- كساب علي ،(2012) ، أثرالازمات في تغيير إتجاه تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة، الملتقى الدولي حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي.
- لخديمي عبد الحميد ، بوادر إنشاء اتحاد مغاربي نقدي في ظل المعطيات الراهنة للازمة المالية الحالية، الملتقى الدولي حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي.
- مليكة صديقي ،(2012) ، من ازمة الرهن العقاري الى ازمة مالية عالمية ، الملتقى الدولي حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي.
- منية خليفة ، (2012) ، الاساليب المنتهجة لمواجهة الازمة المالية العالمية الراهنة دوليا وعربيا ، الملتقى الدولي حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي.
- ودان بوعبد الله ، كحلة بوبكر ، (2012) ، اليات التنبؤ بأزمات الصرف في اقتصاديات الدول الناشئة، الملتقى الدولي حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي.
- وسيلة دموش ،(2012) ، انعكاسات الازمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية سوق العمل كمؤشر، الملتقى الدولي حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي.
- يونس اصوالحي ،إبتسام ساعد، (2012) ، مدى حصانة المؤسسة المالية الاسلامية من الازمة المالية الراهنة، الملتقى الدولي حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي.
- بول فولكر، (2012) ، الكلمة الرئيسية في افتتاح ملتقى أسواق المال العالمية ، ملتقى أسواق المال العالمية الذي ينظمه بنك أبوظبي الوطني .

#### 4- مقالات وبحوث مختلفة :

- أحمد مهدي بلوفاي، (2009) أزمة عقار ... أم أزمة نظام ( مجموعة من الباحثين، الأزمة المالية العالمية أسباب و حلول من منظور إسلامي) جامعة الملك عبد العزيز جدة.
- الطواخي عبد النبي اسماعيل ، بحث بعنوان : التنبؤ المبكر بالازمات المالية باستخدام المؤشرات المالية ، منشور بتاريخ 2009/4/2 على موقع [www.kantakji.com/figh/files/manager/104.doc](http://www.kantakji.com/figh/files/manager/104.doc)
- الجابري محمد العابد (1998)، في مفهوم العولمة المستقبل العربي ، مركز الدراسات العربية ، بيروت .
- الجزائر: "الأزمة المالية تحمل جوانبها ايجابية للاقتصاد الجزائري"، مقال منشور على الموقع الالكتروني: [http://www.moheet.com/show\\_news.aspx?nid=182894&pg=3\(25/08/2010](http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=182894&pg=3(25/08/2010)
- حسونة حماد ، السقوط الامريكي وتداعيات الكابوس المالي العالمي ، تاريخ الاطلاع : (17-10-2009). <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=40965 &SecID=344>
- حازم البيلاوي، الأزمة المالية الحالية ' محاولة للفهم '، تاريخ الاطلاع (18-09-2009). <http://www.hazembeblawi.com/arabic/articledetail.aspx?articleID=241>
- داليا أبو الغيط عبد المعبود، الأزمة المالية العالمية وأثرها على العالم العربي، من على الموقع الالكتروني: أطلع عليه بتاريخ ( 10 / 01 / 2009 )، [www.patways.cu.eg/news/uf/18067-3325-winter-2009-report.doc](http://www.patways.cu.eg/news/uf/18067-3325-winter-2009-report.doc).
- سامي إبراهيم السويلم، (2009) أسلحة الدمار الشامل ( مجموعة من الباحثين، الأزمة المالية العالمية أسباب و حلول من منظور إسلامي)، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك العزيز، السعودية .
- صباح نعوش، خطورة الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي، تاريخ الاطلاع (11-08-2009) . <http://www.algazeera.net/NR/exeres/34BAECB7-FD94-344A-B9BF-F9B840271453.htm>
- عبدالله شحاتة ، بحث بعنوان الازمة المالية : المفهوم والاسباب ، منشور بتاريخ (2009/4/2) على الموقع: [www.kantakji.com/figh/files/manager/104.doc](http://www.kantakji.com/figh/files/manager/104.doc)
- عبد الغني بن محمد (2008) ، أزمة 1929 ، مجموعة من المقالات ، سلسلة رقم 03 أتعرف على الأزمة المالية 2008 ، دار البحار الأردن .
- علي فلاح المناصير ، وصفي عبد الكريم الكساسية ، (2009) ، الأزمة المالية العالمية ، حقيقتها أسبابها تداعياتها وسبل العلاج ، جامعة الزرقاء ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية .

- محمد فنيش ، (2000)، البلاد النامية والازمة المالية العالمية حول إستراتيجيات منع الازمات وإدارتها ، البنك الاسلامي ، للتنمية المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، جدة.
  - محمد عمر شاربا، (2009) ، ترجمة رفيق يونس المصري ، الأزمة المالية العالمية هل يمكن للتمويل الإسلامي حلها (مجموعة من الباحثين، الأزمة المالية العالمية أسباب و حلول من منظور إسلامي).
  - ماجد محمد الفراء، الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية تبعاتها، : أطلع عليه بتاريخ ( 2008/11/30 )  
www.iugaza.edu.ps/emp/emp\_folders/530/financial\_crises\_in\_US.doc
  - ناصر بن غيث، الأزمة المالية العالمية: من أين بدأت... و إلى أين ستنهي. تاريخ الاطلاع 15-10-2009
- <http://www.4uarab.com/vb/showthread.php?t=73950>

#### 5- نشرات وبيانات صندوق :

- صندوق النقد الدولي، (2000)، دليل الإحصاءات النقدية والمالية.
- صندوق النقد الدولي، (2008)، أفاق الاقتصاد العالمي .
- صندوق النقد الدول، (2008) ، نشرة صندوق النقد الدولي :الأزمة المالية في الولايات المتحدة .
- صندوق النقد الدولي ، (2010) ، تعاف بسرعة متباينة تدفعه قاطرة السياسات ، مستجدات افاق الاقتصاد العالمي.

#### 6- رسائل الدكتوراه ومذكرات الماجستير :

- اوكيل نسيمه ، (2008) ،الأزمات المالية وامكانية التوقيء منها ، والتخفيف من اثارها ، مع دراسة حالة جنوب شرق اسيا ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر.
- بوراسين فوزية ، (2009) ،الأزمة المالية العالمية الحالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة مستغانم .
- جليل أسماء ، (2009)، أزمة الرهن العقاري و أثارها على إقتصاديات الدول ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة مستغانم.
- زنايني كحلة ، (2009) ، واقع و أفاق التمويل الإسلامي في تقادي الأزمات المالية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية دولية ، جامعة مستغانم .
- طالبي صلاح الدين (2010) ، تحليل الازمات الاقتصادية ، الازمة الحالية وتداعياتها ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان .

- محمد يوسف العمري ، (2004)، الكفاءة الانتاجية في البنوك الاردنية في ظل العولمة المالية، اطروحة دكتوراه ، كلية الدراسات الادارية والمالية العليا ، جامعة عمان ، الاردن.
- مقدم عبيدات، (2002) التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر .

#### **7- التقارير والنصوص :**

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي (2007) .
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقارير السنوية (2006-2010) .
- المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية للمناقشات، السنة الثالثة رقم 126.
- قانون المالية التكميلي لسنة (2009 ) ، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44 (بتاريخ 26 جويلية 2009) .
- قانون المالية لسنة (2010)، الجريدة الرسمية، الجمهورية الديمقراطية الجزائرية الشعبية، العدد 78، (بتاريخ 31 ديسمبر 2009).
- وزارة المالية الجزائرية (إدارة الجمارك)، فائمة المنتجات المستثناة من التفصيلات الممنوحة في اطار المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، تاريخ الاطلاع (29-01-2010) . <http://www.douane.gov.dz>
- قانون المالية لسنة (2010 )، الجريدة الرسمية، الجمهورية الديمقراطية الجزائرية الشعبية، العدد 78، (بتاريخ 31 ديسمبر 2009) .
- حسب المرسوم التنفيذي رقم 05-222 مؤرخ في (15 جمادى الأولى عام 1426 الموافق لـ 22 يونيو سنة 2005) وقرار مؤرخ في (03 فيفري 2007) تطبق رسوم ضد الإغراق بعد النشر في الجريدة الرسمية.

#### **8- المنظمات والهيئات :**

- البنك المركزي الجزائري .
- البنك الدولي يؤكد قدرة الجزائر على مواجهة الأزمة المالية"، مقال منشور على الموقع الالكتروني [http://moheet.com/show\\_news.aspx?nid=206883&pg=38\(10/08/2010,10:48\)](http://moheet.com/show_news.aspx?nid=206883&pg=38(10/08/2010,10:48))
- المركز الوطني للإحصائيات (ONS) تقارير سنوية عن التجارة الخارجية الجزائرية ، الموقع الالكتروني [www.ons.dz](http://www.ons.dz)
- المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك تقارير دورية عن الصادرات الواردات عبر الموقع الالكتروني <http://www.douane.gov.dz>
- تقرير المنظمة العالمية (2008) .
- تقرير المنظمة العالمية للتجارة(2009) .

- منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، دائرة الإحصاءات، (2009).
- منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، دائرة الإحصاءات، (2010).
- وزارة المالية الجزائرية عبر الموقع : [www.mf.gov.dz](http://www.mf.gov.dz)
- وزارة التجارة الجزائرية عبر الموقع :

[http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=tidja\\_arkam09](http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=tidja_arkam09)

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عبر الموقع :

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

## 9-المراجع الأجنبية :

- Andrea Fumagalli , Sandro Mezzadra , (2010) , CRISIS IN THE GLOBAL ECONOMY.
- André Cartapanis,( 2008) les marchés financiers internationaux, La Découverte, Paris.
- Bud Conrad, (2010) , Profiting from the World's Economic Crisis, Finding Investment Opportunities by Tracking Global Market Trends, edition John Wiley.
- Barthalon Eric, (1998) Crises financières: Revue problèmes économiques.
- Bruce Abramson (2005) ' Why the Information Economy Collapsed and How It Will Rise Again ' The MIT Press ' Cambridge ' Massachusetts London ' England.
- Christian Marazzi , (2010) ,The Violence of Financial Capitalism , edition Bellinzona Switzerland.
- Ernest Mandel,(1995) long waves of capitalist development.
- Gavin, Michael and Ricardo Hausmann (1996). "The Roots of Banking Crises: The Macroeconomic Context". In Hausmann and Rojas-Suarez. BIS.
- Honohan, Patrick (1996). "Financial System Failures in Developing Countries: Diagnosis and Prediction". International Monetary Fund. Washington.
- Jacques attali , (2009), La crise et après ,edition Réactualisée.
- John Chown' (1994) ' A HISTORY OF MONEY 'New York .
- Lester Thurow. (1996) The Future of Capitalism .
- Le capital, (1992),edition socials.
- Minsky.H. (1992) "The Financial Stability Hypothesis", The Levy Economics Institute of Bard College.
- Minsky, H. (1991) "Financial Crises: Systemic or Idiosyncratic", prepared for presentation at "The Crisis in Finance," a Conference of The Levy Economics Institute of Bard College.
- Minsky, H.(1991) "The Capitalist Development of the Economy and the Structure of Financial Institutions".
- Minsky, H. (1970) "Financial Instability Revisited: the Economics of Disaster".
- Paul R Krugman & Maurice Obstfeld,(2003), Economie internationale, 3ème édition, De Boeck Université, Belgique.
- Pierre-Gilles Bellin (2010) , Les éco-solutions à la crise immobilière et économique , Éditions Eyrolles ,paris.

- Philipp Bagus (2010) the tragedy of the euro edition von Mises Institute.
- Pierre-Gilles Bellin Arca Minore,(2009), Les éco-solutions à la crise immobilière et économique, Éditions Eyrolles, Paris.
- Robert Holland (1985) The Search for Financial Stability: The Past Fifty Years.
- Robert Boyer,Mario Dehove, Dominique Plihon,(2004), Les crises financières ,Paris.
- Zeineb Zouari et Samir Hammami,(2007) crises financières et contagion, cas de subprime, mémoire spécialité Maitrise en Actuariat et Finance, institut des hautes études commerciales de sousse.

## ملخص

استيقظ العالم في ( 2008 ) على خبر انفجار أزمة جديدة بأسواق الرهن العقاري الأمريكية والتي عصفت بأحد أكبر وأهم مصرف أعمال في الولايات المتحدة الأمريكية هو بنك "lehman Brothers" ، حيث ظهر دور العولمة المالية جلي نظرا لترابط الأسواق المالية وتشابكها عبر العالم مما سرع من وتيرة الأزمة وانتقالها إلى مختلف دول العالم ، حيث ظهرت أدوات مالية حديثة نظرا لبروز أصول مالية من الصعب تحديد مستوى المخاطر فيها ، وبتداولها راح المال يدور في القطاع المالي دورات متعددة لا تخدم الإنتاج لا من قريب ولا من بعيد ، وإنما تخدم مصالح المضاربين المتعطشين للأرباح دون جهد يذكر مما وفر تغذية إضافية للتضخم في القطاع المالي موضحة بجلاء انفصال القطاع المالي عن القطاع الحقيقي ، فالنتابع المفاجئ و المتسارع لتوتيرة الأحداث جعل الدول على اختلاف توجهاتها الاقتصادية تهرع إلى تبني خطط إنقاذ ضخمة تجنبها الانهيار الكلي لاقتصادياتها ، أحدثت جدلا في الساحة الفكرية الاقتصادية بعد الإعلان عن التدخل الحكومي لاحتواء الأزمة ، متخيلة بذلك عن أهم ركائز الرأسمالية ، وكانت تداعيات جلية على الاقتصاد الجزائري ، من خلال قناة التجارة الخارجية حيث تصدر قائمة الصادرات الجزائرية لتي تتحكم فيها العالمية.

### الكلمات المفتاحية:

الفقاعة العقارية الفقاعة التكنولوجية المشتقات المالية المالية  
التوريق العولمة المالية لحظة مينسكي الدورات الاقتصادية  
التجارة الخارجية.

نوقشت يوم 17 مارس 2014